

الأيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

الدكتور

محمد عبد المنعم حفيظ

المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

حقوق الطبع محفوظة للناس

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث
درب الاتراك خلف الجامع الأزهر الشريف
٥١٢٠٨٤٧٠ ت



الإيضاح

في علوم البلاغة

للخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

الدكتور

محمد عبد الرحمن عفاي

الهيئة العامة لكتبة الأسكندرية
جزء الثاني
رقم التصنيف
رقم التسجيل

الطبعة الثالثة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث
رب الامتراك خلفا لجامع الأزهر الشريف
٥١٤٠٨٤٧٠ ت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر الجزء الأول من شرحى على كتاب الايضاح فى علوم البلاغة
للخطيب القزوينى (٦٦٦ - ٧٣٩ هـ) ، بحمد الله وتوفيقه وفضله .

وهذا هو الجزء الثانى من هذا الشرح . . وهو كسابقه فى الشرح
والتحليل والتفصيل والدقة ، وتنظيم البحوث والموضوعات .

ولا أجد ما أقوله الا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغة
والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ، معتمدا بعد فضل الله
على حسن تقديرهم ، وكريم ثقتهم .

وما توفيقى الا بالله

محمد عبد المنعم خفاجى

القول فى احوال المسند اليه(١)

• حذف المسند اليه(٢) :

أما حذفه : فاما لمجرد الاختصار(٣) والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر(٤) .

واما لذلك مع ضيق المقام :

واما لتخيل(٥) أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره

(١) البحث هنا فى احوال المسند اليه اى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه ، اى لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة او مجازا فانهما عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند اليه على المسند لانه الركن الاعظم فى الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الاعجاز ص ١١١ - ١١٧ .

(٣) الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح فى ان المقتضى هو الخصوصية . ثم المراد حذفه اقربنة معينة من غير اقامة شىء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنى لا لمجرد امر لفظى .

ويلاحظ أن الحذف يتوقف على امرين : وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر ، والثانى هو المقصود هنا بالتفصيل . اما الاول فيعلم من النحو .

(٤) حال من العبث . والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة وأما فى الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك .

(٥) أى تخيل المتكلم للسامع اى أن يوقع المتكلم فى خيال السامع وفى وهمه أنه عدل الى اقوى الدليلين - دليل اللفظ ودليل العقل - واقواهما هو دليل العقل لافتقار اللفظ اليه . وإنما قال تخيل لأن الدال حقيقة عند العذف أيضا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن . =

تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ؟

وأما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه^(١) .

وأما لايهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك ، أو تطهيرا
للسانك عنه .

وأما ليكون لك سبيل الى الانتكار ان مست اليه حاجة^(٢) .

وأما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقة^(٣) أو ادعاء .

وأما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله الا العقل السليم
والطبع المستقيم^(٤) كقول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن^(٥) طويل

في وفي الكامل للمبرد ما نصه : يحذف لعلم السامع بما يريد مثل
« الهلال والله » أى هذا الهلال ، والحذف فيه لأن الذكر مع علم السامع
بالمحذوف عبث .

(١) هل يتنبه بالقرائن الخفية أو لا . والقرائن عند الحذف قد تكون
باضحة وقد تكون خفية .

(٢) كقولك فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى
لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره .

(٣) مثل : خالق ما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال
ما لا يصلح الخبر الا له ادعاء قولك : « وهاب الألف » أى الأمير .
(٤) ومرد ذلك الى ذوق البليغ ، ومنه ضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجر أو سامة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع
أو قافية أو ما اشبه ذلك كقول الصياد : « غزال » فان المقام لا يسع أن
يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل « جاء » . ومنه قولهم بعد أن يذكروا الممدوح : « فنى من شأنه
كذا وكذا » . وبعد أن يذكروا الديار والمنازل « ربع كذا وكذا » .
(٥) مثال للاحتراز عن العبث مع تخيل العدول الى أقوى الدليلين

وقوله (١) :

سأشكر عمرا ان تراخت منيتي أيادي لم تسن وان هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

وقوله :

اضاعت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تأوى اليه كواكبه (٢)

وقول بعض العرب (٣) فى ابن عم له موسر ، سأله فسئله وقال :
ذم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعينك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركه
حتى اجتمع القوم فى ناديتهم . وهو فيهم ، فشكاه الى القوم وذمه ،
فوثب اليه ابن عمه فطمه فأثأ يقول :

= والبيت سيأتى شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده فى دلائل
الاعجاز ص ١٨٤ .

(١) ينسب فى معجم الشعراء لمحمد بن سعيد الكاتب وهو عربى
بغدادى وفى ابن السبكي أنهما لأبى الأسود الدؤلى فى عمرو بن سعيد بن
العاص . وفى شرح الحماسة نسبتهما لعمرو بن كميل فى عمرو بن ذكران .
وينسب لابراهيم بن العباس الصولى الكاتب . ولعبد الله بن الزبير أيضا
فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهما شاهدان أيضا على لزوم ما لا يلزم
فى التوافى ، وهما فى ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند اليه
من صدر البيت الثانى أى « هو فتى » وذلك لتعينه ادعاء ، وبعدهما :
راى خلتي من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت

(٢) البيتان لأبى الطمحان القينى ، ونسبهما ابن قتيبة للقيط بن
زراعة ص ٢٧٢ معجم الشعراء ، وهما فى المفتاح ص ٧٧ والشاهد حذف
المسند اليه من صدر البيت الثانى أى « هم نجوم سماء » ، لصون
المسند اليه عن لسان المادح أو لادعاء تعينه وهو الأول ، والجزاع خرز
فيه بياض وسواد تشبه به العيون .

(٣) هو الأقيشر .

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى سريع
حريص على الدنيا مضيق لدينه وليس لما فى بيته بسضيع^(١)

وعليه قوله تعالى « صم بكم عى » وقوله « وما أدراك ماهية ؟
نار حامية » • وقيام القرينة شرط فى الجميع •

• ذكر المسند اليه :

وأما ذكره : فاما لأنه الأصل^(٢) ولا مقتضى للحذف •

واما للاحتياط لضعف التعويل^(٣) على القرينة •

واما للتنبيه على غباوة السامع •

واما لزيادة الايضاح والتقرير^(٤) •

واما لاظهار تعظيمه^(٥) ، أو اهاتته^(٦) ، كما فى بعض الأسماء
المحدودة أو المدمومة •

واما للتبرك بذكره^(٧) •

واما لاستلذاذه^(٨) •

(١) نسبهما الدسوقى للمغيرة بن عبد الله والصحيح أنهما للأقشير وهو
شاعر كان مغرماً بالشراب وله شعر فيه ، وتجد البيتين فى الدلائل ص ١١٦
وفى المفتاح ص ٧٧ ، والشاهد فيهما حذف المسند اليه لما سبق ذكره •

(٢) أى الكثير أو ما ينبئ عليه غيره •

(٣) أى الاعتماد •

(٤) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
المفلحون » •

(٥) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » •

(٦) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل
السارق التميم حاضر •

(٧) مثل : النبى عليه السلام قائل هذا القول •

(٨) مثل : الحبيب الحاضر •

وما لبسط الكلام حيث الاسفاء مطلوب^(١) ، كقوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام « هي عصاي » ، ولهذا زاد على
الجواب

• واما لنحو ذلك^(٢) .

قال السكاكي : « واما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد
في الدار » •

وقوله :

الله انجح ما طلبت به والبر خير حقيقة الرحل^(٣)

وقوله :

النفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع^(٤)

وفيه^(٥) نظر : لأن ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف ، فعموم

(١) أى فى مقام يكون اسفاء السامع. مطالوبا المتكلم لمظمة السامع
وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الاحباء .

(٢) كالتحويل من مال امر المؤمنين بامر بكذا ، وكالتعجب من
صبي تناوم الاسد وكلاشهاد فى مخفية والتسجيل على السامع حتى
لا يكون له سبيل الى الانتكار .

والمدار على الذوق فما عده مقتضيا لخصوصية عمل به ، فنكات
الذكر والحذف الخ انما مدارها على الذوق وان لم يذكرها البلاغيون .

(٣) يوجد فى شعر امرئ القيس زعيم الشعراء الجاهليين ،
والصحيح انه لامرئ القيس بن عابس الكندي السحابي .

(٤) هو لابي ذؤيب الهذلي من مرتبته المشهورة لابنائه .

(٥) أى فى كلام السكاكي المذكور - راجع ص ٧٧ المفتاح .

الخبر وإرادة تخصصه بعين وحدهما لا يقتضيان ذكره^(١) ، والا فيكون ذكره واجبا^(٢) .

● تعريف المسند اليه^(٣) :

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الأعلام^(٤) به أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعده^(٥) بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ، كلما ازداد^(٦) تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عسوما ازداد الحكم قربا ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا « شيء ما موجود » وفي قولنا « فلان بن فلان يحفظ الكتاب » ، والتخصيص كما هو بالتعريف^(٧) . ثم التعريف مختلف :

(١) أي بل لا بد أن ينضم اليهما امر ثالث كالترك والاسنداذ ونحو ذلك ليترجع الذكر على الحذف .

(٢) لانتفاء شرط الحذف لاقتضائه عموم النسبة وإرادة التخصيص . . وجواب الاعتراض : أن عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له . (٣) أي إيراد المسند اليه معرفة . وقدم هنا التعريف لأنه الأصل — لأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع — وفي المسند التنكير لأن المقصود نبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع .

(٤) أي في الأخبار به . (٥) أي بعد تحقق الحكم .

(٦) أي المسند اليه والمسند .

(٧) أي فافادته فائدة تقضي أتم تخصيص وهو التعريف لأنه كمال التخصيص ، والنكرة وإن أمكن تخصيص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيره كقولك « أعبد الها خلق السماء والأرض » و « لقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد » لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لأنه يضعى بخلاف تخصيص النكرة .

• فان كان بالاضمار :

فاما لأن المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعث لا أخفى عنى أحد ذرت بى الشمس للقاضى وللداني^(١)
وأما لأن المقام للخطاب ، كقول^(٢) الحماسية :

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى وأشست بى من كان فىك يلوم

واما لأن المقام مقام الغيبة ، لكون المسند اليه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرينة كقوله^(٣) :

من البيض الوجوه ، بنى سنان لو انك تستضىء بهم أضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، أى العدل^(٤) .

(١) المرعث : المقرط . وكان يلفب بذلك ارعته كانت له فى صغره .
والرعته القرط . ذرت : طلعت . نناية عن شهرته . ومثل البيه قول
المتنبى :

أنا الذى نظر الأعمى الى ادبى وأسمعت كلمانى من به صمم
وقول الكميت :

أنا الذى يجدونى فى صدورهم لا أرتقى صدرا منها ولا أرد

(٢) هى أمامة برد على ابن الدمينة . ونجد البيت فى المفتاح ص ٧٨ .

(٣) البيتان لأبى البرج المرى فى زفر بن سنان ، وبعدهما :

بناه مكارم واسساءة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء

والشاهد : تعريف المسند اليه بضمير الغيبة لتقديم ذكره لفظا
تحقيقا . ومثله زيد جاء وهو يضحك .

(٤) التعبير بالمسند اليه ضمير غيبة لتقديم ذكره :

لفظا : حقيقة مثل حضر التلميذ وهو يتسم ، أو تقديرا مثل : =

وقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » ، أى
ولأبوى الميت .

* * *

وأصل الخطاب أن يكون لمعين^(١) ، وقد يترك الى غير معين^(٢)
كما تقول : « فلان لثيم : ابن أكرمته أهانك وان أحسنت اليه أساء
اليك » ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه » ،
فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير
مختص بواحد دون واحد .

وهو فى القرآن كثير ، كقوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون
نأكسو رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج فى صورة الخطاب لما أريد
العموم . للقصد الى تفضيع حالهم وأنها قنات فى الظهور حتى امتنع
خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء . بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل
فى هذا الخطاب .

= فى داره زيد . وضرب غلامه زيد .

أو معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو اقرب للتقوى » ، أو
دلالة قرينة حال مثل « فلهن نلثا ما ترك » أى الميت لأن الكلام فى الارث .

أو حكما مثل ربه فتى .

(١) أى واحدا كان أو اكثر ، لأن وضع المعارف على أن نستعمل
لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر .

(٢) وذلك على طريق المجاز المرسل بعلامة الاطلاق ، وقيل ان ترك
الخطاب لذلك من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر . اذ هو على التحقيق
من وضع المضممر موضع المظهر ، فقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيه
« ولو يرى كل احد » .

● وان كان بالعلمية (١) :

فاما لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص (٢)
به . كقوله تعالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر ففره . على نفسه ، ومشيع غناه (٣)

وقوله :

الله يعلم أني ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد (٤)

واما لتعظيمه ، أو لأهائه ، كما في الكني والألقاب المحسودة والمذمومة (٥) .

(١) أي تعريف المسند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع منخصاته ، والعلم موضوع للشيء — وهو الذات مثلا — ولتخصاته فهي جزء من الموضوع له . والمراد بها العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم الذات بدونها .

(٢) أي لاحضار المسند اليه بعينه وشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه . واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني ، فقد احضر باسم جنسه وهو « رجل » واما « عالم » فقد جاء بها لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء أي لأول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب . وقوله باسم مخصص به أي بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره وان صبح إطلاقه على غيره بوسع آخر كالإعلام المشتركة . واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو الإشارة والموسول والمعرف بلام العهد الخارجي وبالإضافة . ومعنى الاحضار هنا الالتفات والنوحي . . . وهذه القيود لتحقيق العلمية وهي ثلاثة مبرور : احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به . والا فالعبد الأسير مغمى عما سبق لأنه متى احضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء .

(٣) هو المسند اليه . (٤) هو للحارث بن هشام يعتذر به عن فراره يوم بدر . (٥) مثل ركب علي . وهرب معاوية ، فالأول مأخوذ من العلو . والثاني من العز وهو سريخ الذئب .

واما للكناية حيث الاسم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية
من غير باب المسند اليه قوله تعالى « تبت يدا أباي لهب » ، أى
جهنمى (١) .

(١) أى يؤتى بالمسند اليه علما للكناية عن معنى يصلح العلم له -
أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية - نحو « أبو لهب فعل
كذا » كناية عن كونه جهنميا ، فابو لهب بحسب الأصل مركب اضافى معناه
ملايس اللهب أى النار ملايسة شديدة ومن اوازم ذلك كونه جهنميا فأطلق
وأريد هذا اللازم فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الأول
وهذا الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وأن لم يكن هو المستعمل فيه
اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا يتوقف على ارادة لازم ما استعمل فيه
اللفظ ... وقيل ان الكناية هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه
بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به هو
الجواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رايانا «أبا لهب» لينقل منه الى
اللزوم وهو الشخص الكافر المعلوم ، فالكناية على هذا بالنظر للوضع
الثانوى وهو العلمى .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل فى معناه الأصلي لينتقل منه لللازم
معناه . واما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلي ولا فى
المعنى الثانوى وهو الذات المعينة وإنما استعمل فى لازمهما ابتداء ، فحاتم
قد استعمل ابتداء فى الجود اللازم للانسان المعروف وهو الطائى لينتقل منه
الى كونه جوادا . . . ويرد على القول الثانى انه لو كان كذلك يكون حينئذ
استعارة لا كناية ، لانه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل
آخر جواد للمشابهة ، وان كان لعلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا
مرسلا ، كما يرد عليه انه لو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل
كذا مشيرا الى كافر - والقصد أن الفعل صدر من غيره - وقولنا : أبو جهل
فعل كذا مشيرا الى كافر لا يسمى أبا جهل ، كناية عن الجهنمى ، ولم يقل
به أحد ، ومما يدل على فساد ذلك أيضا أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا
لهذه الكناية بقوله تعالى : تبت يدا أباي لهب ، ولا شك أن المراد به الشخص
المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ، وحيث كان كذلك لم يكن كناية عن الجهنمى
الا على القول الأول ، اذ على الثانى لا يكون كناية عنه الا اذا كان المراد
شخصا غير المسمى بأبى لهب ...

هذا والكناية هى عند المصنف استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل
منه لللازمه ، وهى عند السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه لينتقل منه
الى الملزوم الذى هو معنى اللفظ الموضوع له .

واما الایماء الى وجه بناء الخبر^(١) ، ونحو « ان الذين يستكبرون
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين »^(٢) .

ثم انه^(٣) ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لسان
الخبر . كقوله :

ان الذى سمك لسماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول^(٤)

ان الدين ترونهم خلانكم يسفى صداع رؤوسكم ان نصرعوا
ترونهم : نظنونهم . نصرعوا : تهلكوا ونصابوا بالحوادث . . ففى الباب
من التنبيه على خطتهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان فلانا وفلانا .

١٠٠ (١) اى الاشارة بصلة الموصول الى نوع الخبر . يعنى نأى
بالموصول والصلة الاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى
طريق من النواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

(٢) اى صاغرين - ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من
جنس العقاب والاذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين » هذا
و « الوجه » فى كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل
على وجه عملك اى على طريقته وقد فر الخلقالى تبعا للشرى الى الوجه
بالعلة والسبب . وهو خطأ لان الاشارة الى العلة لا تطرد فى جميع
الأمثلة . بل هو ظاهر فى الآيتين ومسك فى البينين . وقد يقال : ما ذكره
الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل
رجع الضمير فى قوله « ثم انه ربما » الى الایماء . وهو انما رجعه الى
المسند اليه موصولا . وحينئذ فلا تخطئه .

(٣) اى الایماء الى وجه بناء الخبر او جعل المسند اليه موصولا
كما سبق بيان احتمال ذلك . والصحيح ان الضمير يعود الى الایماء الى
وجه بناء الخبر .

(٤) هو الفرزدق . سمك : رفع . وهو يفتخر على جرير ببيته
فى تميم . واراد بالبيت بيت الشرف والمجد . ففى قوله « ان الذى سمك
السماء » ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند
من له ذوق سليم . ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع
السماء التى لا بناء أعظم منها وأرفع .

أو لشأن غيره^(١) نحو « الذين كذبوا شيعيا كانوا هم
الخاسرين » .

قال السكاكي :

وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر^(٢) ، كقوله :

ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول^(٣)

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله : ان الذين
ترونهم - البيت .

وفيه نظر ، اذ لا يظهر بين الايحاء الى وجه بناء الخبر وتحقيق
للخبر فرق ، فكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني ؟ ، والمسند اليه
فى البيت الثانى^(٤) ليس فيه ايحاء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد

(١) اى يجعل ذريعة الى تعظيم شأن غير الخبر . وفى الآبة ايماء الى
ان الخبر المبني على الموصول مما ينبىء عن الخيبة والخسران . وتعظيم
لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر
نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد الف فيه . أو غيره نحو ان الذى
يتبع الشيطان خاسر فالموصول فيه ايماء الى نوع الخبر المبني عليه ،
وفى ذلك الايماء تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) اى يجعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى تحقيق الخبر
اى جعله محققا نابتا ، والمحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصل
بها الايماء لا نفس الايماء .

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب . . فان فى ضرب البيت بكوفة الجند
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة وبقرره حتى كانه برهان عليه ،
وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل « ان الذى سمك السماء »
اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق
بين الايماء وتحقيق الخبر .

(٤) وهو « ان الذين ترونهم الخ » .

أن يكون فيه إيماء الى بناء تقيضه عليه^(١) .

ن رر "ذان بالإشارة :

فاما لتييزه أكمل تميز^(٢) لصحة احضاره فى ذهن السامع
بوساطة الإشارة حسا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه (من نسل شيان بين الضال والسلم)^(٣)

وقوله (أى الحطية) :

أى لى قوم ان بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا آوفوا وإن عقدوا شدوا

وقوله^(٤) :

واذا تأمل شئخص ضيف مقبل متسريل سربال ليل أغبر
أوما الى الكوداء : هذا طارق نحررتى الأعداء إن لم تنحرى

(١) دال السعد فى المطول : وجواب هذا الاعتراض ان العرف
والأثر ساهدا صدق على أنك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتفدهم المخاطبون
أنواعا غلضا « ان الدين تظنونهم اخوانكم » كان فيه إيماء الى ان الحبر
البنى عليه امر ينأى الاخوة ويبين المحبة .

(٢) اى تعريف المسند اليه بإيراده اسم إشارة لتمييز المسند اليه
أتمل تميز لمرض من الأغراض كالملاح وغيره .

(٣) البيت لابن الرومى يمدح أبا الصقر وزير المعتمد . والضمال :
جمع ذواله وهو شجر الصدر البرى . والسلم جمع سلمة وهو شجر
البرى من شجر البادية . « وفردا » نصب على الملاح او الحال من
البرى ، وهو ان قومه مقيمون بالبادية لأن فقد العز فى الحضر .

(٤) الكوساء : الناقة العظيمة الشخمة . وقيل ان الأبيات فى مدح
سنانم أزالى ، ودسبان لابن المولى وهو شاعر من مخضرمى الدولتين .

وقوله (١) :

ولا يقيم على ضميم يراد به الا الأذنان : غير الحى والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحد
واما للقصد الى أن السامع غبى لا يميز الشئ عنده الا بالحس
كقول الفرزدق :

أولئك آبائي فجئني بشلمهم اذا جمعنا يا جرير المجامع
واما لبيان حاله (٢) فى القرب أو البعد أو التوسط ، كقولك : هذا
زيد وذاك عمرو وذاك بشر . وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير
كقوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الا هزوا ، أهذا
الذى يذكر آلهم » ، وقوله تعالى « وما هذه الحياة الدنيا الا لهو
ولعب » ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا
مثلا » ؟ وقول عائشة - رضى الله عنها - لعبد الله بن عمرو بن العاص :
يا عجباً لابن عمرو هذا ، وقول الشاعر (٣) :

(١) هما للمتلمس خال طرفة . وهما من شواهد التقسيم فى باب
البديع كما سبأنى . والعر بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الجبل
البالى . يسج : بكر . الضيم : المذلة والهوان .
(٢) أى حال المسند اليه . وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة
من حيث أنها تبين أن هذا مثال للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعد ،
ويبحث عنها علم المعانى من حيث أنه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤنى
بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشئ بوجب تصويره على أى وجه كان . . ويقول عبد القاهر :
علم البلاغة هو على الجملة بحث ينقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه
(ص ٣٤ من الدلائل) .

(٣) هو للهذلول العنبرى ، ونسبه المبرد فى كامله (٢٢ ج ١) الى
ابى مسلم الشيبانى رأت الشاعر امراته وهو يطحن بالرحا لأصبافه
فانكرت عليه ، والمتعاس الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحذب .

تقول ودقت نحرها يمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى « الم ذلك الكتاب » ذهابا الى بعد درجته ، ونحوه « وتلك الجنة التي أورتهموها » ، ولذا قالت : فذلكم الذي لم تثنى فيه ، لم تقل (فهذا) — وهو حاضر — رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا للعذر في الافتتان به . وقد يجعل^(١) ذريعة الى التحقير كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا .

واما للتنبيه — اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف — على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، تقول حاتم الطائي^(٢) :

ولله صعلوك يساور همه	ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة	ولا شبعة ان قالها عد مغنا
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت	تيمم كبراهن ثمت صمما
يرى رمحه ونبله ومجنه	وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج قاتر ولجمامه	عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه	وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

(١) أى البعد . هذا وقد بقى من الأقسام القسم الرابع وهو أن يتصد من القرب التعظيم بأن ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة ترب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلا » .

(٢) الصعلوك : الفقير . يساور : يغالب . الهم : الحزن أو الأمل .
الغاية . الطلبات بكسر اللام جمع طلبة بالكسر أيضا وهى ما يطلبه الإنسان . الخمص : الجوع . ترحة : شقاء . المغنم : الغنيمة . تبمم : قصد ، ثمت أى ثم . التصميم : العزم على الأمر . المجن : الترس . النمط في السيف : الخطوط في متنه . العضب : القاطع . الضريبة : جد السيف . المخدّم : القاطع . أحناء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو اسم لكل من قربوسبه المقدم والمؤخر القاتر : السرج الجيد الواقع على الظهر ، العتاد : ما تعدّه لأمر من الأمور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواد الكريم الأصل . المسوم : من ساء الخيل أرسلها للرعى أو للاغارة .

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ،
 الصبر على ألم الجوع ، والأثقة من أن يعد الشبيعة دغنا ، ونيس
 كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله
 (فذلك) فأفاد أنه جدير بانصافه بما ذكر بعده .

وكذا قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
 المفلحون » ، أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المفضود من اختتام
 المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح (١) .

وأما لا اعتبار آخر مناسب (٢) .

• وان كان باللام (٣) :

(١) فقد عقب المشار اليه وهو « الذين يؤمنون » بأوصاف متعددة
 من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالإشارة
 تنبيها على أن المشار اليهم أحق بما يرد بعد « أولئك » وهو كونهم على
 الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو « تلك عقبى الدين
 اتقوا » ، و « ذلك هو النبل والترف » . ومثل تنزيل الغائب منزلة
 الحاضر ، ومثل الاعتبارات التى ستأتى فى وضع اسم الإشارة المفلح
 موضع اللزوم .

(٣) أى تعريف المسند اليه باللام ، وقبل المعرف هو « آل » ...
 هذا ولام التعريف على قسمين :

١ - لام العهد الخارجى وتحتها أقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له
 ذكر صراحة - وكنائى بأن تقدم له ذكر كناية - وعلمى بأن لم يتقدم له
 ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا ، ويسمينا
 النصويون إذا كان مدخولها معلوما حاضرا لام العهد الحضورى ، وإن كان
 غير حاضر لام العهد الذهنى .

فاما للإشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك^(١) ، كما اذا قال لك
قائل : جاءنى رجل من قبيلة كذا ، فتقول * ما فعل الرجل ؟ ،
وعليه قوله تعالى : « وليس الذكر كالأُنثى » ، أى وليس الذكر الذى
طلبت^(٢) كالأُنثى التى وهبت لها .

= ٢ - لام الحقيقة وتشمل أربعة اقسام : لام الحقيقة من حيث هى
وتسمى بلام الجنس - ولام العهد الذهبى - ولام الاستفراق الحقيقى -
ولام الاستفراق العرفى .. فان أشير بها للحقيقة من حيث هى فهى لام
الحقيقة أو الجنس ، وان أشير بها الى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم
فهى لام العهد الذهبى ، وان أشير بها الى الحقيقة فى ضمن جميع
الأفراد فهى للاستفراق .

فأقسام اللام سبعة . وقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى
أصل آخر ، وقيل الأصل لام العهد الخارجى ، وقيل لام الاستفراق ،
وقيل الجميع أصول .

(١) أى للإشارة الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
واحدا كان أو اثنين أو جماعة . يقال : عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته ،
وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية .. فهى للدلالة على معين فى الخارج
وأما الحقيقة فهى معينة فى الذهن .

(٢) أى الذى طلبته امرأة عمران ، فالأُنثى إشارة الى ما تقدم ذكره
صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها أنثى » لكنه ليس بمسند
اليه ، والذكر إشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى « رب انى نذرت
لك ما فى بطنى محررا » فان لفظ « ما » وان كان بعم الذكور والإناث لكن
التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الإناث وهو المسند اليه .

هذا وقد يستغنى عن ذكره صريحا أو كناية ، وذلك لتقدم علم
المخاطب به بالقرنة سواء كان حاضرا أم لا نحو خرج الأمير اذا لم يكن فى
البلد إلا أمير واحد . فالعهد الحضورى والعلمى من أقسام العهد الخارجى
لتحقق المشار اليه باللام خارجا .

و اما لارادة نفس الحقيقة^(١) ، كقولك : الرجل خير من المرأة ،
والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبي العلاء المعري :

والخل كالماء : يبدي لى ضائره مع الصفاء ، ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء
حي » ، أى جعلنا مبدأ كل شيء حى هذا الجنس الذى هو الماء ،
روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار
خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه . . ونحوه : « أولئك الذين
آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة » .

* * *

والمعرف باللام^(٢) قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته

(١) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة فى الخارج بل مفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن
ذلك : اللام الداخلة على المعارف نحو : الكلمة لفظ وضع لمعى مفرد ،
لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان
جنس . . وهنا نظر لأن لام الاستغراق ولام العهد الذهنى اعتبر فيهما
الأفراد مع انهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها ،
. أجب بعدم ملاحظة الأفراد فيها بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن
القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر
بواسطة القرائن كالعهد الذهنى والاستغراق . .

(٢) أى لام الحقيقة كما فى المطول لا اللام مطلقا ، يعنى مطلق اسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن
على فرد ما مبهم موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة بآثار
كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطلوبا ايها ،
. ذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة — كما
فى لام الحقيقة — من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، ولا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الأفراد كما فى الاستغراق بل بعض غير معين .

الحقيقة كقولك : ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود
فى الخارج^(١) وعليه قول الشاعر^(٢) :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى (فمضيت ثمت قلت لا يعينى)
وهذا يقرب فى المعنى من النكرة^(٣) ، ولذلك يقدر يسبنى وصفا
للئيم لا حالا .

(١) وإذا كان هناك عهد فى الذهن فلو كان هناك عهد خارجى كانت
ال للعهد الخارجى . . ومن أمثلة هذا النوع أيضا : واخاف أن
ياكله الذئب .

(٢) هو عميرة بن جابر الحنفى . والبيت فى شواهد الجملة الحالية .
(٣) أى المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى كالنكرة أى بعد اعتبار
القرينة وأما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة
فى الذهن .

وهو من جهة اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدا
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وعطف بيان من المعرفة عكسه
واسم كان ومفعولا أول لظن . وإنما قال « كالنكرة » ، لما بينهما من
تفاوت ما ، وهو أن النكرة مثل : ادخل سوقا ، معناها بعض غير معين
من جملة أفراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهنى معناه نفس الحقيقة
وأنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر ، فالمجرد من
اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسيهما مختلفان ، وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة
للفرد المنتشر أما ان كانت موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية
بعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى وغير معتبر فى مدلول
النكرة وأن كان حاصلا ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس المنكر
كأسد وعلم الجنس كاسامة . وأعلم أن النكرة سواء كانت موضوعة
للفرد المنتشر أو للمفهوم فهى لا توجد ألا فى الفرد المنتشر وإنما الخلاف
فيما وضعت له . . هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهنى فى المعنى
كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله « ولقد أمر على
اللئيم يسبنى » .

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك اذا امتنع حملة على غير الأفراد
وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « ان الانسان ^(١) لفي خسر
الا الذين آمنوا » .

والاستغراق ضربان :

حقيقى ^(٢) كقوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى كل غيب
وشهادة .

(١) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي
هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت
عن ذكره ، ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاستغراق ، وما ذكر
شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا .

فاللام التى لتعريف العهد الذهنى ، والتى للاستغراق ، هي لام
الحقيقة حملت على ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا ان الضمير
في قوله : « يأتى » « وقد يفيد » عائد الى المعرف باللام المشار بها الى
الحقيقة ، فالمنظور له في الكل الحقيقة دون بعض الأفراد او كلها . وأما لام
العهد الخارجى فهي قسم برأسها اصل لكل خارجى . . هذا ولا بد في لام
الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
ليتميز اسم الجنس المعرف كالرجعى عن أسماء الأجناس التكرات كرجعى
مثلا ، فالإشارة بها الى الماهية لا باعتبار حضورها في الذهن وان كانت
حاضرة فيه ضرورة أنها موضوعة لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا
كان حاضرا في ذهنه ، واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه الفرق بينها
وبين المعرف بلام العهد الخارجى العلمى أن لام العهد اشارة الى حصة
معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد هذا . . والفرق بين علم الجنس
واسم الجنس المعرف أن الأول يدل على التعيين والحضور الذى هو جزء
المسمى بجوهر اللفظ والثانى يدل على ذلك بالآلة .

(٢) وهو أن يراد كل فرد مما يتناولته اللفظ بحسب اللغة .

وعرفي^(١) كقولنا « جمع الأمير الصاغة » اذا جمع صاغة بلده
أو أطراف ممتلكته فحسب ، لا صاغة الدنيا^(٢) .

واستغراق المفرد أشبسل من استغراق الجمع^(٣) ، بدليل أنه
لا يصدق « لا رجل في الدار » في نفى الجنس اذا كان فيها رجل
أو رجلان ، ويصدق « لا رجال في الدار^(٤) » .

ولا تنافي بين الاستغراق وافراد اسم الجنس^(٥) :

(١) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .
(٢) قبل المثال مبني على مذهب المازني القائل أن « ال » الداخلة
على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة ، والا فاللام في اسم
الفاعل عند غيره موصولة .

وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث دون غيره ، نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا
هذه الصفة فعل في صورة الاسم — وال لا تدخل على الفعل — فلا بد فيه
من معنى الحدوث لأنه معتبر في الفعل . ولو سلم جريان الخلاف في اسم
الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الشبوت فالمراد بقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف أو غيره كالأضافة والموصول فان الموصول أيضا
مما يأتي للاستغراق نحو « أكرم الذين يأتونك إلا زيدا » و « أضرب
القائمين إلا عمرا » .

(٣) وكذلك من استغراق المنى بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد
من الأفراد والمنى إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل
جماعة جماعة .

(٤) وهذا في النكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرف باللام فليس مسلما
لأن الجمع المعرف باللام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، فيكون
الجمع المعرف باللام مساويا في الاستغراق ، ولا فرق إلا في المفرد المستغرق
فلا يستثنى منه إلا الواحد بخلاف الجمع المستغرق فيستثنى منه الواحد
والمنى والجمع .

(٥) لما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على
وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان ، قال الخطيب
« ولا تنافي » وشرح عدم المنافاة .

لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الواحدة والتعدد ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى ، أى معنى قولنا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال »^(١) ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع ، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا .

* * *

فالحاصل ان المراد باسم الجنس المعرف باللام :

اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه علم الجنس كاسامة .

واما فرد معين وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص كزبد .

واما فرد غير معين وهو العهد ذهنى ونحوه النكرة كرجل .

واما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا : كل رجل .

* * *

(١) الجواب الاول بتسليم ان الوحدة تنافى التعدد والثانى يمنع تنافيهما .. وخلاصة الجواب الاول ان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل على الاسم المفرد مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى .

والجواب الثانى يرجع الى ان المفرد الداخلى عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ، ولأجل كونه بمعنى كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع وان حكاه الاخفش فى نحو « اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه .

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج
الجواب عنه مما ذكرنا (١) :

ثم أختار (٢) - بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من
كون اللام موضوعاً لتعريف العهد لا غير - أن المراد بتعريف الحقيقة
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجه الخطائية ، أما لكون الشيء
حاضراً في الذهن لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم ،
أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهم على أحد الطرفين (٣) ، وأما لأنه
لا يغيب عن الحس على أحد الطرفين لو كان معهوداً .

وقال (٤) :

(١) قال السكاكي : « ان قصد به - أي بالمعرف بلام الحقيقة -
الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم تتميز من أسماء الأجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعي وذكرى والرجعي
والذكرى ، وان قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد » (ص ٩٣ من المفتاح) ، وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه
عن تعريف العهد على هذا التقدير لأن النظر في العهد إلى فرد معين
أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها إلى نفس الماهية
المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم
الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه . . وقال السكاكي
في تنمة كلامه : « وأن قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزوم في اللام
كونها موضوعاً لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ
المفرد جمعاً بين المتنافيين . . . وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب -
بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه أن اللام موضوعاً لتعريف العهد
لا غير - هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي التعريف وهو
تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطائية الخ .

(٢) أي السكاكي .

(٣) أي التحقيق أو التهكم .

(٤) أي السكاكي . أي أن لام الاستغراق موضوعاً في أصلها
للحقيقة من حيث هي فتصلح من أصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف
المقامات ، وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه =

« الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهي صالحة للتوحد والتكثر ، فكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى (١) مقتضى المقام : فاذا كان خطايا (٢) مثل « المؤمن غير كريم والفاجر خب لئيم » حمل المعرف باللام — مفردا كان أو جمعا — على الاستغراق ، بعله ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، وإذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع » (٣) .

= عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ، ومبناه على ادخال لام الاستغراق في لام العهد لأن الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام . . ورأى أن رأى السكاكي في اللام أقرب إلى البلاغة وأبعد عن اصطلاحات المنطق والنحو التي لا طائل تحتها .

(١) خبر « فكون » ، أى راجع الى مقتضى المقام .

(٢) المقام الخطابي هو الذى يكتفى فيه بالظن ، والاستدلالى هو الذى يطلب فيه اليقين . .

(٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم ، فيجعل الاول على درهم واحد والثانى على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيهما .

خلاصة اللام التعريف واقسامها :

اللام المعرفة تأتى : للعهد الخارجى ، والحقيقة ، والعهد الذهبى ، والاستغراق :

١ - أما لام العهد الخارجى :

فهى التى يراد بمدخولها معين فى الخارج فردا أو أكثر ، وتعين مدخولها اما : لتقدم ذكره صريحا أو كناية ، واما لتقدم العلم به سواء كان حاضرا أو غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فأرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » ، والكنائى مثل « وليس الذكر كالأنثى » فإن الذكر لم يتقدم ذكره صريحا بل كناية فى قوله تعالى « نذرت لك ما فى بطنى مرأ » فإن ما محتمل للذكر والأنثى ولكن بانضمام قيد التحرير اليه صار مرادا به الذكر . . ومثال التقدم العلمى وهو مشاهد حاضر أغلق الباب لدخل =

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

== عليك . والعلمى الغير المشاهد « اذ هما فى الغار » .. فالمعرف بلام العهد الخارجى نظير نسمير الغائب فى وجوب تقدم مدخولها . وهو أيضا نظير علم الشخص فى الدلالة على فرد معين فى الخارج . والفرق بينهما (علم الشخص والمعرف باللام هذه) ان التعيين فى علم الشخص مستفاد من اللفظ وفيه من اللام .

٢ - ولام الحقيقة :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى ، اى بقطع النظر عن الأفراد وتسمى لام الجنس والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والانسان حيوان ناطق وكلمة ما دل على معنى مفرد .. والمراد من الحقيقة هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان له تحقق فى الخارج بتحقيق افراده كما قدمنا او فى الذهن فقط نحو : العناء والقول .

٣ - ولام العهد اللهنى :

هى التى يراد بمدخولها الحقيقة لا من حيث هى بل باعتبار تحققها فى فرد مبهم غير معين لا فى الذهن ولا فى الخارج ، نحو اطعم المسكين صدقة الفطر فانه ليس المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى لان الحقيقة لا تطعم ، ولا فردا معيناً لأن الغرض انه لا عهد ولا تعين له فى الخارج ولا فى الذهن ، كما انه ليس المراد الحقيقة باعتبارها فى جميع الأفراد لاستحالة : بل المراد بعض من الأفراد غير معين فلفظ اطعم قرينة على ارادة الفرد المبهم . ومما الفت نظرك اليه هنا ان المعرفة باللام فى هذا القسم بالنظر للقرينة مساو للنكرة فى دلالة كل منهما على فرد مبهم وبالنظر الى لفظه وقطع النظر عن القرينة هو معرفة لفظا ومعنى ، اما لفظا فوجود اللام المعرفة واما معنى فلانه حينئذ دال على الحقيقة وهى واحدة معينة لا تعدد فيها .. فاللام مشيرة أبدا الى الحقيقة فى ضمن الفرد عند ارادته والحقيقة معينة ، ومن ثم جاز معاملته معاملة النكرة نظرا الى القرينة ومعاملته معاملة المعرفة نظرا للفظ والمعنى بقطع النظر عن القرينة ، ولهذا تراهم يقولون فى قول الشاعر : ولقد أمر على اللئيم يسبنى . الخ : ان جملة يسبنى يجوز اعرابها حالا نظرا لان اللئيم معرفة ، وصفة لانها نكرة نظرا للقرينة .

٤ - ولام الاستفراق :

هى التى يراد بها الحقيقة من حيث وجودها فى جميع الأفراد ، =

== والاستغراق فسمان حقيقى وعرفى ، فالحقيقى ان تراد الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « ان الأبرار لفي نعيم » ، والعرفى ان تراد الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد التى تتناولها اللفظ بحسب العرف نحو جمع الأمير الصاغة .

ولكن السكاكى بعد ان ذكر هذه الأقسام فى باب المسند اليه ، قال فى باب المسند : والقول بكون اللام لتعريف الحقيقة او الاستغراق مشكل ، فأورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراضا آخر على كونها للاستغراق ، اما حاصل الاعتراض الأول فانه قال اذا أريد بكونها لتعريف الحقيقة انها لتعريف الحقيقة من حيث هى بقطع النظر عن حضورها فى الذهن لزم ان تكون أسماء الأجناس المصادر المجردة من ال معارف نحو ذكرى ورجعى وضرب وقتل لانها موضوعة للحقيقة بانفاق ، واذا لم يتميز اسم الجنس المجرد من ال عن المقترن بها يكون معرفة وكونه معرفة باطل بدليل انه لا يصح فى الاستعمال العربى وصفة بالمعرفة ، فلا يقال رجعى ورجعى السريعة او البطيئة ، وانما تعرضت الأسماء الأجناس المصادر دون غير المصادر نحو رجل لان الأمر هين فى مثل رجل . فانه قيل انه وضع للفرد المنتشر بناء عليه فلا تعين فى مدلوله .

فان فرق بين اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة والمجرد منها بأن الأول موضوع للماهية باعتبار حضورها فى ذهن السامع وان التعيين فيها مقصود ملحوظ بخلاف المجرد منها فان التعيين فيه حاصل غير مقصود ، والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد - ان فرق بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن يشكل الأمر من ناحية أخرى . وهى انه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى ، فان كلا منهما أشير به الى معهود فى الذهن . . هذا هو أشكال السكاكى بايضاح .

وقد اجاب عنه بعض الكاتبين فى الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى بأن مدلول لام العهد الخارجى فرد معين فى الخارج ومدلول لام الحقيقة الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح بين المدلولين .

ولكن السكاكى سلك فى حل هذا الاشكال مسلكا آخر ، واجاب عن هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف ==

• • • • • • • • • •

=

العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدي وذلك لان تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاضر في ذهن السامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تحقيقيا او بقديرية تنزيليا ، فالعهد التحقيقي ان يتقدم ذكر مدلولها صريحا او كناية او يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجى ، والعهد التقديرى التنزيلى هو الا يتقدم ذكر مدلولها لا صريحا ولا كناية ولا يتقدم العلم به ولكنه منزل منزلة المعهود في ذهن السامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء اريد بمدلولها الحقيقة من حيث هى اوفى ضمن فرد مبهم .

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهنى فلام الحقيقة والعهد الذهنى تسميان بلام العهد الذهنى على رأى السكاكى وهى لم يشر بها الى تعيين مدلولها في ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تنزيله منزلة المعهود في ذهن السامع ولا عهد في الواقع . ولكى ينكشف لك مذهب السكاكى انكشافا أكثر اذكر ما قاله الشيرازى - : فالفرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف انك اذا قلت جاء رجل كنت قد احدثت في ذهن السامع شيئا ما كان حاضرا فيه ولا مقدرا حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الآتية ، واذا قلت جاء الرجل او جاء الحبيب مثلا من غير ان يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد اشرت الى موجود في ذهنه حاضرا على وجه الفرض والتقدير ، فاسم الجنس المعروف تعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعروف منه بهذا القدر من التعيين وهو فرض وجوده الخطابى ، وبهذا القدر من التعيين استحق اسم التعريف . . والوجوه الخطابية التى تجعل مدلول لام الحقيقة حاضرا في ذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لأمور كثيرة : منها أن يكون محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التحكيم نحو الدينار خير من الدرهم والمسلم حضر يريد غير معين تهكما به حيث لا يعمل بمقتضى الاسلام ، أو أن يكون عظيم الخطر معقودا به اللهم نحو والذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ، أو يكون حاضرا لا يفيب عن الحس نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكى الذى أورده على كون اللام لتعريف الحقيقة وهذا هو جوابه عنه وجواب غيره . . أما اعتراضه على كون اللام للاستفراق فقد قال : أن القول بكون اللام للاستفراق يلزم عليه الجمع بين المتنافيين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه على الوحدة ، والتعدد والوحدة متنافيان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن =

● وان كان بالاضافة (١) :

فاما لأنه ليس للمتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق أخصر
منها كقوله (٢) :

= الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وإنما يفهم من
المقام ، فان الحقيقة من حيث هي ليست متوحدة لتحقيقها مع التعدد ولا متعددة
لتحققها مع الوحدة اذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للوحد فقط .

فكون الحكم المحكوم به على مدخول اللام مستغرقا لجميع افراد
غير مستغرق يرجع الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه
بالظن حمل الحكم على الاستغراق وأن المراد بمدخولها العام سواء كان
مدخولها مفردا نحو المؤمن غير كريم او جمعا نحو المؤمنون هينون لينون
فالمقام هنا خطابي لأن هذه الأمثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا
أريد بمدخولها الاستغراق والحكم ثابت لجميع الأفراد بسبب أن المتكلم
يلقى في خيال السامع أن تخصيص الحكم ببعض المؤمنين دون بعض مع
تحقق حقيقة الايمان في كل منهما ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ،
فوجب الحمل على الاستغراق من أجلها .

أما اذا كان المقام استداليا ، فيحمل مدخول اللام على المتيقن وهو
الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع نحو حصل الدرهم ، فيراد من الدرهم
واحد فقط ، وحصل الدراهم ويراد الثلاثة فقط .

وقد اجاب صاحب الايضاح عن هذا الاعتراض الثاني بجوابين
الاول بالمنع والثاني بالتسليم ، أما جواب المنع فحاصله أن المراد بالعموم
الدلول عليه باداة الاستغراق الكل الافرادى لا الكل المجموعى ، والفرق
بينهما أن يراد من مدخول اللام كل واحد بدلا عن الافراد لا كل واحد
مجتمع مع الآخر ، وهذا لا ينافى الوحدة في الدلول ، وأما الكل المجموعى
فيراد فيه الفرد مجتمعا مع الآخر ، وهذا الذى ينافى الوحدة في الدلول
وهو غير المراد . وجواب التسليم : سلمنا فرضا أن الوحدة هنا تتنافى
مع التعدد ، فان أداة الاستغراق تدخل على المفرد مجردا عن الوحدة
والتعدد ، فيصلح لأن يراد الحقيقة في ضمن الجميع .

(١) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف .

(٢) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي وهو من مخزومي الدولتين ،
شاعر مقل غزل فارس المذكور في قومه . . اليماني : جمع يمان . مصعد =

هواى مع الركب اليمانين مصعد جنيب ، وجثمانى بمكة موثق

واما لاغنائها عن تفضيل متعذر أو مرجوح لجهة^(١) ، كقوله^(٢) :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها فى غيل خفان أشبل

وقوله^(٣) :

قومى هم قتلوا (أميم) أخی فاذا رميت يصيبينى سهمى

واما لتضمنها^(٤) تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك « عبنى

بعد ذاهب فى الارض . الجنيب : المجنوب . المستبغ الذى يتبعه قومه ويقدمونه امامهم . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيد .

والشاهد فى قوله « هواى » أى مهوى ، فالإضافة اخصر من الذى أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وجيبه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على بعد الحبيب .

(١) المتعذر مثل اجتماع أهل الحق على كذا . والمرجوح أو المتعسر مثل أهل البلد فى رفاهية .

(٢) البيت لمروان بن أبى حفصة الشاعر يمدح معن بن زائدة الشيبانى ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . خفان : مأسدة قرب الكوفة . . الأشبل جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد فى قوله : بنو مطر فالإضافة هنا تغنى عن التفصيل وتعداد أسمائهم .

(٣) هو الحارث بن ولة الجرمى ، وهو شاعر جاهلى غير الحارث ابن ولة الشيبانى . وأميم منادى وهى التى كانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه من قومه . . والشاهد فى الإضافة هنا قوله « قومى » ، لاغنائها عن تفصيل مرجوح .

(٤) أى الإضافة .

حضر « فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك « عبد الخليفة ركب »
فتعظم شأن العبد . أو لشأن غيرهما^(١) كقولك « عبد السلطانة عند
فلان » ، فتعظم شأن فلان . أو تحقيرا^(٢) نحو ولد الحجام حضر .

وأما لاعتبار آخر مناسب^(٣) .

● تنكير المسند اليه :

وأما تنكيره^(٤) : فلالأفراد^(٥) كقوله تعالى « وجاء رجل من
أقصى المدينة يسعى » . أي فرد من أشخاص الرجال .

أو للنوعية^(٦) ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أي

(١) أي غير المضاف والمضاف اليه .

(٢) أي أو لتضمن الإضافة تحقيرا : للمضاف كالتنكير ، أو للمضاف
اليه نحو « ضارب زيد حاضر » أو لغيرهما نحو « ولد الحجام جليس زيد » .

(٣) كتضمن الإضافة تحريضا على إكرام أو اذلال أو نحوهما نحو
صديقك أو عدوك بالباب ، ومنه قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده » فإنه لما نهيت المرأة عن المضار أضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه ، وكذا الأولاد . أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو
« ان رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون » إلى غير ذلك من الاعتبارات . .
وبذلك ينتهى بحث تعريف المسند اليه .

(٤) أي الاتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مشنئ أو جمعا .

(٥) أي القصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس . . هذا ودلالة
النكرة على المفرد ظاهرة إذا قلنا أنها موضوعة للفرد المنتشر ، أما إذا قلنا
أنها موضوعة للحقيقة من حيث هي فافادتها الأفراد باعتبار الاستعمال
الأصل لأن الحقيقة يكفى في تحققها فرد واحد .

(٦) أي القصد إلى نوع منه ، لأن التنكير كما يدل على الوحدة
شخصا يدل عليها نوعا .

نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله (١) .

ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد قوله « ضرب الله مثلا رجلا ، فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سلما لرجل » (٢) ، ولنوعية قوله تعالى « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » ، أى نوع من الحياة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدنهم أحرص الناس - وإن عاشوا ما عاشوا - هلى أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل ، فإن الانسان لا يوصف بالحرص على شىء الا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا لله حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتل الأفراد والنوعية ، أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه (٣) .

أو للتعظيم والتهويل . أو للتحقير (٤) ، أى ارتضاع شأنه أو انخطاؤه الى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمط (٥) :

(قفى لا يبالى المدلجوان بنوره الى سابه ألا تضىء الكواكب)
له يحاجب فى كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

(١) وفى المفتاح ان التنكير للتعظيم أى غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك .

(٢) الشاهد فى تنكير « رجلا » للأفراد ، وغير مسند اليه ، ومتشاكسون أى مختلفون متنازعون . « سلما » أى خالسا .

(٣) فتنكير : كل من « دابة » و « ماء » يحتل الأفراد أو النوعية . وكل منهما ليس مسندا اليه .

(٤) أى تنكير المسند اليه قد يكون للتعظيم أو للتحقير .

(٥) فى زهر الآداب ان البيت لابی السمط بن أبى حفصة وجده سروان بن أبى حفصة الأكبر .

ومثله :

والله منى جانب لا أضيعة وللهو منى والخلاعة جانب
والحاجب : المانع . يشين : يعيب .

أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما •

أو للتكثير كقولهم « ان له لابلأ » و « ان له لغنما »^(١) ، يريدون الكثرة • وحصل الزمخشري التكثير فى قوله تعالى « قالوا أن لنا لأجرا » عليه^(٢) •

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعم وانما تهنا له برضاه ، كما اذا علم يسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت •

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا^(٣) ، كقوله تعالى « وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » ، أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام • وأعمار طويلة ونحو ذلك •

والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل • ثم جعل التكثير فى قولهم « شر أهر ذا ناب » للتعظيم ، وفى قوله تعالى

(١) هذا من تنكير غير المسند اليه ، الا اذا نظرنا الى أن اسم ان أصله المبتدأ •

(٢) أى على التكثير • هذا والفرق بين التكثير والتعظيم أن التكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى قوله « ان لنا لابلأ » أو تقديرا كما فى قوله تعالى « ورضوان الله أكبر » ، وأما التعظيم فبحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة وكذا التحقير والتقليل

(٣) وقد ينكر للتحقير والتقليل معا مثل « حصل لى منه شىء » أى شىء حقير قليل •

« ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك » لخلافه^(١) . وفى كليهما^(٢) نظرا
أما الأول فلما سيأتى^(٣) ، وأما الثانى فلان خلاف التعظيم مستفاد من
البناء للمرة ومن نفس الكلمة ، لأنها اما من قولهم « نفخت » الريح
إذا هبت أى هبة ، أى من قولهم « نفح الطيب » إذا فاح أى فوحة
كما يقال شبة ، واستعماله بهذا المعنى^(٤) فى الشر استعارة اذ أصله
أن يستعمل فى الخير ، يقال « له نفحة طيبة » أى هبة من الخير^(٥) .
وذهب^(٦) أيضا الى أن قوله تعالى « يا أبت انى أخاف أن يمسك عذاب
من الرحمن » بالاضافة ، اما للتهويل أو لخلافه^(٧) ، والظاهر أنه لخلافه
واليه ميل الزمخشري ، فانه ذكر ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم
لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن
العذاب لاحق له لاصق به ، ولكنه قال : « انى أخاف أن يمسك عذاب
من الرحمن » ، فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصص حياة) فيحتمل

(١) اى للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المفتاح .. والمثل « شر أهر
ذا ناب » يضرب فى ظهور امارات الشر ومخايله . وذو الناب : السبع والمراد
به هنا كلب .

(٢) اى فى كلا الجعلين .

(٣) اى فى بحث تقديم المسند اليه .

(٤) وهو ان تكون « نفحة » من « نفح الطيب » .

(٥) وجواب الاعتراض على كلام السكاكى فى « نفحة » انه ان اراد
ان لبناء المرة مدخلا فى إعادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه
مما يقبل الشدة والضعف ، وان اراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم
من بناء المرة ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع للفرق الظاهر
بين التحقير فى « نفحة من عذاب » وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة .

(٦) اى السكاكى .

(٧) اى للتحقير .

النوعية والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداد عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فان الانسان اذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية (وأمطرنا عليهم مطرا) ، أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا ، ويعنى الحجارة ، ألا ترى الى قوله تعالى « فساء مطر المنذرين » ... وللتحقير^(١) « إن نظن الا ظنا »^(٢) .

● وصف المسند اليه (٣) :

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه كقولك « الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله »^(٤) .

(١) أى ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير .

(٢) أى ظنا حقيراً ضعيفاً اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية مع التأكيد لا للتأكيد المجرد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغاً مع امتناع « ما ضربته الا ضرباً » على أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددًا يحتمل المستثنى وغيره . هذا وكما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض ، مثل « ورفعنا بعضهم درجات » ، أراد محمداً (ﷺ) ، ففى هذا الإبهام من تفخيم فضله وأعلى قدره ما لا يخفى .

(٣) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب ههنا ، وأوفق بقوله « وأما بيانه » « وأما الإبدال منه » . أى وأما ذكر الثنعت له .

(٤) فان مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفاً له ، وهى بحسب المعنى صفة واحدة .

ونحوه في الكشف قول أوس^(١) :

الألمعى الذى يظن بك الفل من كأن قد رأى وقد سمعا

حكى أن « الأصمعى » سئل عن « الألمعى » فأشده ولم يزد .
وكذا قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ،
واذا مسه الخير منوعا » ، قال الزمخشري : « الهلع : سرعة الجزع
عند مس المكروه ، وسرعة المنع عند مس الخير ، من قولهم : فاقة
هلوع » : سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى (ثعلب)^(٢) : قال لى
محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : فسره الله تعالى ..
اتهى كلام الزمخشري .

أو لكونه مخصصا له^(٣) نحو « زيد التاجر عندنا » :

(١) هو أوس بن حجر يرثى فضالة بن كعدة .

هذا والبيت مثل المثال السابق في كون الوصف للكشف والايضاح
وان لم يكن وصفا للمسند اليه .. « وكان » مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن والجملة حال من فاعل « يظن » . « والألمعى » معناه الذكى
المتوقد ، والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس بمسند
اليه ، لانه اما مرفوع على انه خبر « ان » في البيت السابق : ان الذى
جمع الساحة والنجدة والبر والتقوى جمعا .

أى جميعا ، فهى توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ، أو منصوب على
انه صفة لاسم ان أو بتقدير « أعنى » . وخبر أن حيثئذ في قوله بعد عدة
آيات :

أودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمرء يحاول الهدى

(٢) احد ائمة اللغة والنحو توفى عام ٢٩١ هـ .

(٣) أى لكون الوصف مخصصا للمسند اليه ، أى مقللا لاشتراكه ،
أى اذا كان فكرة مثل رجل تاجر عندنا - أو رافعا لاحتماله - أى الاحتمال
الواقع فيه اذا كان معرفة - والمراد بالاحتمال الذى يقتضيه هو الاشتراك
اللفظى ، والمشارك اللفظى هو ما وضع لأكثر من معنى بأوضاع متعددة =

أو لكونه مدحا له كقولنا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين^(١) فيه (زيد) قبل العالم ونحوه من غيره^(٢) ، قوله تعالى « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقوله تعالى « هو الخالق البارئ المصور » .

أو لكونه دما له ، كقولنا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

أو لكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما^(٣) .

أو لكونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا الهين اثنين ، إنما هو اله واحد » : قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا أريدت الدلالة على آل المعنى به منها والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد فدل به على القصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت

= كريد ، أما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوي ، والمشارك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك بين افراد . فالتخصيص يكون في المعارف والتكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال . وعند النحويين التخصيص لتقليل الاشتراك في التكرات فقط أما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص سواء كانت المعارف اعلاما أو غيرها . ثم ان ما ذكر لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالتكرات ، ولا يتأتى أيضا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصه ، فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين .

(١) أى اذا كان يتعين ، فهو قيد ، وألا كان الوصف مخصصا ، أى ان الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وان صح أن يراد فيه المدح أو الذم .

(٢) أى غير المسند إليه .

(٣) فلفظ أمس مما يدل على الدبور .

انما هو اله ولم تؤكد به « واحد » لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية
لا الوجدانية (١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير
بجناحه » فقال السكاكى : شفع دابة بـ « فى الأرض » وطائر بـ
« يطير بجناحه » لبيان أن القصد بهما الى الجنس ، وقال الزمخشري :
معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل : وما من دابة فى جميع
الأرضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير
بجناحه (٢) .



واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية
لأنها فى المعنى حكم على صاحبها بالخبر ، فلم يستقيم أن تكون افشائية
مثله . وقال السكاكى : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف
للموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى (به) ليميز به الموصوف مما عداه ،
وتمييز المتكلم شيئا من شئ بما لا يعرفه له محال ، فما لا يكون عنده
محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له ، بحكم عكس النقيض ،
ومضنون الجبل الطلبية كذلك (٣) ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير
متحقق ، لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شئ منها صفة لشئ .

(١) يقول السعد فى المطول : وليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه
عطف بيان صناعى لجواز أن يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشري يؤكد كلام السكاكى فى أن القصد الى الجنس ،
فباعتبار أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس أفاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة .

(٣) أى ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم المتكلم تحققها له .

والتعليل الأول^(١) أعم ، لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا :
نعم الرجل زيد ، وبئس صاحب عسرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام
ملك ، وعسى أن يجيء شر ، وما أحسن خالدا ، وصيغ العقود نحو
بعت واشترت ، فان هذه كلها انشائية وليس شيء منها بطلبى **
ولامتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل فى قوله :

(حتى اذا جن الظلام واختلف) جاءوا بمذق: هل رأيت الذئب قط^(٢)

تقديره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أى بمذق يحمل رأيه
أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله فى اللون
لا يراده فى خيال الرأى لون الذئب لورقته * وفى مثل قولنا : زيد
اضربه أو لا تضربه تقديره مقول فى حقه « اضره أو لا تضربه » .

● توكيد المسند اليه :

وأما توكيده : فالتقرير^(٣) كما سيأتى فى « باب تقديم الفعل
وتأخيره » *

(١) وهو ان الجملة الواقعة صفة فى المعنى حكم على صاحبها بالخبر
فلم يستقم أن تكون انشائية مثله ، وهو تعليل الخطيب ، وهو اسم من
تعليل السكاكى .

(٢) البيت للعجاج الرأى يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه
بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب .

(٣) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مفهومه ومدلوله ، أى جعله ثابتا
محققا مستقرا بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءنى زيد اذا ظن المتكلم
غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حملة على معناه . وقيل :
المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو أنا سمعت فى
حاجتك وحدى أو لا غيرى ، وفيه نظر لأن المثال الأخير الذى هو لتقرير
المحكوم عليه ليس من تأكيد المسند اليه فى شيء ، لأن وحدى حال ، ولا غيرى
عطف على المسند اليه ، فليسا من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد =

أو لدفع توهم التجوز^(١) أو السهو^(٢) ، قولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول^(٣) كقولك « عرفت الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم » .

ولو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاح فلا نسلم وجود تأكيد المسند اليه في المثالين بل فيهما تأكيد التخصيص ، أما « أنا عرفت » وهو المثال الأول الذي هو لتقرير الحكم فليس أيضا من تأكيد المسند اليه لأن تأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، لأن تقرير الحكم في « أنا عرفت » إنما هو من تقديم المسند اليه ، وهذا الرد مبني على أن المراد بالتأكيد هنا أعم من المعنى الاصطلاحي .

(١) أي التكلم بالمجاز - والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من العقلي واللغوي - نحو زارني الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ، لئلا يتوهم أن اسناد الزيارة إلى الأمير مجاز وأن الزائر رسوله مثلا .

(٢) أي لدفع توهم السهو . قيل توهم التجوز خاص بالتأكيد المعنوي ودفع السهو خاص بالتأكيد اللفظي ورجح عبد الحكيم والسعد أن المعنوي يجيء لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو ، والصحيح أيضا أن التوكيد اللفظي قد يكون لدفع توهم التجوز أو السهو المعنوي وبهذا يشعر كلام اللخطيب والأمثلة التي أتى بها لدفع توهم السهو لاشتمالها على التأكيد المعنوي واللفظي .

(٣) أي لدفع توهم عدم الشمول ، لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتد بهم وأنك أطلقت القوم على المعتبر منهم من إطلاق الكل على البعض مجازا لغويا مرسلا ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد منهم . . هذا وقد اعترض السعد في المطول على ذكر « دفع توهم الشمول هنا ، لأنه من قبيل دفع توهم التجوز ، لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ، وقال : أن ذكر « عدم الشمول » هنا إنما هو زيادة توضيح لا غير ، واستدل بكلام لعبد القاهر يؤيد ذلك . وقال السيد : هذا إنما يصح إذا أريد بالتجوز ما يتناول العقلي واللغوي ، وأما إذا خص بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي فلا بد من التعرض لعدم الشمول . فإنه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير .

السكاكى : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل انسان حيوان .

وفيه نظر : لأن كلمة كل : تارة تقع تأسيسا - وذلك اذا أفادت الشمول من أصله ، حتى لولا مكانها لما عقل - وتارة تقع تأكيدا وذلك اذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره - أما الأول فهو أن تكون مضافة الى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم فرحون » وقوله « وكل شئ فصلناه تفصيلا » وقوله « وهم من كل حذب ينسلون » ، وأما الثانى فما عدا ذلك ، كقوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم » . وهى فى قوله : كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الأول لا الثانى ^(١) ، لأنها لو حذفتهما لم يفهم الشمول أصلا .

بيان المسند اليه (٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلايضاحه باسم مختص به ^(٣) كقولك « قدم صديقك خالد » .

(١) اى للتأسيس لا للتأكيد .

(٢) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالايضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان نكرة أم معرفة . هذا ولا يلزم ان يكون الثانى أوضح من الأول كما يدل عليه كلام سيبويه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطير مسحها ركبان مكة بين الفيل والسند
فالتواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الأمان ، والطير : عطف
بيان للعائذات ، والقيل والسند : موضعان فى جانب الحرم ، فيهما الماء ،
والعائذات مفعول « مؤمن » أو مضاف اليه . وجواب القسم فى البيت
التالى وهو « ما ان اتيت الخ » ، فالطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس
اسما يختص بها . هذا وقد يجىء عطف البيان لغير الايضاح كالممدح فى
قوله تعالى : « جعل الله للكعبة البيت الحرام قياما للناس » ، فالبيت الحرام
عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك .

● الإبدال من المسند اليه :

وأما الإبدال منه : فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاءني زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه ، ومنه في غيره^(١) قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم »^(٢)

● العطف على المسند اليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد

(١) أى غير المسند اليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يومئذ الى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة - والمبديل منه وصلة للبديل ، فالبديل هو الذى تتم به فائدة الكلام فصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للاول ، والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بحسب أصل الكلام . أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، ولذا عبر هنا « بزيادة » وفي التأكيد « بالتقرير » وقد مثل المصنف للبديل المطابق وبديل البعض وبديل الاشتمال . وبيان التفريق في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير في بديل الكل مفيد للتقرير ، أما بديل البعض والاشتمال فالمتبوع فيهما يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور : أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل البديل منه على البديل لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر البديل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ، وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو « أعجبنى زيد » اذا أعجبك علمه بخلاف « ضربت زيدا » اذا ضربت جواده مثلا ، ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه بديل غلط لا بديل اشتمال كما زعم ابن الحاجب . ثم بديل البعض والاشتمال بل بديل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير . ولم يتعرض لبديل الفلظ لأنه لا يقع في فصيح الكلام .

وعمره وخالده (١) ، أو لتفصيل المسند (٢) مع اختصار ، نحو (جاء زيد فعمره) أو (ثم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالده) (٣) . ولا بد فهم (حتى) من تدريج ، كما ينبىء عنه قوله (٤) :

وكنيت فتى من جند ابليس فارتمى بى الحال حتى صار ابليس من جند
أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لا عمرو (٥)) ، لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك

(١) فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمره من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وجاءنى عمرو » ففيه تفصيل للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه وليس فيه اختصار .

(٢) أى بانه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءنى زيد وعمره بعده بيوم أو سنة » .

(٣) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب والتراخى ، وحتى على أن اجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فى حتى ان يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع نائبا من حيث أنه أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى . فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا ، فالجواب انه فرق بين ان يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين ان يكون الشيء مقصودًا منه ، وتفصيل المسند اليه فى هذا الثلاثة وأن كان حاصلًا لكنه غير مقصود .

(٤) البيت لأبى نواس .

(٥) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد فيكون قصر قلب ، أو أنهما جاءاك جميعا فيكون قصر أفراد وخالف الشيخ عبد القاهر فى الدلائل فذكر أن العطف بلا ، انما يستعمل فى قصر القلب فقط . و « لكن » أيضا للرد الى الصواب الا انها لا تأتى لنفى الشركة فلا تكون قصر أفراد بل قصر قلب فقط ، فنحو « ما جاءنى زيد لكن عمرو » انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ولا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وهى عند النحاة لقصر =

جميعا : وقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك
دون عمرو *

أو لصرف الحكم عن محكوم له الى آخر ، نحو : (جاءني زيد
بل عمرو) ، وما جاءني زيد بل عمرو^(١) *

== الافراد فقط لانهم جعلوها للاستدراك الذي هو رفع ما يتوهم من الكلام
السابق ، أما عند البيانين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها
عندهم . ثم ان الخلاف بين البيانين والنحويين انما هو في النفي واما كونها
لقصر القلب ، أو الافراد في الاثبات فلا قائل به لان مفهوم كلام النحويين
اختصاصها بالنفي .

(١) قيل للاضراب عن المتبوع والاعراض عنه وصرف الحكم الى
التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع عند الجمهور ان يجعل في حكم المسكوت
عنه ، لا ان ينفي عنه الحكم قطعا كما ذهب اليه ابن الحاجب حيث عنده
كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر
بالنفي كما في العطف بلا ولكن . ومعنى صرف الحكم في العطف ببل في الكلام
المثبت ظاهر ، لان المتبوع في الاثبات اما في حكم المسكوت عنه (كما يرى
الجمهور) أو محقق النفي (كما يرى ابن الحاجب) . أما في النفي فصرف
الحكم معناه ظاهر ايضا ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع
في حكم المسكوت عنه كما هو رأى المبرد ، أو متحقق الحكم للمتبوع كما هو
مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن
« عمرا » لم يجيء وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال كما هو مذهب
المبرد ، أو مجيئه متحقق كما هو مذهب ابن الحاجب ، اما ان جعلناه بمعنى
ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن عمرا
جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال ، فالخلاص أن :

١ - المبرد يرى أن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد ، والأول يحتمل
ثبوت الحكم ونفيه عنه .

٢ - وابن الحاجب يرى أن الثاني نفي عنه الحكم قطعا والأول أثبت
له الحكم قطعا .

٣ - والجمهور يرون أن الثاني أثبت له الحكم تحقيقا والأول يحتمل
ثبوت الحكم وانتفاءه عنه .

فعلى الأولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لما بعدها . وعلى الثالث
نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها مسكوتا عنه .

أو للشك فيه ، أو التشكيك ، نحو جاءني زيد أو عمرو ، أو أما زيد
وأما عمرو ، أو أما زيد أو عمرو .

أو للإبهام كقوله تعالى (وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين) .

أو للإباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين
أو الأشياء فحسب ، مثالهما : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ، والفرق
بينهما واضح فان الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعاً^(١) .

● تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (٢) :

وأما توسط الفصل بينه^(٣) وبين المسند فلتخصيصه به^(٤) .

(١) أى بخلاف التخيير .

ملاحظة : عد السكاكى « أى » المفسرة من حروف العطف والجمهور
على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ، ووقعها تفسيراً للضمير المجرور
من غير إعادة حرف الجر والضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل
يقوى مذهب الجمهور ، ويقويه أن الأصل تباين المعطوف والمعطوف عليه
لقلة العطف على سبيل التفسير ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

(٢) جعله من أحوال المسند اليه لأنه يقترب به أولاً ، ولأنه فى المعنى
عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له .

(٣) الضمير يعود على المسند اليه .

(٤) أى لقصر المسند اليه فالمعنى فى زيد هو المنطلق قصر الانطلاق
على زيد . ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند
اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما فهم البعض من كلام الكشف
فى تفسير قوله تعالى « وأولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم
هذا ونقده ، وقال : أن صاحب الكشف إنما جعل هذا معنى التعريف
(أى ال معرفة فى « المفلحون ») لا معنى الفصل ، بل صرح فى هذه الآية
بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة . والتحقيق أن
الفصل قد يكون للتخصيص أى لقصر المسند على المسند اليه نحو زيد =

كقولك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب (١) .

● تقديم المسند اليه :

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم (٢) .

أما الآية (٣) الأصل والا مقتضى للعدول عنه (٤) .

= هو الأسد وهو أفضل من عمرو ، وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو « أن الله هو الرزاق » أي لا رزاق الا هو ، أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ، قال أبو الطيب :

إذا كان الشباب السكر والشيء ب هما فالحياة هي الحمام

أي لا حياة الا الحمام أي ألوت . . هذا والباء بعد التخصيص داخله على المقصور في الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه في الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلا لأن ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب في ذكر هذا المثال هنا .

(٢) لا يكفي في التقدم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين جهة الاهتمام وسببه كما يقول عبد القاهر ص ٨٤ و ٨٥ من الدلائل . ولذلك فصل الكلام على أسباب الاهتمام .

(٣) أي تقديم المسند اليه ، وقوله لأنه الأصل أي لأن المسند اليه هو المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما .

(٤) أي عن ذلك الأصل اذا لو كان أمرا يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المفعول .

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا اليه ،
كقوله^(١) :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد^(٢) .
وهذا^(٣) أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا
كما فعل السكاكي .

واما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير .
فصو « سعد في دارك » و « السفاح في دار صديقك » :
واما لايهام أنه لا يزول عن خاطر^(٤) أو أنه يستلذ فهو الى
الذكر أقرب .

واما لنحو ذلك^(٥) قال السكاكي : واما لأن كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر^(٦) كما اذا قيل لك : كيف

(١) البيت للمعري . وقد اورد السكاكي في ايراد المسند اليه اسم
موصول للقصد بذلك كما يقول : الى أن يتوجه ذهن السامع الى ما ستخبر
به عنه منتظرا لوروده عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد .
(٢) قال السعد : معناه تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور
الذي ليس بنفساني وفي أن ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات بدليل
ما قبله :

بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به . . .

(٣) أى جعله مثالا لتقديم المسند اليه .

(٤) كقول الشاعر : وليلى هى الأحلام والأمل العذب .

(٥) كاظهار تعظيمه مثل « محمد رسول الله » ، أو تحقيره مثل :

« والشر اخبث ما أوعيت من زاد » .

(٦) أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ . وبالخبر الثانى الاخبار ،
والمصنف لما فهم من الخبر الثانى أيضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا - أى اثبات وقوع
الشرب مثلا - فلا يصح لما سيأتى في متعلقات الفعل من أنه لا يتعرض
عند اثبات وقوع الفعل للذكر المسند اليه أصلا بل يقال وقع الشرب مثلا .

الزاهد ، فتقول : الزاهد يشرب ويطرب • وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهز « بنى قطن » تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف • وفيه نظر :

١ - لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل ، لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقا ، وإن أزد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام^(١) •

٢ - ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده^(٢) للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا^(٣) • وقوله^(٤) : والمراد هم خفوف تفسير للشئ باعادة لفظه •

(١) أى يكتفى فيها بذكر الحديث وإثبات وجوده كقولك : وقع القيام على ما سبق •

(٢) وهما البيتان السابقان •

(٣) أى والخبر ههنا اسم فاعل لأن « خفوف » جمع « خاف » بمعنى خفيف وأجيب عن هذا الاعتراض بمنع هذا الاشتراط لتصريح أئمة التفسير بالحصص فى قوله تعالى « وما أنت علينا بعزير » ، « وما أنت عليهم بركيل » ، « ما أنا بطارد الذين آمنوا » ، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل ، وفيه بحث لظهور أن الحصر فى قولهم « فهم خفوف » غير مناسب للمقام • وأجيب أيضا بأنه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر ، وهذا سديد ، لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء •

(٤) الضمير يعود على السكاكى •

● مذهب عبد القاهر في افادة التقديم التخصيص :

قال عبد القاهر : وقد يقدم المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر
الفعلى^(١) ، ان ولى حرف النفى^(٢) ، كقولك « ما أنا قلت هذا » ،
أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوتك لغيرك ، فلا تقول
ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلًا له^(٣) .
ومنه قول الشاعر^(٤) :

وما أنا أسقمت جسمى به ولا أنا أضمرت فى القلب نارا

اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والصرم الثابت ما أنا جالب
لهما ، فالقصد الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما .

ولهذا لا يقال^(٥) ما أنا قلت ولا أحد غيرى . لمناقضة منطوق
الثانى مفهوم الأول^(٦) ، بل يقال : ما قلت أنا ولا أحد غيرى .

(١) أى ليفيد التقديم قصر الخبر الفعلى عليه أى قصر المسند على
المسند اليه ، والخبر الفعلى هو ما أوله فعل وكان فاعله ضمير
المسند اليه .

(٢) أى وقع بعده بلا فصل أو مع الفصل ببعض المعمولات .

(٣) والتخصيص هنا اضافى فهو بالنسبة الى من توهم المخاطب
الاشتراك معه فى القول فيكون قصر افراد أو افرادك به دونه فيكون
قصر قلب .

(٤) هو المتنبى .

(٥) أى لا يقال ذلك عند التخصيص . أما اذا قصد الاخبار بمجرد
معموم النفى فيصح ذلك ويكون « لا غيرى » قرينة على ذلك .
(٦) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
« لا غيرى » نفيها عنه وهما متناقضان .

ولا يقال « ما أنا رأيت أحدا من الناس »^(١) ، ولا « ما أنا ضربت الا زيدا »^(٢) ، بل يقال : ما رأيت - أو ما رأيت أنا أحدا من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا الا زيدا ، لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن انساانا غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثانى مقتضيا لأن انساانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم ، وكلاهم محال ، وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكى^(٣) ، امتناع الثانى^(٤) بأنه نقض النفى بالإلا يقتضى أن يكون النقائل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفى يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض ، وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف

(١) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ، ولا شك أن ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لأنه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما تنفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر : أن عاما فعام ، وأن خاصا فخاص .

(٣) ونص كلام عبد القاهر هو : « لأنه يقتضى المحال وهو أن يكون ههنا انسان قد رأى كل أحد من الناس فنذيت أن تكونه » . ص ٩٧ من الدلائل ، وفى ص ٩٨ من الدلائل يعلل الشيخ عبد القاهر بالتعليل الذى ذكره السكاكى والخطيب . والتعليل الأول لعبد القاهر قد ذكره السكاكى أيضا فى المفتاح ص ١٠١ .

(٤) وهو ما أنا ضربت الا زيدا .

النفي يقتضى ذلك^(١) فإن قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا ، قلنا : ان لم ذلك فليس للتقديم لجرياته فى غير صورة التقديم أيضا كقولنا « ما ضربت الا زيدا » .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفي . . . والا^(٢) :

فإن كان^(٣) معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين :

(١) أى ان لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض ان تقديم المسند اليه وإيلاءه حرف النفي إنما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وإنما المناظرة فى فاعله فقط ، ففى هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا ، محطتا فى أن فاعله أنت ، فتقصده رده الى الصواب بقولك « ما أنا ضربت الا زيدا » لأنه لنفى ان تكون أنت الفاعل لا لنفى الفعل . وقال السعد : وعندى ان قولهم « نقض النفي بالا يقتضى أن تكون ضربت زيدا » أجدر بان يعترض عليه فيقال : ان النفي لم يتوجه الى الفعل أصلا بل الى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء إنما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي فى شيء . . هذا وحاصل كلام عبد القاهر ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى :

١ - يفيد التخصيص قطعا اذا ولى المسند اليه المقدم حرف النفي سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو مضمرة .
٢ - وتارة يكون للتخصيص أو للتقوى وذلك اذا لم يل المسند اليه حرف النفي سواء كان المسند اليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو ضميرا وسواء كان الخبر مثبتا أم منفي .
فمدار الأمر على تقدم حرف النفي على المسند اليه أو عدم تقدمه فاذا تقدم النفي أفاد تقديم المسند اليه التخصيص والا جاز أن يكون للتخصيص أو للتقوى والتأكيد .

(٢) ان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون فى الكلام حرف النفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه .
(٣) أى المسند اليه .

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفراد غيره به^(١) أو مشاركته فيه^(٢) ، كقولك « أنا كتبت فى معنى فلان » و « أنا سعت فى حاجته » ، ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول : أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى ، ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى : أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدى فى قوة أنا فقلتبه لا غيرى ، فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى التأكيد لما كانت امانة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك (لا غيرى) وفى الثانى بقولك (وحدى) ، لأنه محزه ولو عكست أحلت ، ومن البين فى ذلك المثل : « أتعلمنى بضرب أنا حرشته^(٣) ؟ » . وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن نعلمهم) ، أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لا بظانهم الكفر فى سويدات قلوبهم .

الثانى^(٤) : ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزيل) ، لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل . ولا أن تعرض بانسان ، ولكن تريد أن تقر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل .

(١) أى انفراد غير المسند اليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٢) أى مشاركة الغير فى الخبر الفعلى فيكون قصر افراد .

(٣) « تعلمنى » بتضعيف اللام من التعليم او بتخفيفها من الاعلام . حرش الضرب صيده أى صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخبر بشئ أنت أعلم به منه .

(٤) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص .

وسبب تقويته هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شيء ،
 فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه الى نفسه ، فينقصد ،
 بينهما حكم ، سواء كان خاليا عن ضميره « زيد غلامك » أو متضمنا
 له نحو أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو « زيد عرف »
 ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيا فيكتسب
 الحكم قوة (١) .

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من
 الكلام يجيء :

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : « كأنك لا تعلم
 بالذي تقول » ، فنقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله
 تعالى « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما
 في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعلم
 ما صنع فلان ، فيقول : أنا أعلم .

وفي تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد
 دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به » ، فإن قولهم : آمنا دعوى منهم
 أنهم لم يخرجوا به للكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون
 من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » ، فإن مقتضى الدليل أن
 لا يكون ما يتخذها مخلوقا .

(١) ويعمل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر المحدث عنه
 يفيد تنبيه السامع لقصده بالحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر
 وتأكيدا له .

وفيما يستغرب كقولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو
يعيا باليسير ؟ *

وفي الوعد والضمآن كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا
الأمر * لأن من شأن من تعدد وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز
الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شيء إلى التأكيد *

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين
من الشك فيما يمدح به ويبيدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر * أما المدح
فكقول الحماسي^(١) :

هم يفرشون اللبد كل طمرة (وأجرد سباح يذ المغاليا)
وقول الحماسي^(٢) :

هما يلبسان المجد أحسن لبسه (شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما)
وقول الحماسي^(٣) :

هم يضربون الكباش يبرق بيضه (على وجهه من الدماء سبائب)
وأما الافتخار فكقول طرفة :

فحن في المشتاة ندعو الجفلى (لا ترى الآدب فينا ينتقر^(٤))

(١) هو المعذل الليثي . الطمرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس
القصير الشعر . السباح : اللين العدو . المغالى : السهم .
(٢) هي عمرة الخثعمية .

(٣) هو الأخنس بن شهاب التغلبي من قصيدة يمدح بها قومه .
القبش : الشجاع . البيض الأمة . السبائب : الطرائق جمع سبية .
ومثل البيت في المعنى لحسان :

الضاربون الكباش يبرق بيضه ضربا يطيح له بنان المفصل
(٤) الجفلى : الدعوة العامة . الآدب : الداعي . يفتقر : أى يدعو
بعضا ويترك بعضا .

ومما لا يستقيم المعنى فيه الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى « ابن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين » وقوله تعالى « وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا » ، وقوله تعالى « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون » ، فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .



وكذا اذا كان الفصل منفيًا^(١) ، كقولك « أنت لا تكذب » فانه أشبه لنفى الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد المحكوم عليه إلا الحكم ، وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من التأكيد فى نفى الاشراك عنهم مالا يفيد قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون » ، وقوله تعالى : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون » .

(١) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه ، أى فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فالأول كقولك « أنت ما سعت فى حاجتى » ، والثانى كالمثال الذى ذكره الخطيب . وأبن السبكي يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر انه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ أن « أنا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص ، فهو مثل قولك « ما أنا قلت هذا » ، ولكنهما يفترقان فى أن المثال الثانى انما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب فى ذلك لكنه اخطأ فى نسبته للمتكلم أما انفراداً أو على سبيل المشاركة ، أما المثال الأول فيلقى لمن اعتقد عدم القول وأصاب لكنه اخطأ فى نسبته لغير المتكلم .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف^(١) .

(١) أى سواء كانت المعرفة ظاهرة أم ضميرا وفواله « هذا » أى الذى ذكر فى قوله « وقد يقدم ألخ » كما ذكره المطول والدسوقى . أما ابن يعقوب فقد جعل « هذا » إشارة الى ما ذكر من أن « ما لم يتقدم فيه حرف النفى على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى » وتكون النكرة بعد النفى مثله من باب أولى ، وهذا فهم ابن السبكي أيضا .

ويلاحظ أن « شر اهر ذا ناب » من قصر الخبر « الاهرار » على المبتدأ « شر » قصر صفة على موصوف و « الشر اهر ذا ناب » من قصر الشر - لأن ما فيه ال هو المقصور دائما تقدم أو تأخر - على الاهرار قصر موصوف على صفة قصر ا اضافيا . . كما أن « زيد جاعنى » مثلا تقديمه للتقوية الناشئة من افادة التنبيه عند عبد القاهر وعند الجمهور لما فيه من تكرار الاسناد ، ويرى السيد ألا خلاف بين الرايين فى الحقيقة . ولا مانع عندي من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر اذا وليت النفى كان الكلام للتخصيص قطعاً . وأن لم تل النفى احتمل الكلام التخصيص أو التأكيد على حسب قصد المتكلم . ومثل النكرة فى ذلك المعرفة : ظاهرة أو ضميرا . فمذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفى ، فان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص مطلقا . وان لم يتقدم حرف النفى افاد التقديم التخصيص أو التقوى .

أما مذهب السكاكى فان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع ، وان كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة بل للتقوى (وقال ابن السبكي : يجىء للقوى أيضا - كما فى ص ١٤١/١ من شروح التلخيص حاشية ابن السبكي) ، وان كان ضميرا ، فان قدر كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى فقط لا اللفظ ثم قدم فهو للتخصيص والا فالتقوى . وهذا عند السكاكى سواء ولى المسند اليه حرف النفى أم لا .

فالسكاكى لا ينظر الى حرف النفى ولكن الى حالة المسند اليه من كونه معرفة ظاهرة أو ضميرا ، أو نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفى ، وذلك أن افادة التقديم للاختصاص مشروط عنده بشروط ثلاثة : =

• • • • •

= الأول : ان يجوز تقدير كون المسند اليه المقدم في الاصل مؤخرًا على انه فاعل في المعنى - لا في اللفظ .

الثاني : ان يقدر كونه كذلك . والشرط الاول غير لازم للثاني لا العكس على التحقيق .

الثالث : ان لا يمنع من التخصيص مانع . . فالنكرة يتحقق فيها الشرطان بتأويل فتقيد الاختصاص بشرط ان لا يمنع منه مانع ، والمعرفة لا يتحقق الاول فيها فلا تفيده ، والضمير قد وقد .

والسر في الشروط التي اشترطها السكاكي ان الاسم (المسند اليه) اما ان يكون في موضعه فلا يفيد في هذه الحالة تخصيصا لعدم وجود التقديم ، واما ان يكون مقدما من تأخير وفي هذه الحالة اما ان لا يلاحظ التقديم فلا يفيد الاختصاص واما ان يلاحظ فلا بد ان يجوز تقدير كونه مقدما على انه فاعل في المعنى فقط دون اللفظ (اذ لو كان فاعلا في اللفظ لامتنع تقديمه للتخصيص ، اذ تقديم الفاعل اللفظ لا يجوز) وان تقدر بالفعل كذلك . وعلى ذلك فلا بد من ملاحظة هذه الشروط في افادة التقديم التخصيص والا فلا يفيد الا التقوى . فالسر في هذه الشروط عند السكاكي :

ان النكرة في « رجل قام » لابد فيها من مسوغ للابتداء فلو حظ فيها تقديرها متأخرة على انها فاعل معنى بالبدلية لتفيد التخصيص عند التقديم ليكون مسوغا للابتداء بها .

وهي المعرفة الظاهرة في مثل « زيد قام » فلا حاجة فيه الى هذا التقدير فلم نقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا ان تقديمها للتقوى فقط .

واما الضمير في مثل « انا قمت » فالسر في جواز افادته للتخصيص انه لو اخر لجاز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف المصحح للمشاركة ، ونفى المشاركة تخصيص ، فمتى تراعى هذه الاعتبارات في الضمير يكون تقديمه للتخصيص والا كان للتقوى فقط .

هذا واما السر في الشرط الذي اشترطه عبد القاهر في افادة التقديم للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربي الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكي وعبد القاهر في هذه الصور التسع ، وهي :

• • • • • • • • • •

النقديم هنا للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر
وعند السكاكي، للتقوى فقط - وقال السبكي :
انه لا ينفي الاختصاص بل يبعده - والزمخشري
يوافق عبد القاهر على ظاهر كلامه . ويرى
السبكي ان « محمد لم يعم » عند عبد القاهر
للتقوى . راجع السبكي .

١ - محمد قام

٢ - محمد لم يعم

للتخصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى
فقط عند السكاكي على ظاهر ما نقله عنه
المصنف .

٣ - ما محمد قام

للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر وعند
السكاكي للتخصيص بشرط الا يمنع منه مانع .

٤ - رجل قام

٥ - رجل لم يعم

للاختصاص عند الجميع - بلا شرط عند عبد
القاهر وبشرط عند السكاكي - وهذه هي
الصورة الاولى التي اتفقا فيها .

٦ - ما رجل قام

للتخصيص او للتقوى عند عبد القاهر .
وللاختصاص عند السكاكي بشرطه المعروف فان
لم يوجد الشرط فهي للتقوى، وبلا حظ ان السبكي
يرى ان كلام الشيخ عبد القاهر يدل على ان مثل
هذا للتقوى فقط - (راجع ١٤١/١) . وهاتان
هما الصورتان الثانية والثالثة التي اتفقا فيهما
رأى الشيخين اذا تركنا رأى السبكي جانباً .

٧ - انا قمت

٨ - انا ما قمت

للاختصاص فقط عند عبد القاهر . وله بشرط
عند السكاكي فان لم يوجد الشرط كان للتقوى .

٩ - ما انا قمت

فالسكاكي يرى ان تقديم المسند اليه على خبره الفعلي لا يفيد
التخصيص الا بثلاثة شروط :

١ - جواز تقدير تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى فقط
بأن يعرب توكيداً أو بدلاً من الفاعل اللفظي .

=

• • • • •

٢ - اعتبار كونه في الأصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط فقدم
لافادة التخصيص .

٣ - الا يمنع من التخصيص مانع .

فاذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يفيد التقديم الا التقوى ، وخرج
بالشرط الأول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرة على انها فاعل
معنى فقط ، فتقديمها مطلقا لا يفيد الا التقوى عنده . . واستثنى السكاكي
من هذا الشرط النكرة ، فتقديمها عنده لافادة التخصيص قطعيا مطلقا الا اذا
منع من التخصيص مانع ، هذا ورايى انا ان كلام عبد القاهر في الدلائل ،
وكما يدل عليه ظاهر كلام الخطيب ايضا مشعر انه اذا بنى الفعل على منكر
كان التقديم للتخصيص قطعيا ، لا كما قيل من احتماله للتخصيص والتاكيد
. . واما الضمير فهو عند السكاكي يحتمل ان يكون تقديمه للتخصيص
او للتقوى ، فان لم يعتبر كونه مؤخرا في الأصل على انه فاعل معنى فقط
فلا يفيد تقديمه الا التقوى ، وان اعتبر ذلك كان تقديمه للتخصيص ،
اما الشرط الأول فموجود في الضمير ومتحقق فيه .

وخلاصة راي السكاكي في النكرة هو ان تقديم النكرة التي خبرها
فعلى (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقا بشرط ان لا يمنع من
التخصيص مانع ، فرجل جاءني او ما رجل جاءني او رجل ما جاءني كل
هذه الصور الثلاث للتخصيص عنده . . « وشرأهرا ذاناب » للتقوى فقط
عنده وذلك لأن هذا المثال قام به مانع يمنع افادته للاختصاص وذلك المانع
هو انتفاء فائدة القصر . اما امتناع كون التخصيص فيه فلامتناع ان يراد
أن المهر شر لا خير لانه لا يكون الا شرا . واما امتناع كون التخصيص فيه
للوأحد فلنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه يقال
في مقام الحث على شدة الحزم عند الشدائد والتحريض على قوة الاعتناء
بدفع هذا الشر لعظمه فلا يقصد به أن المهر شر لا شرأن الآن كون المهر شرا
لا شرين مما يثبت العزائم . . . فلا يقصد من التقديم هنا الا التقوية والتعظيم
وقد علم مما تقدم أن عبد القاهر يرى أن التقديم فيه للتخصيص .

ويوفق الخطيب بين راي الشيخ والسكاكي بأن السكاكي يمنع كونه
لتخصيص الجنس او الواحد والتجهون حيث يقولون : بأنه للتخصيص
يريدون التخصيص النوعي بجعل التنكير في شر للتعظيم والتهويل ، فلا منافاة
لعدم توارد الايجاب والتفى على موضع واحد ، وفي مذهب السكاكي نظر .

فإن بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ،
كقولك : رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة
أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع بها تارة الى الجنس فقط كما
إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد آتاك آت ولم يدر جنسه
أرجل هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة الى الوحدة فقط :
كما إذا عرف أن قد آتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر رجل هو
أم رجلان ، أو اعتقد أنه رجلان .

● مذهب السكاكى فى افادة التقديم للتخصيص :

واشترط السكاكى فى افادة التقديم الاختصاص أمرين :

أحدهما : أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا ، على أن يكون
فاعلا فى المعنى فقط كقولك « أنا قمت » ، فانه يجوز أن تقدر أن أصله
قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا
وجعل مبتدأ .

وثانيهما : أن يقدر كونه كذلك (١) .

فإن انتفى الثانى دون الأصل كالمثال المذكور (٢) إذا أجرى على
الظاهر ، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبني على المبتدأ والخبر ،

== لأن فى « شر اهر ذا ناب » التخصيص قد يكون لمجرد التوكيد أو لتنزيله
منزلة المجهول ، وقد يجاب عن هذا بأن الأصل فى التخصيص أن يكون
فيما يمكن فيه الإنكار ، واستعماله فيما ذكر على خلاف الأصل .

(١) أى أن يعتبر ذلك أى يقدر بالفعل انه كان فى الأصل مؤخرا .

(٢) وهو « أنا قمت » .

ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو اتفئ الأول بأن يكون المبتدأ اسماً^(١)
ظاهراً . فانه لا يفيد الا تقوى الحكم .

واستثنى^(٢) المنكر كما فى نحو رجل جاءنى ، ان قدر أصله جاءنى
رجل ، لا على أن « رجل » فاعل جاءنى بل على أنه بدل من الفاعل الذى
هو الضمير المستتر فى جاءنى ، كما قيل فى قوله تعالى « وأسروا النجوى
الذين ظلموا » ان الذين ظلموا بدل من الراو فى أسروا ، وفرق بينه
وبين المعروف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه اتفئ تخصيصه ، اذ لا سبب
لتخصيصه سواء ، ولو اتفئ تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعروف
لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه أن لا يسنع من التخصيص مانع كقولنا :
رجل جاءنى ، أى لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شر أهر ذا ناب ،
أما على التقدير الأول فلا ممتناع أن يراد المهر شر لا خير^(٤) وأما على

(١) أى معرفة نحو : زيد قام ، هذا ويلاحظ أن مثل « انا قمت » على
رأى السكاكى يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثانى ويفيد التخصيص عند
وجود الشرط الثانى مع وجود الشرط الأول اللازم له .

(٢) أى السكاكى . هذا ومراد السكاكى بالمنكر الذى استثناه هو
المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ الابتداء
به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص والا بأن كان المنكر يصح الحكم عليه
بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو : كوكب انقضى « ووبوه يومئذ ناضرة »
فلا حاجة لا اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يغيره .

(٣) أى السكاكى .

(٤) فيه نظر لأن التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد
يكون لمجرد التوكيد ، فاخصاص الشر بالهرير وان كان معلوما يجوز أن
ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر أو أنه استعمل فيه على سبيل
التأكيد أو لجهل المخاطب عن ان المهر لا يكون الا شراً .

الثاني^(١) فلكونه ناييا عن مكان استعماله^(٢) ، واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا قاب الا شر ، فالوجه^(٣) تقطيع شأن الشر بتكثيره كما سبق^(٤) .

هذا كلامه^(٥) ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ - الآن ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفى ، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط ، لكنه لهم يمثل الا بالمضمّر . وكلام السكاكي صريح فى أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا ، أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل ، فنحو : ما زيد قام ، يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحوه : « ما أنا قمت » يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط .

٢ - وظاهر كلام الشيخ أن المعروف اذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبت أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يشل

(١) وهو ان يكون المراد شر لا شران والتقدير الاول ان يكون المراد شر لا خير .

(٢) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران .

(٣) أى فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكي بالمانع من التخصيص أن الذى نفاه السكاكى هو تخصيص الجنس أو الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحاصل هذا الجمع أن التخصيص هنا نوعى فلا منافاة لعدم توارد النفى والايجاب على شىء واحد .

(٤) أى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى هو شر عظيم فطبع أهر ذا ناب لا شر حقير ، فيكون تخصيصا نوعيا ، لكون المخصص نوعا من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

(٥) أى كلام السكاكى .

الا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيد الا المضمر فنحو
زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد
عند السكاكى .

ثم فيما احتج به (١) لما ذهب اليه نظر :

١ - اذ الفاعل وتأكيده (٢) سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل
فاعلا والتأكيد تأكيدا ، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم
ظاهر (٣) .

٢ - ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر (٤) لولا تقدير
أنه كان فى الأصل مؤخرًا فقدم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل

(١) أى السكاكى .

(٢) المراد أن الفاعل اللفظى والفاعل المعنوى - كالتأكيد والبدل -
سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعًا بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللفظى لأن فيه
تقديمه على المتبوع وعلى العامل ، أما الفاعل اللفظى إذا قدم ففيه تقديمه
على العامل فقط ، وهذا رد لقول السكاكى : التقديم يفيد التخصيص ان
جاز « الخ » فانه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى .

(٣) وكذلك تجوز الفسخ فى التابع عن التابعة دون الفاعل تحكم
بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم . فامتناع تقديم الفاعل انما هو
عند كونه فاعلا فقط والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى
الأصل قام زيد فقدم وجعل مبتدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبوع
والعامل - حال كونه تابعًا - مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة
الشعر مثل « عليك ورحمة الله السلام » .

(٤) أى فى مثل رجل جاءنى .

وهذا رد لقول السكاكى « لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب سواه » .

كما ذكر^(١) - وغير التهويل^(٢) .

٣ - ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير^(٣) ، قال الشيخ عبد القاهر : انما قدم شر الآن المراد أن يعلم (أن) الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجري مجرى أن تقول « رجل جاءني » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء أنه انما صلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب الا شر » بيان لذلك ، وهذا صريح في خلاف ما ذكره^(٤) .

ثم قال السكاكي : ويقرب من قبيل « هو عرف » في اعتبار تقوى^(٥) الحكم « زيد عارف » . وانما قلت « يقرب » ، دون أن أقول « نظيره » ، لأنه لما لم ينفوت في التكلم والخطاب والغيبة في : « أنا عارف » ، و « أنت عارف » ، و « هو عارف » أشبه الخالي عن

(١) أي السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير ، فهو وان لم يصرح بان سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال « انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط المبتدأ » .

(٢) وقد يجاب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص هو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم .

(٣) إذ لا دليل عليه من العقل أو النقل .

(٤) أي السكاكي .

(٥) أي في افادة التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكي ، مراد السكاكي أنه يقرب منه في افادة التقوى التي هي اعم من التخصيص . أو أنهم ذلك المصنف لما اعترض على السكاكي في تقريره الاختصاص في « وما أنت علينا بعزير » . والخطيب يفهم أن مراد السكاكي : في التقوى تقول ، لا في التخصيص لفقد شرطه عنده في مثل هذا من جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرًا . والتقوى راجع لتضمن المشتق وهو هنا « عارف » المشتق من مثل « عرف » فيحصل للحكم تقوى بسبب تكرار الاسناد .

الضمير . ولذلك لم يحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء^(١) حيث اعرّب في نحو : « رجل عارف » ، « رجلا عارفا » ، « رجل عارف » وأتبعه في حكم الأفراد نحو « زيد عارف أبوه » ، بمعنى أتبع « عارف » « عرف » في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر : مفردا كان أو متنى أو مجسوعا^(٢) .

تم قال : وما يفيد التخصيص ما يحكيه — علت كلمته — عن قوم شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزير » ، أى العزيز علينا ، يا شعيب رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم : « أرهطى أعز عليكم من الله » ، أى من نبي الله ، ولو كان معناه ما عززت علينا لم يكن مطابقا . وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزير » من باب « أنا عارف » ، لا من باب « أفا عرفت »^(٣) ، والتسك بالاجواب^(٤) ليس شىء ، لجواز أن يكون

(١) المراد به عدم ظهور اعراب متبوعها عليها ، بل انه ثبت ظهور اعراب المتبوع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .

(٢) وقال صاحب المطول : معناه اتبع « عارف » المسند الى الظاهر « عارف » المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .
والخلاصة ان قوله « ويقرب » يشمل امرين : احدهما المقاربة في التقوى ، والثانى عدم كمال التقوى . فالأول لتضمنه الضمير ، والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير . والحاصل أنه لما كان متضمنا للضمير ومناسبا للخالى عنه روعيت فيه الجهتان : اما الأولى فبان جعل قريبا من « هو عرف » فى التقوى ، واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء . وقوله « وأتبعه » معطوف على قوله « لم يحكم على عارف » ، أى الجملة . . هذا واسم الفاعل الرافع الظاهر كالفعل فى ان كلا منهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر ، وانما وجه الحكم على « عارف » مع فاعله الظاهر بالأفراد هو الحمل على المسند للضمير فى « هو عارف » فاسم الفاعل مع فاعله المضمّر أو المظهر مفرد . . وفى « يسن » ان صلة ال تشبه جملة لا جملة .

(٣) أى فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتقوى فقط .

(٤) وهو قول شعيب « أرهطى أعز عليكم من الله ؟ » .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم ، من قولهم « ولولا رهطك لرجمناك » .

وقال الزمخشري^(١) : دل ايلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل ، كانه قيل « وما انت علينا بعزير ، بل رهطك هم الأعز علينا » . وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن ايلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكي معناه « من نبى الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : « وهو أن تهاونهم به وهو قبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، ويجوز أن يقال : لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » انكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه ، لا تسابه اليهم ، دون الله تعالى ، مع اتسابه اليه أيضا ، أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب اتسابي اليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب اتسابي الى الله تعالى بأنى رسول ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

ومما يرى تقديمه كاللازم^(٢) لفظ مثل اذا استعمل كناية من

(١) كلام الزمخشري تأييد لرأى السكاكى فى افادة الآية للتخصيص .

(٢) أى من المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند حال كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصدارة ، فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس بل فى الاستعمال ، وانما يرى التقديم هنا كاللازم لكن التقديم أعون على المراد بهذا التركيب ، لأن الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود وأنفاء البخل عن المخاطب بطريق الكناية التى هى أبلف من التصريح ، والتقديم لافادته ألتقوى أعون على ذلك .

غير تعريض^(١) كما في قولنا مثلك « لا يبخل » ونحوه ، مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل^(٢) ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر^(٣) :

ولم أقل مثلك أعنى سواك يا فردا بلا مشبه

وعليه قوله :

(١) هذا من اطلاق اللزوم واردة اللازم ففي « مثلك لا يبخل » اطلق اللزوم وهو نفى البخل عن المماثل واريده اللازم وهو نفيه عن المخاطب ، والمسوغ الابتداء بمثل تخصيصها بالاضافة ، وان لم تتعرف بها لتوغلها في الابهام .

والمراد من التعويض هنا التعريض اللغوي وهو الاشارة على وجه الاجمال والايهام وعدم التصريح . وبهذا يندفع ما يقال من ان التعريض من قبيل الكناية فيلزم ان يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل ، فالجواب ان التعريض لا يلزم ان يكون نوعا من الكناية بل هو اعم من ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة . . هذا ولو اريد هنا التعريض لم يكن التقديم كاللازم لأن التقديم انما كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو الكناية ، واذا اريد التعريض فلا كناية ، بذلك بان يراد « بمثل » وكذلك « غير » انسان آخر معين مماثل للمخاطب (في مثل) أو غير مماثل له (في غير) ، لأنه لا يلزم من نفى البخل مثلا عن واحد معين نفيه عن المخاطب .

(٢) فالمراد نفى البخل عن المخاطب على طريق الكناية لأنه اذا نفى عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره (اذا قلت غيرك لا يجود) مع اقتضائه محلا يقوم به . هذا وليس معنى ان التقديم هنا كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما في دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتنبي .

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه (١)

وكذا قول القبصري للحجاج لما توعده بقوله « الأصلنك على الأدهم » : مثل الأمير حصل على الأدهم والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد ان يجعل أحدا مثله (٢) :

وكذلك محكم غير اذا سلك به هذا المسلك (٣) ، فقيل « غيرى يفعل ذاك » على معنى أنى لا أفعله فقط من غير ارادة التعريض بانسان .. وعليه قوله (٤) :

غيرى بآكثر هذا الناس ينخدع (ان قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا)

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس من ينخدع . وكذا قول أبى تمام :

(١) هو للمتنبى أيضا . وهو والباقى من قصيدة واحدة : والمزن : السحاب . الغرب : عرق فى العين يجرى منه الدمع . يصفه أولا بالكرم وتانيا بالشجاعة .

(٢) الحجاج الثقفى من ولاة بنى أمية المذخورين . والقبصرى : من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج . وهذا من الأسلوب الحكيم وسيأتى . والأدهم : القبد كما اراد الحجاج وهو فى كلام القبصرى الفرس الأدهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والأشهب : الفرس الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده . ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه القبصرى على أن الحمل على الفرس الأدهم هو أولى بان يقصده الأمير .

(٣) يعنى مسلك مثل ، يرد به سوى ما أضيف اليه فلفظ غير هنا كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف اليه لفظ غير فى النفى وعن سلبه عنه فى الإيجاب ، لأنه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا وقيل غيرك لا وجود يثبت للمخاطب لأن الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للمتنبى .

وغيرى يأكل المعروف سحنتا وتشعب عنده بيض الأيادي (١)

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قرف (٢) به
نند المسدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى
عن نفسه أن يكون من يكفر النعمة ويلوم لا غير .

واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركز في الطباع ،
واذا تصفحت الكلام وجدتها يقدمان أبدا على الفعل اذا فحى بها
نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدم .

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم به كما سبق
تقريره ، وسيأتى (٣) أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا : « مثلك
لا يخل » و « غيرك لا يوجد » هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح
فيما قصد بها ، فكان تقديمها أعون للسعنى الذى جلبه للأجله .

❶ موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه :

قيل وقد يقدم لأنه دال على العسوم ، كما تقول كل انسان
لم يقم (٤) ، فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس ، لأن (٥)

(١) السحت الحرام . يشعب من الشحوب وهو تغير اللون .
الأيادي النعم .

(٢) أى أنهم .

(٣) أى في باب الكناية .

(٤) أى يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى .

(٥) هذا تعليل بدر الدين ابن مالك في كتابه المصباح في علوم
البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من أن يكون المسند اليه مسورا بكل والمسند
مقرونا بحرف النفى . وبقي شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث
أو آخر كان فاعلا ، بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فلا يجب فيه تقديم .
هذا والتقديم في هذا الموضع أى في مثل قولنا كل انسان لم يقم يدل على =

الموجبة المعدولة المهمة^(١) فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، فاذا سورت بـ « كل » وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من التأكيد .

ولو لم تقدم فقلت : « لم يقيم كل انسان » كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها ، لأن السالبة المهمة^(٢) فى قوة السالبة الكلية المقترضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها^(٣) فى سياق النفي^(٤) ، فاذا سورت^(٥) بكل وجب أن تكون لافادة نفى

عموم النفي وشموله أى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل . يعنى ان المسند اليه اذا استوفى الشروط اناذكورة وكان القصد فى تلك الحالة الى افادة العموم فيقدم المسند اليه لافادة ما قصده اذ لو آخر لم يطابق مقصوده لعدم افادته للعموم حينئذ لأنه يدل حينئذ على نفى الحكم عن جملة الأفراد (أى الافراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أقيت على شمولها للأمريين) لا عن كل فرد . فالتقدم يفيد عموم السلب ، والتأخير يفيد سلب العموم .

(١) وهى « انسان لم يقيم » . فهى موجبة لأن النفي لم يسلط عليها، ومعدولة لأن حرف النفي فيها جزء من المسند ، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض ولا بما مائلهما . فهى فى قوة القضية السالبة الجزئية مثل قولك « لم يقيم بعض الانسان » ، فكل منهما لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من الأفراد .

(٢) وهى « لم يقيم انسان » فهى قضية سالبة لأن النفي مسلط عليها، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا ببعض . فهى فى قوة السالبة الكلية مثل لا شيء من الانسان بقائم .

(٣) أى موضوع المهمة الغير المصدرة بلفظ كل .

(٤) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي .

(٥) أى القضية السالبة المهمة « لم يقيم انسان » والحاصل أن التقديم قبل كل لسلب العموم . فيجب أن يكون بعد كل لعموم السلب . لتكون لفظة كل للتأسيس . وذلك لأن لفظة كل لا تخلو عن افادة أحد هذين المعنيين . فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والتأكيد أن تكون =

الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس •
وفيه نظر^(١) :

١ - لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى - أعنى الموجبة المعدولة المهمة كقولنا انسان لم يقم - وعن كل فرد في الصورة الثانية - أعنى السالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان - انما آفاده الاسناد الى انسان ، فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه ، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها^(٢) ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا^(٣) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر^(٤) وما نحن فيه ليس كذلك •

لفظة كل لتقرير المعنى الحاصل قبله ، والتأسيس ان تكون لافادة معنى جديد ، والتأسيس أرجح لأن الافادة خير من الاعادة .. هذا والنظر فيهما (عموم السلب وسلب العموم) انما هو للأفراد لا للجملة (الهيئة الاجتماعية) . وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي في الاول أو متعلقا بعض وبعدم حصوله من كل واحد لانه رفع للايجاب الكلى فيصدق بكل من السلب الجزئى والكلى ، وأياما كان يتحقق السلب الكلى ولذا نراهم يقولون ان سلب عموم من قبيل السلب الجزئى لأنه هو المحقق . وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافي ما ذكر سابقا من ان سلب العموم صادق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم المنطق لا البلاغة .

(١) اى في هذا التعلييل الذى علل به صاحب المصباح .

(٢) اى كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيهما .

(٣) المتترض بان هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين .

(٤) في تركيب واحد واسناد واحد . وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه او حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد . ولا يخفى أن هذا ألتنع انما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي اما لو أريد بالتوكيد أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلًا بدونه أى سواء كان الاسناد واحدا أو متعددًا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثانى .

٢ - ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا « فقولنا لم يقيم انسان » اذا كان مفيدا للنفي عن كل فرد كان مفيدا للنفي عن جملة الأفراد لا محالة فيكون « كل » في « لم يقيم كل انسان » اذا جعل مفيدا للنفي عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا^(١) كما قال في « كل انسان لم يقيم » فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس^(٢) .

٣ - ثم جعله قولنا « لم يقيم انسان » سالبة مهسلة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة في سياق النفي خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعا لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهسلة^(٣) ؟ ولو قال : لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيدا لخلاف ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الاثبات بها فائدة ، لثبت مطلوبة في الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة .

(١) لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحينئذ فلو جعلنا « لم يقيم كل انسان » لعموم الساب مثل « لم يقيم انسان » لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا لأن لفظ كل للتأكيد على كل حال بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين (وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن الجملة والمراد هنا بأحد التاكيدين هو الاول . والمراد بالآخر هو الثاني) على الآخر .

(٢) والحاصل ان « لم يقيم انسان » لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة أيضا فكلا المعنيين حاصل قبل « كل » فعلى ايهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح المسندل أنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) بدر الدين بن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير على اصطلاح أهل العربية فيبينهما بون بعيد .

(٤) لأن قولنا « انسان لم يقيم » معناه المطابقى نفي الحكم عن الأفراد أو بعضها ولا يحتمل المجموع الا بدلالة الالتزام بخلاف « كل انسان لم يقيم » فان دلالته على نفي الحكم عن المجموع بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل^(١) — من كون كل فى النفى مفيدة
العموم تارة وغير مفيدة أخرى — مشهور . وقد تعرض له الشيخ
عبد القاهر^(٢) وغيره . . . قال الشيخ (عبد القاهر) : كلمة كل فى النفى
إن أدخلت فى حيزه ، — بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبى الطيب :

ما كل ما يتسنى المرء يدركه (تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن)

وقول الآخر : ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد^(٣) ٩

وقولنا « ما جاء القوم كلهم » وما جاء كل القوم ، « ولم آخذ
الدراهم كلها » ، ولم آخذ كل الدراهم . أو تقديرا ، بأن قدمت^(٤)
على الفعل المنفى وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول
كقولك كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفى الى الشمول خاصة دون أصل
الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه^(٥) ببعض . . وإن أخرجت^(٦)
من حيثه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معسولة للفعل المنفى توجه

(١) وهو بدر الدين بن ابن مالك .

(٢) عبد القاهر يحكم الذوق والأسلوب العربى الفصيح ، دون
تحكمات المنطق والمناقطة .

(٣) عجزه : اذا بدا لك رأى مشكل فقف — وهو لأبى العتاهية .

(٤) أى لفظة « كل » . . هذا ويلاحظ أن كلام عبد القاهر يؤيد
كلام صاحب المصباح وأن اختلفا فى التعليل ، إذ أن كلام صاحب المصباح
حق وتعليله باطل ، فأورد الخطيب رأى عبد القاهر ليشير الى التعليل
الصحيح . . وما ذكره عبد القاهر يخالف أيضا رأى صاحب المصباح إذ أن
« لم يقم كل إنسان » صادق عند صاحب المصباح بصورتين (هما نفى
الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق
الا على الصورة الثانية .

(٥) أى تعلق الفعل : هذا والشاهد على ذلك الذوق . والحق أن
هذا الحكم أكثرى لا كللى بدليل قوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور »
وما شابهه من الآيات .

(٦) أى لفظة كل .

النفى الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه^(١) كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله : كل ذلك لم يكن ، أى لم يكن واحد منهما ، لا القصر ولا النسيان ، وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

ثم قال^(٢) : وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى وأعملتها فيه ، واعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شئ عن النفى ، فأعرفه .. هذا لفظه^(٣) . وفيه نظر^(٤) .

وقيل^(٥) انما كإذن التقديم مفيدا للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب (لحقوق) المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو اثبات .. وفيه نظر

(١) فالسند اليه المسور بكل اذا آخر عن أداة الساب يفيد سلب لعموم ، وعلى مذهب عبد القاهر يفيد النفى عن بقاء الكل مع أصل الفعل .

(٢) أى عبد القاهر .

(٣) أى لفظ عبد القاهر

(٤) قال صاحب المطول : لأننا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل كقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال فخور » ، « والله لا يحب كل بم » ، « ولا تطع كل حلاف مهين » ، فالحق ان هذا الحكم أكثرى . هذا ومن البدهى أنه قد سبق تعليلان لهذه المسألة : تعليل المصباح وتعليل عبد القاهر .. ولابن السبكي تعليل آخر ارتضاه ، هو ان « لم يقيم كل انسان » سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة حصة وهى « قام كل انسان » حكما على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به سالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله القيام عن بعضهم .

(٥) هذا تعليل آخر للمسألة التى نحن بصدها .

أيضا : لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل انسان كاتباً مفيدة لنفى كاتب ، هذا ان حمل كلامه على ظاهره وان تقول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة^(١) على المطلوب .

واعلم أن^(٢) المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبى النجم . وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه . والاحتجاج بالخبر^(٣) من وجهين : أحدهما أن السؤال يأم عن أحد الأمرين لطلب التعمين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه اما بالتعمين أو بنفى كل واحد منهما^(٤) ، وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليمين : بعض ذلك قد كان ، والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، ويقول^(٥) أبى النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزفا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت

(١) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للمسألة بعد أن ناقش الآراء وعرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد أن ذكر ذلك : ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت أحدهما ، لا ينفى الجمع بينهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا ، فيجب أن يكون قوله « كل ذلك لم يكن » نفيا لكل منهما .

(٥) أى والاحتجاج بقول أبى النجم وهو :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع برفع « كله » على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير العائد محذوف أى « لم اصنعه » . وقال سيبويه بعد أن أنشد البيت بالرفع : « فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الهاء فكأنه قال غير مصنوع » .

عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل
عن النصب الى الرفع من غير ضرورة

● تنبيه :

ومما يجب التنبيه له فى فصل التقديم اصل ، وهو أن تقديم
الشيء على الشيء ضربان : تقديم على نية التأخير وذلك فى شيء أقر
مع التقديم على حكمه الذى كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ ،
والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد ، فإن قائم
وعمرا لم يخرججا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا .
بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله . . . وتقديم لا على نية التأخير
ولكن أن ينقل الشيء عن حكم الى حكم ويجعل له اعراب غير اعرابه
كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم
تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنا « زيد المنطلق »
و « المنطلق زيد » ، فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه
الذى كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل
عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذا القول فى تأخير زيد .

● تأخير المسند اليه :

وأما تأخيره : فلاقتضاء المقام تقديم المسند (١) .

● خروج المسند اليه على خلاف الظاهر :

هذا كله (٢) مقتضى الظاهر :

(١) وسيجىء بيان ذلك فى احوال المسند .

(٢) أى ما سبق من احوال المسند اليه ، هو مقتضى ظاهر الحال .
والحال هو الأمر الداعى ليراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان =

وقد يخرج المسند اليه على خلافه^(١) :

١ - فيوضع المضمرة موضع المظهر :

كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظنا ، أو قرينة حال - :
« نعم رجلا زيد^(٢) » ، وبئس رجلا عمرو ، ومكان : « نعم الرجل » ،
و « بئس الرجل » . على^(٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا » .

== ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أم كان ثبوته بالنظر الى ما عند المتكلم .
أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع
فقط . فظاهر الحال أخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص
من مقتضى الحال ، فاذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا
على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقتضاء الحال آياه .

(٢) أى مكان نعم الرجل زيد فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو
الإظهار دون الإضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه .
وهذا الضمير عائد الى شيء معقول معهود في الذهن ، وهذا أحد قولين في
الضمير ، والقول الثاني أنه للجنس ، والقولان يأتیان في « آل » من قولنا
« نعم الرجل زيد » ، فقد قيل انها للعهد وقيل انها للجنس - هذا وقد
التزم تفسير الضمير بنكرة ليعلم جنس المتعقل .

(٣) أى وانما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر في أحد
القولين أى في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وأما من يجعله
مبتدا و « نعم رجلا » خبره :

١ - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم
تقديرًا ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقم : « نعمنا » و « نعموا » من
خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهي
ضعيفة فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها . وعلى القول الثاني لا يكون من وضع
المضمرة موضع المظهر .

٢ - ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المتعقل الذهني لا على زيد
المبتدا وعليه فيكون من هذا الباب والرابط العموم الذى في الضمير
الشامل للمبتدا .

و « عمرو بن رجلا » ، وقولهم : « هو زيد عالم » وهى عمرو^(١) شجاع ، مكان : الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه^(٢) فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنىبقى منتظرا لعقبى الكلام : كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن^(٣) ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : « قل هو الله أحد » ، وقال : « انه لا يفلح الكافرون » ، وقال : « فانها لا تعمى الأبصار » .

٢ - وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمير :

(أ) فان كان المظهر اسم اشارة :

فذلك اما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع^(٤) كقوله (٥) :

(١) ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان الكلام مؤنثا غير فضلة ، والمثال مجرد قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع أن الضمير فى كل عائد للقصة . فهو لم يرد به الاستعمال والسماع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضمير موضع المظهر فى البابين وقوله « ما يعقبه » أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه .

(٣) لا يخفى أن هذا التعليل لا يحسن فى باب نعم وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم ، لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار لأنه يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشويق لأنه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء .

(٤) الضمير فى « تمييزه » وفى « لاختصاصه » للمسند اليه .

(٥) هو لابن الراوندى م ٢٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة الأولى . أعيت مذاهبه أى أعيتته وأعجزته طرق معاشه . الأوهام : العقول . التحرير : المتقن للأمور من نحر الأمور علما اتقنها . الزنديق =

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلماه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا

واما للتهكم بالسامع ، كما اذا كان فاقد البصر ، أو لم يكن
ثم مشار اليه أصلا .

واما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ،
أو على كمال فطاقته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند
غيره .

واما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كاته محسوس بالبصر .
ومنه^(١) فى غير باب المسند اليه قوله :

تعالت كى أشجى وما بك علة تريدن قتلى ، قد ظفرت بذلك^(٢)

واما لنحو ذلك . .

== الكافى بالله . فقوله « هذا » اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمهر لكنه
لما اختلف بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة والعالم
التحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فأبرزه فى معرض المحسوس . .
وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ،
ومعنى كونه بديعا أنه ضد ما كان ينبغى : فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بديع أنه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغى . وهو فهم ضعيف
خلاف الظاهر .

(١) أى من وضع اسم الاشارة موضع المضمهر لادعاء كمال الظهور .

(٢) هو لابن الدمينه وفى الامالى نسبته لمرة السعدى الشاعر
الاموى . ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلية بنت المهدي .
تعالي : ادعى العلة والمرض . أشجى : أحزن من شجى بالكسر
يشجى بالفتح ، وقوله بذلك أى بقتلى ، ولم يقل به لادعاء أن قتله قد اظهر
ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة .

(ب) وإن كان المظهر غير اسم إشارة :

فالعِدول إليه عن المضمَر اما لزيادة التمكن^(١) ، كقوله تعالى :
« قل هو الله أحد الله الصمد^(٢) » ، ونظيره^(٣) من غيره^(٤) قوله
« وبالحق أنزلناه وبالحق نزل^(٥) » ، وقوله : « فبدل الذين ظلموا قولا
غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا » ، وقول الشاعر^(٦) :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله (والدرع محببة والسيف مقروب)
بدل نعطكم إياه :

واما لادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة • واما لتقوية
المأمور ، مثالهما قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمر بكذا • وعليه
من غيره^(٧) « فاذا عزمت فتوكل على الله » •

(١) أى جعل المسند إليه متمكنا عند السامع لأن فى الاظهار من التفخيم
والتعظيم ما ليس فى الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض
من الخطاب تعظيم المسند إليه .

(٢) أى الذى يصمد إليه ويفصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد
لزيادة التمكن .

(٣) أى نظيره « قل هو الله أحد الله الصمد » فى وضع المظهر موضع
المضمَر لزيادة التمكن .

(٤) أى من غير باب المسند إليه .

(٥) الضمير فى أنزلناه للقرآن . فاعاد ذكر الحق مظهرا دون أن
يقول : وبه نزل .

(٦) هو عبد الله بن عتبة الخبى • وسيأتى شرح البيت قريبا .

(٧) أى على وضع المظهر موضع المضمَر لتقوية داعى المأمور من
غير باب المسند إليه .

واما للاستعطاف كقولہ :

الہی عبدک العاصی اناکا (مقرا بالذنوب وقد دعا کا)^(۱)

• واما لنحو ذلك •

۳ - الالتفات :

قال السكاكي : « هذا ^(۲) غير مختص بالمسند اليه ، ولا بهذا القدر ^(۳) ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ^(۴) ينقل كل واحد منها الى الآخر ^(۵) ، ويسمى هذا النقل الالتفاتا ^(۶) عند علماء المعاني :

(۱) قال « عبدك العاصي » ولم يقل « انا » لما في لفظ « عبدك العاصي » من الخضوع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

(۲) فوله « هذا » اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه اى بل يكون في المسند اليه مثل « الهى » وفي غيره مثل « فاذا عزمت فنوكل على الله » وهذا محل اتفاق .

(۳) اى ولا النقل من الحكاية الى الغيبة . ولا شك ان العبارة على هذا تكون واهية ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، اى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم الى الغيبة مختص بهذا القدر - اعنى النقل من التكلم الى الغيبة ، اى بل يكون في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة او من الغيبة الى التكلم او الخطاب ، او من التكلم الى الخطاب .

(۴) اى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده .

(۵) فتصير الاقسام عند السكاكي ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين . هذا ولفظ « مطلقا » ليس - كما قلنا - من عبارة السكاكي بل قدره السعد لانه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الأمثلة .

(۶) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او العكس . هذا الالتفات من حيث انه يشتمل على نكتة هى خاصية التركيب من علم المعاني ، ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكي أورده فى علم المعاني والبديع . هذا وللافتات معنى آخر عند المتقدمين سيأتى ذكره وراجعہ فى ص ۸۷ من نقد الشعر ، ۳۸۳ من الصناعتين .

كقول ربيعة بن مقروم^(١) :
يا فت سعاد فأسمى القلب معسودا وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقل « وأخلفتني^(٢) » ، وقوله^(٣) :

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا وأصبح باقى وصلها قد تقضبا
وحل بفلح فالأباتر أهلبنا وشطت فصلت غمرة فستقبا

فالتفت فى البيتين^(٤) .

والمشهور عند الجمهور^(٥) أن الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه^(٦) بطريق آخر منها^(٧) .

(١) شاعر اسلامى شهد القادسية . معمودا : حزينا . وابنة الحر
هى سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمهر .

(٢) ففيه التفات من التكلم الى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب
فى « وأخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما فرقا هو أن
مبنى التجريد على المفارقة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وقيل
لا منافاة بينهما .

(٣) ربيعة بن مقروم أيضا ، تقضب : تقطع . فلح والأباتر وغمرة
ومثقبا أسماء أمكنة . شطت بعدت .

(٤) فى قوله تذكرت بناء الخطاب ، وقوله نهيجك بكاف الخطاب .

(٥) هذا هو مقابل رأى السكاكى فى معنى الالتفات .

(٦) أى عن ذلك المعنى وهذا صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقتين
فى الما صدق .

(٧) أى بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر
ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد »
« وأنت عمرو » و « نحن الذين أصبحوا الصبأ » ومثل قوله تعالى : وإياك
نستعين واهدنا وأنعمت ، فإن الالتفات إنما هو فى إياك نعبد ، والباقى
جار على أسلوب إياك نعبد فلما التفت للخطاب صار الأسلوب له . ومن
زعم أن مثل : يا أيها الذين آمنوا — التفاتا — لأن الذين هو هو المنادى =

وهذا (١) أخص من تفسير السكاكي ، لأنه أراد بالنقل (٢) أن يعبر
بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن
يعبر عنه بغيره منها (٣) ، فكل الالتفات عندهم الالتفات عنده من غير
عكس .

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى : ومالي لا أعبد
الذي فطرني واليه ترجعون (١) .

في الحقيقة فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » — فقد سها على ما تشهد
به كتب النحو من أن عائد الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول
اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء .

(١) أي الالتفات بتفسير الجمهور
(٢) المسمى الالتفات .

(٣) فيتحقق الالتفات عند السكاكي بتغيير واحد . فهو لا يشترط تقدم
التعبير والجمهور يشترطونه ، فكل التفات عندهم التفات عنده ولا عكس .
فالسكاكي يوافق الجمهور في تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من
الطرق الثلاثة التفاتاً ، ويخالفهم في جعل ما لم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر
مما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(٤) قال السكاكي في المفتاح ص ١٠٦ « ولولا التعريض لكان المناسب
واليه أرجع » ، فقله « ترجعون » مكان أرجع الالتفات عند الجمهور
والسكاكي معاً . هذا والتحقيق أن المراد « ما لكم لا تعبدون » لكن لما عبر
عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام اجراء باقي الكلام على
ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين . هذا
وحاصل القول الثاني المذكور في التحقيق أن الضميرين للمخاطب فكان مقتضى
الظاهر ان يقال « وما لكم لا تعبدون » فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم
موقع ضمير الخطاب ثم عبر عن ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر
عنه واختلفت العبارة ، فعبر اولاً بطريق التكلم ثم عبر ثانياً بطريق الخطاب
وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله « ومالي لا أعبد » تعريض
بالمخاطبين لزجرهم على عدم الايمان ، لأنهم المقصودون بالذات من ذلك
القول ، وعلى هذا التحقيق ففي « ومالي لا أعبد » التفات عند الجمهور
ايضاً ، إذ سبق الخطاب في قوله « اتبعوا المرسلين » ، وأما على خلاف
التحقيق فهو التفات واحد في « ترجعون » . ويرى عبد الحكيم أن التعبير
بقوله تعالى « ومالي » تعريض لا التفات .

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى : أنا أعطيناك الكوثر فصل
لريك وانحر (١) .

ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة (٢) :

طحايا قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلي وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك
وجريان بهم » (٣) .

ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى : « والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه » (٤) .

﴿١﴾ ومقتضى الظاهر « فصل لنا » .

(٢) طحا : ذهب وقوله في الحسان طروب أى ان له طربا في طلب
الحسان ونشاطا في مرادتهن . بعيد تصغير « بعد » للقرب ، أى حين ولى
الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
بعده . حان : قرب . شط : بعد . وليها : أى فرنها « عادت » يجوز أن
تكون من « عادى معادة » كان الخطوب والصوارف صارت تعاديه ، أو أن
تكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل . . وقوله يكلفني بالياء وفيه التفات من الخطاب فى « بك » الى
التكلم ، ومقتضى الظاهر « يكلفك » وفاعل « يكلفني » ضمير القلب وليلى
مفعوله الثانى ، والمعنى : يطالبنى القلب يوجب ليلي . ويروى تكلفني بالياء
على أنه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أى شدايد فراقها أو على أنه
خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب و « بك » فيها
التفات على مذهب السكاكى لا على مذهب الجمهور . ولذلك قال
السكاكى « التفت فى البيتين » .

(٣) الشاهد فى قوله « بهم » مكان « بكم » .

(٤) أى مكان ساقه .

ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك نعيد » (١) .

وقوله عبد الله بن (٢) عة :

ما (٣) ابن ترى السيد زيدا في نفوسهم
كما يراه بنو كوز ومرهوب
أن تسألوا الحق نعط الحق سائله
والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس (٤) :

تطاول ليلك بالأثمد
وبات ويات له ليلة
ونام الخلى ولم ترقد
كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني
وخبرته عن أبي الأسود

فقال الزمخشري : فيه ثلاث التفاتات (٥) ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكي (٦) ، لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة ، لا يقال الالتفات

(١) مكان اياه نعيد

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب احياء من ضبة .

(٣) المعنى أن بنى السيد لا يوجبون لبنى زيد في نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجب له بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير في « تسألوا » لبنى زيد والالتفات فيه . محقبة : مشدود في الحقيقة . مقروب : موضوع في قرابه .

(٤) الأثمد : اسم موضع . العائر : قذى العين . وقوله « وبات له ليلة » من الاسناد المجازي كصام نهاره . وأبو الأسود هو أبو حجر . وقوله « وبات » الأولى تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم ، « وبات » الثانية يجوز أن يكون تامة أو ناقصة .

(٥) أى « في ليلك » وفي « بات » وفي « جاءني » .

(٦) قال السكاكي : « التفت في الأبيات الثلاثة » فمذهب السكاكي موافق لرأى الزمخشري

عنده ^(١) من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون فى البيت الثالث التفتات
لوروده على مقتضى الظاهر ، لأننا فمنع انحصار التفتات عنده
فى خلاف المقتضى لما تقدم ... وأما على المشهور ^(٢) فلا التفتات فى
البيت الأول ^(٣) ، وفى الثانى التفتاة واحدة ^(٤) ، فيتعين أن يكون فى
الثالث التفتاتان ^(٥) ، فقل هما فى قوله جاءنى ، احداهما باعتبار
الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من
الغيبة فى الثانى ، وفيه نظر لأن الانتقال انما يكون من شىء حاصل
ملتبس به واذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول الى الغيبة
فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به فيكون الانتقال الى التكلم
فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعًا فلم يكن فى
البيت الثالث الا التفتاة واحدة ، وقيل احداهما فى قوله وذلك لأنه
التفتات من الغيبة ^(٦) الى الخطاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفتات
من الخطاب ^(٧) الى التكلم وهذا أقرب ^(٨) .

(١) أى عند السكاكى .

(٢) أى على رأى الجمهور .

(٣) أى فى قوله « ليلك » ، وذلك لأنه لم يتقدم التعبير عنها بطريق
غير طريق الخطاب ، وهى عند السكاكى فيها التفتات لأنه لا يشترط ذلك
ولذلك صرح بأن فى قوله « ليلك » التفتات لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
« ليلى » بالتكلم .

(٤) أى فى قوله « وبات » .

(٥) أى على رأى الزمخشري من أن فى الأبيات الثلاثة ثلاث التفتات

(٦) أى فى قوله « وبات » فى البيت الثانى .

(٧) أى فى قوله « وذلك » فى البيت « الثالث » .

(٨) قال الدسوقي : فى هذه الأبيات التفتاتان باتفاق ، فى « بات »
لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب ، وفى « جاءنى » لعدوله بعدا الى التكلم .
وأما قوله « ليلك » فالسكاكى يجعله التفتات من التكلم الى الخطاب ان لم يكن
تجريدًا ، وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدًا .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ، ووجه حسنه على ما ذكر
الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك
أحسن تطرية ^(١) لنشاط السامع ، وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه ^(٢)
من اجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقعه بلطائف : كما في
سورة الفاتحة ، فإن العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن
قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه ، بقوله « الحمد لله » الدال على
اختصاصه بالحمد وانه حقيق به ، وجد من نفسه لا محالة محركا
للاقبال عليه ، فاذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله « رب العالمين »
الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته ،
قوى ذلك المحرك ، ثم اذا انتقل الى قوله « الرحمن الرحيم » الدال
على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها ، تضاعفت قوة المحرك ،
ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله « مالك يوم
الدين » الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تنامت قوته وأوجب
الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى
المهمات ^(٣) ، وكما فى قوله تعالى « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم

(١) أى تجديداً واحداً من « طريت التوب » .

(٢) أى الى ذلك الكلام لأن لكل جديد لذة . وهذه وجه حسن الالتفات
على الاطلاق . وهذا هو كلام السكاكى أيضا .

(٣) وهذا فى معنى كلام السكاكى أيضا (٨٧ من المفتاح) .

هذا وبين التجريد والالتفات عموم وخصوص من وجه : يجتمعان فى
« فصل لربك » ، وينفرد الالتفات دون التجريد فى « تكلفنى ليلى » ، وينفرد
التجريد دون الالتفات فى « رأيت منه أسدا » ومثل « تطاول ليلك » عند
الجمهور . ولا يوجد واحد منهما كما فى غالب القرآن . وقالوا : لا يكون
الالتفات الا فى جملتين أى كلامين مستقلين . واعترض على هذا السبكي . .

والتجريد اخلاص الخطاب لفرك وانت تريد به نفسك لا المخاطب
نفسه . وفائدته طلب التوسع فى الكلام وتمكن المخاطب من اجراء الأوصاف
المقصودة من مدح او غيره على نفسه اذ يكون مخاطباً بها غيره ليكون اعذر
وأبرأ من العهدة فيما يقوله محجور عليه . فالتجريد قسمان : =

جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعديل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشان رسول الله

== ١ - محض . مثل . لا خيل عندك تهديها ولا مال .

٢ - غير المحض .

اقول لها وقد جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تسنريحي
وقال أبو على الفارسي : العرب تعتقد ان في الانسان معنى كامنا فيه
كانه حقيقته ومحصوله فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسان
كانه غيره . وهو هو بعينه نحو قولهم : لئن لقيت فلانا لتلقين به الاسد ،
وهو عينه الاسد ، لا ان هناك شيئا منفصلا عنه او متميزا منه . . ثم قال :
وعلى هذا النمط كون الانسان يخاطب نفسه . حتى كأنه يقاويل غيره كقول
الاعشى : وهل تطيق ودأعا ايها الرجل . . هذا وابن الأثير يرى الاول تشبيها
مضمرا الاداة والثاني تجريدا .

والالتفات عند قدامة والعسكري على ضربين :
أحدهما : ان يفرغ المتكلم من المعنى فاذا ظننت انه يريد ان يجاوزه
يلتفت اليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصولي قال
الأصمعي : أتعرف التفاتات جرير ؟ قلت : لا ، قال :

اتسنى اذ تودعنا سليمي يعود بتامة سقى البشام
الا تراه مقبلا على شعره ثم التفت الى البشام فدعا له وقوله :
طرب الحمام بذى الاراك فشاقتني لا زات في علل وايك ناصر
فالتفت الى الحمام فدعا له .

والثاني : ان يكون الشاعر آخذا في معنى وكأنه يعترضه شك . أو ظن
أن رادا يرد قوله أو سائلا يسأله عن سببه فيقول راجعا الى ما قدمه
فاما أن يؤكد أو ينكر سببه أو يزيل الشك عنه مثل قول عبد الله بن معاوية :
وأجمل اذا ما كنت لابد مانعا وقد يمنع الشيء الفتى وهو مجمل

(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر) .

والالتفات عند السكاكي : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة
(التكلم والخطاب والغيبة) سواء عبر عن معنى بغيره قبله أو كان مقتضى
الظاهر أن يعبر عنه بغيره . . وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق
من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره . ورأى المبرد في الالتفات يوافق
رأى الجمهور راجع ص ٣٩ ج ٢ الكامل .

صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكي لالتفاتات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها :

١ - أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه . فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله الشكلى ، فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك نه وتحزنهم عليه ، وخاطبها (١) بـ « تطاول ليلك » تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك ، فشك فى أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية ، وفى الثانى على أنه صادق فى التحزان خاطب أولا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

٢ - أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدة تركه حائرا فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أموره الكبار : أمرا ونهيا . وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة . وفى الثالث على ما سبق .

٣ - أو نبه فى الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا « وبات وبات له » . وفى الثالث على سبق .

(١) فالكاف فى قوله « ليلك » مكسورة : ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه^(١) ولا يخفى على النصف ما فيه من التعسف^(٢) .

٤ - الأسلوب الحكيم^(٣) :

ومن خلاف المقتضى^(٤) ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب^(٥) بغير ما يترقب^(٦) بحمل كلامه على خلاف مراده^(٧) تنبيهها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل^(٨) بغير ما يتطلب تنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهها على أنه الأولى بحاله أو المهم له :

أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد : لأحملنك على الأدهم « مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب » ، فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وآراه بالطف وجه أن من كان على

(١) أى كلام السكاكى .

(٢) لأنه فهم بعيد ليس فيه أثر للدوق بل فيه تحميل لكلام الشاعر أكثر مما أراد به منه .

(٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثانى من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشاكلة كما يرى السبكى

(٤) أى من خلاف مقتضى الظاهر وأن لم تكن من مباحث المسند اليه .

(٥) من اضافة المصدر للمفعول أى تلقى المتكلم للمخاطب أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى للمخاطب به (وهو المتكلم بالكلام الاول) . والتلقى اللووجهة .

(٦) أى المخاطب . والباء فى بغيره للتعدية ، وفى « بحمل كلامه » للسببية .

(٧) أى يحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب .

(٨) عطف على المخاطب أى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب . أن هذا مبنى على السؤال بعكس ذلك . والاول قريب من أسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب .

صفته في السلطان وبسطة اليد فجدير أن يصفد لا أن يصفد (١) ، وكذا قوله له لما قال له في الثانية « انه حديد » لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا :

أتت تشتكى عندي مزاوله القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأنى ما سمعت كلامها : هم الضيف جدى في قراهم وعجلى (٢)

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة :

وأما الثاني فكقوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل : هي مواقيت للناس والحج » قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يستلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ (٣) وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف (٤) .

(١) أى جدير به أن يعطى لا أن يقيد . اصفد : اعطى . وصفد : اوثق

(٢) البيتان لحاتم . القرى : اطعام الضيف . ينحو : يقصد .

(٣) سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة ضوئه ونقصانه فأجيبوا ببيان الحكمة من ذلك .

(٤) رواية سبب النزول أنهم سألوا عنه وعن المصرف فلا تكون الآية على هذا من تلقى السائل بغير ما يتطلب
وسأل رجل بلالا - وقد أقبل من الحطبة فقال له : من سبق لا قال : سبق المقربون ، قال : إنما أسألك عن الخيل قال : وأنا أجيبك عن الخير - فترك بلال جوابه بلفظه إلى خير هو به أنفع له كما يقول الجاحظ (٢/٢٠١ بيان) . واستقبل عامر بن عبد القيس رجل في يوم حلبة فقال : من سبق يا شيخ ؟ قال : المقربون (٣/٩٤ بيان) .

٥ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، تنبيها على تحقق وقوعه . وأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السماوات ومن فى الأرض الا من شاء الله » ، ويقول : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب النار » ، وقوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذى لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع (١) . وعن حسان (٢) أن ابنه عبد الرحمن لسعة زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكى ، فقال له : يا بنى مالك قال : لسعنى طوير (٣) كأنه ملتف فى بردى حبرة ، فضمه الى صدره وقال : يا بنى قد قلت الشعر (٤) .

ومثله التعبير عنه (٥) باسم الفاعل كقوله تعالى : « وإن الدين لواقع » ، وكذا اسم المفعول كقوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له

(١) وفى السيد على المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هذا ومن الخروج على مقتضى الظاهر أيضا التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل احضارا للصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا » والبابان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين الماضي والمضارع من التضاد ، والأولى ان يكونا من مجاز التشبيه وهو أبلغ .

(٢) راجع القصة فى ١٦٧ من أسرار البلاغة .

(٣) تصغير طائر - ويستشهد بقول حسان على أن الشعر هو الكلام الذى فيه خيال وتصوير جميل وأن لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ما ذكر .

(٤) والشاهد « قد قلت الشعر » أى ستقول الشعر ، أى ادوات الشعر قد تجمعت فيك وستقوله .

(٥) أى عن المستقبل .

الناس وذلك يوم مشهود^(١) » •

٦ - القلب (٢) :

ومنه القلب^(٣) ، كقول العرب « عرضت الناقة على الحوض^(٤) »

(١) قوله تعالى « اواقع » اى يقع . وقوله تعالى « مجموع » اى يجمع . . وهنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وأن لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر . . والجواب عنه ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا ، تنبيها على تحقق وقوعه

(٢) قال سيبويه : قوله « ادخل فوه الحجر » هذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : ادخل فاه الحجر ص ٩٢ ج ١ الكتاب .

والقلب جعل احد اجزاء مكان الآخر ، والاخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، والظاهر انه من الحقيقة وربما يدعى انه من المجاز العقلى ، وهو من مباحث المعنى والبدع باعتبارين . والقلب نوعان : لفظى فقط مثل « قطع الثوب المسمار » تعنى ان الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية او مفعولية . . ومعنوى ومثاله : « قطع الثوب المسمار » تريد ان الثوب لمبادرته بالتقطيع هو كانه قطع المسمار ، فهذا قلب معنوى . . هذا والقلب اللفظى يتعلق بالنحو لا بالبيان ، والظاهر انه حينئذ ضرورة لا ينبغى حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك الا جاز ان يكون القلب فيه معنويا . أما القلب المعنوى فينبغى القطع بجوازه ، ولا شبهة لمنعه ، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة الا من شذ ؟ وكلام النحاة جريان قولين فيه : المنع مطلقا والجواز مطلقا ، والقول الثالث جواز المعنوى لا اللفظى .

(٣) اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٤) اى مكان « عرضت الحوض على الناقة » اى اظهرته عليها لتشرب ، ويرى ابن السكيت ان « عرضت الناقة على الحوض » هو الاصل وان المقلوب « عرضت الحوض على الناقة » فكأنه لاحظ أن المعروض عليه يكون امرا مستقبلا .

ورده مطلقا (١) قوم ، وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي (٢) ، والحق أنه إن تضمن اعتبار لطيفا قبل والا رد .. أما الأول (٣) فكقول رؤية :

(ومهمه مغيرة أرجاؤه) كأن لون أرضه سماؤه (٤)

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم المدوح :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (٥)
وأما الثانى (٦) فكقول القطامى (٧) :

(١) أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا أم لا . وذلك لأنه عكس المطلوب ونفيض المقصود .

(٢) لأنه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٣) أى ما تضمن اعتبارا لطيفا .

(٤) المهمه : المغازة . مغيرة : مملوءة بالفبرة . الأرجاء : الأطراف والأرجاء جمع الرجا مقصورا . وسماؤه أى لو سمائه .

والشاهد المصراع الأخير فانه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة فى وصف لون السماء بالفبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه . هذا ونجد البيت فى ٩٦ الموازنة و ٩١ المفتاح .

(٥) الأفاعى : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى . أيد عواسل : أى عارفة بجنيه . أى هذا القلم على الأعداء سم زعاف وعلى الأصدقاء شهد شهى . والشاهد فى البيت الشطر الأول فهو من القلب . والأصل : لعابه لعاب الأفاعى القاتلات . والاعتبار اللطيف هنا المبالغة وبعكس التشبيه .

(٦) وهو ما لم يتضمن اعتبارا لطيفا وهو على المذهب الحق مردود غير مقبول .

(٧) من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابى . وروايته « بطنت »
يبدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السيع : الطين بالتنين . والمعنى :
أكما طينت الفدن بالسيع ، يقال : طينت السطح والبيت . ولقائل أن يقول
==

(فلما أن جرى سمن عليها) كما طينت بالفدن السباعا

وقول حسان :

(كأن سبيئة من بيت رأس) يكون مزاجها غسل وماء (١)

وقول عروة بن الورد :

فديت بنفسه نفسى ومالى (وما آلوك الا ما أطيق (٢) ؛

وقول الآخر (٣) :

(فمى قبل التفرق يا ضباعا) ولا يك موقف منك الوداعا

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها
يأسنا » ليس واردا على القلب ، إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار
لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدلى » وكذا قوله تعالى « اذهب

أنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله
« كما طينت الفدن بالسباع » لابهامه أن السباع بلغ مبلغا من العظم والكثرة
الى أن صارت بمنزلة الأصل والfdن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى
الfdن . . والحق انه تكلف محض .

(١) السبيئة : الخمر . بيت رأس : موضع بالشام . . وبعد البيت :

على انيابها أو طعم غض من التفاح عصره اجتناء

يشبهه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء أو بماء تفاح طرى فى وقت
اجتنائه ونضجه . ويروى برفع « مزاج » مبتدأ وما بعده خبر له والجملة
خبر يكون واسمها ضمير الشأن . . والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا آلوك أى لم أقصر فيك .

(٣) هو القطامى الشاعر . ويقول خداش بن زهير :

فانك لا تبالى بعد حوالى اظبى كان أمك أم حمار

بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون (١) » *

فأصل الأول أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا أى إهلاكنا ، وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه نبي الإبراء ، ومعنى الثالث تنح عنهم الى مكان قريب تنوارى فيه ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من

(١) فى كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » ذكر آية « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » وأسلوب القلب فيها حيث سماه « التحويل » . . . وفى الكامل للمبرد ، قال المبرد : والكلام اذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار . هذا وفى ٩٦ ، ٩٧ من الموازنة كلام على أسلوب القلب خلاصته أن الأمدى :

١ - لا يرخص للتأخر فى القلب انما جاء فى كلام العرب على السهو ، والتأخر وان احتذى بهم على أمثلتهم فلا ينبغي له أن يتبعهم فيما سهوا فيه .

٢ - ما ورد فى القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وانما هو تدلى فدنا ، ومثل « ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » ، وانما العصبة تنوء بالمفاتيح أى تنهض بثقلها ، ومثل « وانه لحب الخير لشديد » ، أى وان شبه الخير لشديد ، فليس كله بقلب وانما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، والمعنى ان تدليه كان عند دنوه واقترابه ، وأراد الله بما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها ، وقوله : انه لحب الخير لشديد : أى انه لحب المال لشديد أى بخيل . وكان الأمدى ينفى عن تلك المثل القاب بمعنى أنها لا غلط فيها وانها على تشبيهها بالأصل المقلوبة عنه ، لا أنها لا قلب فيها . مطلقا .

٣ - ما ورد فى الشعر من القلب قسمان :
سائغ مقبول مثل « كان لون أرضه سمائه » وقبيح غير حسن لا يجوز فى الشعر ولا فى القرآن . وهو ما جاء فى كلامهم على سبيل الغلط مثل « كما كان الزنا فريضة الرجم » ، و « تشقى أرماح بالضيطة الحمر » .
٤ - المبرد أيضا يقصر استعمال أسلوب القلب على المتقدمين دون المتأخرين ولكنه يجعل فائدة القلب الاختصار .
٥ - وبرى الأمدى أنه قد يكون لاصلاح الوزن او للضرورة أو السهو .

كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى في الكوة (١) . . وأما قول خدّاش :

(وتركب خيلا لا هوادة بينها) وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر (٢)

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

أحدهما : أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها
بطعنهم بها .

والثاني : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم
ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخز بجسم فلان إذا لم يكن
أهلا للبس . وقيل في قول قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام (٣)

انه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أجرح ، أى قارح

(١) حمل السكاكي كل هذه الآيات على القلب ص ٦١ المفتاح .
(٢) الضياطرة جمع ضيطر وهو العظيم أو الضخم اللثيم العظيم
الاست ، الحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه . . هذا
والشاهد في الشطر الثاني وكان اصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر
بالرماح . وعلى أنه لا قلب فيه يكون قوله « وتشقى » استعارة جعل كسر
الرماح في حريهم شقاء لها ، أو يكون جعل نفس الطعن شقاء لها وتحقيرا
لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها . وقال السكاكي :
في البيت قلب اراد تشقى الضياطرة بالرماح ، ولك الا تحمله على
القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسرها بالطعن .

(٣) راجع البيت في صفحة ١١٩ من أسرار البلاغة . . وجيلة « وقد
أصبت ولم أصب » اعتراضية أى جرحت ولم أجرح . « وأصبت » بالبناء
للفاعل « وأصب » بالبناء للمفعول . وفلان جذع أى حديث السن ،
وقارح أى كبيره ، وجذع البصيرة أى غير مجرب للأمور ، وقارح الاقدام
أى له اقدام أهل العقول والسن القديم . وهذا عكس المراد لأن المقصود
وصفه بأنه قارح البصيرة أى مجرب قتل الأمور علما وأنه جذع الاقدام أى
شجاع قوى شديد . فالاصل أن يقول : ثم انصرفت قارح البصيرة جذع
الاقدام ، ولكنه قلب فأوهم خلاف المراد .

البصيرة جذع الاقدام . كما يقال « اقدام غر ورأى مجرب » وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الاقدام » حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه (١) قوله قبله :

لا يركن أحد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحسام
فلقد أرانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وأمامى
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكفاف سرجى أو عنان لجامى

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، اعلاما أن الاقدام غير مثلة للحسام ، وحثا على الشجاعة وبغض الفرار .

(١) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم ألف » .

القول في احوال المسند

١ حذف المسند :

أما تركه^(١) : فلنحو ما سبق في باب المسند اليه من تخيل العدول الى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة ، أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ - اما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أمسى بالمدينة رحله) فاني وقيار بها لغريب^(٢) :

(١) عبر هنا بالترك وفي المسند اليه بالحذف اشعارا بن المسند اليه ركن لا يستغنى عنه في الكلام والاحتياج اليه دون الاحتياج الى المسند بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لفرض .

(٢) البيت لضائب بن الحارث البرجمي ، ومعه أبيات في الكامل للمبرد (١٨٨ : ١) وروايت « وقيارا » ، وتجده في ٣٨ ج ١ من الكتاب لسيبويه . . الرحل : المنزل . قيار : اسم فرس أو جمل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع . فالمسند الى « قيار » محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفا على محل اسم ان و « غريب » خبر عنهما ، لامتناع العطف على محل اسم ان قبل معنى الخبر لفظا أو تقديرا ، وذلك لما يلزم عليه من توجه العاملين - المبتدأ ، وان - الى معمول واحد هو الخبر . وأما اذا قدرنا « لقيار » خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل « أن زيدا وعمرا ذاهبان » بل مثل « أن زيدا وعمرو لداهب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها .

أى وقيار كذلك ، وكقوله (١) :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

أى نحن بما عندنا راضون (٢) .. وكقول أبى الطيب :

قالت وقد رأى اصفرارى من به؟ وتنهدت ، فأجبتها : المتشهد

أى المتشهد هو المطالب (٣) به ، دون المطالب به هو المتشهد ، إن فسر
بمن المطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين
بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعين ، وقيل
معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتشهد .

٣ - وأما بدوون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن
يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز
أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله
ورضا رسوله ، فكانا فى حكم مرضى واحد ، كقولنا : احسان زيد واجماله
تعشنى وجبر منى ، وكقولك « زيد منطاق وعبرو » ، أى عبرو كذلك (٤) ،
وعليه قوله تعالى : « واللائى يؤسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن » ، أى واللائى لم يحضن

(١) هو لقيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس الأنصارى
الخرجى ، ونسبة الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان
شاعرا فحلا من حكام العرب وقضااتهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن
العجلان حين رد قضاءه فى واقعة من وقائع الأوس والخرج .. وقبله :
يا مال والسيد المعمم قد يبطره بعد رايه اسرف

(٢) نحن مبتدا محذوف الخبر لما ذكرنا اى نحن بما عندنا راضون
فالمحذوف: ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند اليه .

(٤) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام .

مثلهن • وقولك : خرجت فاذا زيد^(١) • وقولك لمن قال هل لك أحد ، ان
الناس الب عليك : ان زيدا وان عسرا ، أى ان لى زيدا وان لى عسرا ،
وعليه قوله^(٢) : ان محلا وان مرتحلا • أى ان لنا محلا فى الدنيا وان
لنا مرتحلا عنها الى الآخرة • وقوله تعالى : « قل لو أأنتم تسلكون
خزائن رحمة ربى » ، تقديره لو تملكون تسلكون مكررا لفائدة التوكيد ،
فأضمر « تملك » الأول اضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير
المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو أأنتم لسقوط ما يتصل به من
اللفظ ، فأأنتم فاعل الفعل المضمر وتسلكون تفسيره^(٣) قال الزمخشري :
هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أأنتم
تسلكون » فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون

(١) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك .
محذوف للاختراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لان
اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود . وقد ينضم اليها قرآن تدل على نوع
خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو
ذلك . والفاء قيل انها للسببية المجردة من العطف وقيل انها للعطف على
المعنى ، وأما اذا فظرف زمان وقيل ظرف مكان وقيل حرف دال على
المفاجأة .

(٢) أى قول الأعشى وببته :

ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا

وهو فى صفحة ٢٤٧ دلائل الاعجاز . وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت
فى العقد الفريد ص ١٤ ج ١ . . والشاهد فى البيت محذوف المسند الذى هو
ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين اعنى العقل والضيق
المقام اعنى المحافظة على التسرع ولا اتباع الاستعمال لاطراد المحذوف فى مثل
« أن مالا وان ولدا » وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال « هذا باب
ان مالا وان ولدا » .

(٣) فقوله : أنتم ليس بمبتدأ لأن لو انما تدخل على الفعل ، بل هو
فاعل فعل محذوف ، والاصل « لو تملكون » محذوف الفعل الاول احترازا عن
العبث لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة
عند حذف الفاعل . فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة .

بالشح المتبالغ ونحوه قول حاتم « لو ذات سوار لطنتى » ، وقول المتلس :

ولو غير اخوانى أرادوا نقيصتى (جعلت لهم فوق المرائين ميسا^(١))

وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر ، وكقوله تعالى « آفسن زين له سوء عمله فراه حسنا » ، أى كمن لم يزين له سوء عمله ، المعنى آفسن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما - اللذين كفروا والذين آمنوا - كمن لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل : « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، وقيل المعنى : آفسن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب للدلالة « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » ، أو آفسن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟ فحذف للدلالة « فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء » . وأما قوله تعالى « بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل » ، وقوله تعالى « سورة أنزلناها » ، وقوله : « وأقسوا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن ، قل لا تقسوا طاعة معروفة » ، فكل منها يحتمل الأمرين : حذف المسند اليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجبل ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة ، لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلفاء من المؤمنين ، الذين طابق باطن أمرهم ظاهره ، لا أيمان تقسون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة أى بآتها بالقول دون الفعل . أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

(١) العرائين جمع عرين وهو الأنف كله أو ما صلب منه . الميسم : العلامة .

ومما يحتسب الوجهين^(١) قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا ثلاثة » . وقيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة ، لأن النفي انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقولون : ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكل أمراء ، وذلك اشراك ، مع أن قوله تعالى بعده « انما الله اله واحد » يناقضه ، والوجه أن « ثلاثة » صفة مبتدأ محذوف ، أو يكون مبتدأ محذوفا مبيزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير : ولا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ، ثم حذف الخبر كما حذف الخبر من : « لا اله الا الله » « وما من اله الا الله » ، ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الوضع ، فيكون النفي عن اثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت الهين مع أن ما بعده أعنى قوله « انما الله اله واحد » ينفي ذلك ، فيحصل : النفي عن الاشراك ، والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفي الاثنين فيقال : ولا تقولوا لنا : آلهة ولا الهان ، لأنه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا الهان » ، وهذا صحيح . ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنين ، لأنه كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر « ولا تقولوا الله المسيح وأمه^(٢) ثلاثة : أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » ، فيكون المعنى : ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة ، فانه قد استقر في العرف أنه اذا أريد الحاق اثنين بواحد في وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » ، كما يقال اذا أريد الحاق واحد بآخر وجعله في معناه « هما اثنان » .

(١) راجع ص ٢٩٠ - ٢٩٤ من دلائل الإعجاز .

(٢) وعلى هذا يكون من حذف المسند اليه . والمعنى صحيح بخلاف الوجه الأول .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال :

١ - اما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

٢ - واما مقدر نحو :

ليبك يزيد ضارع لخصومه (ومختبط مساطيح الطوائج^(١))

وقراءة من قرأ « يسبح له فيها بالغدو والآصال^(٢) رجال » ، وقوله : « كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم » ، ببناء الفعل للمفعول . . وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعنى لبيك يزيد ضارع ، ببناء^(٣) الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن

(١) البيت لنهشل بن حري بن زمره ويروى للبيد ، ونسبه الزمخشري لمزرد أخى الشماخ وفي ابن السبكي أنه لمرة بن عمرو النهشلي في يزيد بن نهشل . وقبل للحارث بن ضرار النهشلي ، وفي ابن يعقوب لضرار بن نهشل في أخيه يزيد . هذا ونهشل بن حري شاعر إسلامي . وفي الكتاب لسيبويه أن البيت للحارث بن نهيك . . ويزيد هو يزيد بن نهشل . الضارع : الدليل . المختبط : الذي يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة . الاطاحة . الأذهاب والاهلاك . الطوائج : جمع مطيحة على غير قياس وجمعها القياسي «مطايح او مطيحات . . هذا «وليبك» بالبناء للمفعول كأنه قيل «من يبيكه؟» فقال : يبيكه «ضارع» ثم حذف الفعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه في جواب سؤال مقدر . . ومعنى البيت : لبيكه ذليل في الخصومة لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء وليبكه طالب للمعروف من أجل أذهاب الأحداث لماله ونسبه لأنه كان عون الفقراء والمحتاجين .

(٢) والآية شاهد في باب الفصل أيضا .

(٣) هذا تفسير لقوله « خلافه » .

هذا التركيب^(١) يفيد اسناد الفعل الى الفاعل مرتين اجمالا ثم تفصيلا^(٢) ، والثاني أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة^(٣) لا فضلة ، الثالث أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن ذلك الباب ، أعنى الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا لله شركاء الجن » على وجه ، فإن « لله شركاء » إن جعلوا مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتل وجهين : أحدهما : ما ذكره الشيخ^(٤) عبد القاهر ، من أن يكون منصوبا محذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا لله شركاء ؟ فقيل الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الأفكار ، دخول اتخاذه من الجن ، والثانى : ما ذكره الزمخشري ، وهو أن ينتصب « الجن » بدلا من شركاء فيفيد انكار الشريك مطلقا أيضا كما مر . وإن جعل لله « لغوا » كأن « شركاء الجن » مفعولين قدم ثانيهما على الأول ، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ « لله » شريك : ملكا كان أو جنيا أو غيرها ولذلك قدم اسم « الله » على الشركاء ، ولو لم يبين الكلام على التقديم وقيل « وجعلوا الجن شركاء لله » لم يفد الا انكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

(١) وهو قولنا « لبيك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٢) اما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلأنه لما قيل « لبيك » علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لأن المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل اوقع فى النفس .

(٣) لكونه المسند اليه لا مفعولا .

(٤) راجع ٢٢٢ من الدلائل ، ص ٩٩ من المفتاح .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس على أحد القولين^(١)

• ذكر المسند :

وأما ذكره : فاما لنحو ما مر فى باب المسند اليه : من زيادة التقرير ، والتعريض بعبارة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والاهانة ، وبسط الكلام^(٢) ، واما ليتعين كونه : اسما فيستفاد منه الثبوت^(٣) ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد^(٤) ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ، واما لنحو ذلك •

قال السكاكى : واما للتعجب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال ، وفيه نظر^(٥) : لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة •

(١) أى ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جوابا عن السؤال المقدر ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس مثل « نعم رجلا زيد » ، و « بئس رجلا عمرو » ، على أحد القولين فى ذلك ، وهو أن يكون المخصوص مبتدا محذوف الخبر فيكون السؤال المقدر « من هو الممدوح ؟ » فقيل « زيد » أى « زيد الممدوح » .

(٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف مثل زيد قائم ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، والتعريض بعبارة السامع مثاله « محمد نبينا » فى جواب من قال : من نبىكم .

(٣) أى حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، أو من حيث العدول عن الفعل اليه .
(٤) أى تجدد الحدث أى وجوده بعد أن لم يكن . وافادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع التجدد الحدوث أى حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستمرار .

(٥) أى فى كلام السكاكى - من افادة ذكر المسند للتعجب - نظر واعتراض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لأن القرينة تدل على نفس المسند . وأما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر .

● أفراد المسند (١) :

وأما أفراد : فلكونه غير سببي^(٢) مع عدم افادة تقوى^(٣) الحكم ، كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسببي نحو : (زيد أبوه منطلق) . قال السكاكي : وأما الحالة المقتضية لأفراده فهي إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني

(١) أي جعل المسند غير جملة .

(٢) السببي هنا جملة أخبر بها عن مبتدا بعائد ليس مسندا له في تلك الجملة والسببي نسبة إلى السبب الذي هو الضمير الذي يقع الربط به .

(٣) إذ لو كان سببيا نحو « زيد قام أبوه » أو مفيدا للتقوى نحو « زيد قام » فهو جملة قطعا . وأما نحو « زيد قائم » فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من « زيد قام » في ذلك ، وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو « عرفت عرفت » أو بحرف التأكيد نحو « ان زيدا عارف » . أو نقول : أن تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص - وهو تكرير الاسناد مع وحدة المسند اليه - مثل زيد قام . فان قيل : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا « أنا سمعت في حاجتك » و « رجل جاءني » و « ما أنا فعلت » ، هذا عند قصد التخصيص . قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى . ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو « رجل كريم » وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه نحو « رجل كريم أبوه » ، وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو « زيد قام أبوه » مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال . وهذا الاصطلاح غير موجود لأحد قبل السكاكي . . والمسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام : جملة اسمية خبرها فعل مثل « زيد أبوه ينطلق » ، أو اسم فاعل مثل « زيد أبوه منطلق » ، أو اسم جامد مثل « زيد أخوه عمرو » أو جملة فعلية الفاعل فيها مظهر مثل « زيد انطلق أبوه » .

بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالشبوت للمسند اليه
أم بالانتفاء عنه كقولك : أبو زيد منطلق ، والكر من البر بستين^(١) ،
وضرب أخو عمرو ، ويشكر بكرك بكر ان تعطه ، وفي الدار خالد . اذ تقديره
استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين^(٢) ، لتمام الصلة
بالظرف كقولك : الذي في الدار^(٣) أخوك . . . وفيه نظر من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً
المسند مطلقاً^(٤) ، والظاهر أنه إنما قصد به الاختراز عن المسند
السببي ، اذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند
الفعلي ، ومثله بقولنا « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق » ،
« والبر الكر منه بستين » ، فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة للأمثلة
الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى .

والثاني أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره
كان قولنا : « الكر من البر بستين » ، تقديره الكر من البر استقر بستين
فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر ، وكذا إذا كان
« في الدار خالد » تقديره « استقر في الدار خالد » كان المسند جملة
أيضاً ، لكون استقر مسنداً إلى ضمير خالد لا إلى خالد^(٥) على الأصح ،
لعدم اعتماد الظرف على شيء .

-
- (١) الكر بضم الكاف : مكيال قيل أنه أربعون اردبا .
(٢) وهو تقدير المتعلق فعلاً لا اسماً .
(٣) فإن تقديره الذي استقر أو حصل في الدار أخوك ولا يصح تقدير
« حاصل » أو « مستقر » لأن الصلة لا تتم به .
(٤) لأن كل مسند فهو محكوم بالشبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه
ضرورة أن الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه .
(٥) أجيب عن هذا بأن المنال الأول مبني على أن الظرف مقدر باسم
الفاعل لا بالفعل ، والثاني مبني على مذهب الأخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ، فيكون « خالد » فاعلاً
واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالد .

● فعلية المسند واسميته :

وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة^(١) على أخصر ما يمكن، مع افادة التجدد^(٢) :

وأما كونه اسما فلا فادة عدم التقييد والتجدد^(٣) ومن البين فيهما قول الشاعر^(٤) :

لا يآلف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
وقوله^(٥) :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عربهم يتوسم
اذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار
تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من
العريف هناك .

(١) الماضى والحال والمستقبل .

(٢) للتجدد معنيان : أحدهما الحصول بعد ان لم يكن ، والثانى الحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار . والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى .

(٣) أى لافادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك .

(٤) هو جؤبة بن النضر ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٤ ، والصرة ما يجمع فيه الدراهم .

(٥) هو طريف بن تميم أحد بنى عمرو بن جندب ، والبيت فى الدلائل ص ١٣٥ ، وعكاظ : سوق مشهورة للعرب . عريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك ، يتوسم : أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا .

٥٠ تقييد الفعل وعدمه :

وأما تقييد الفعل ^(١) بمفعول ^(٢) ونحوه :

فلترية الفائدة ^(٣) : كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، وضربت زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديداً ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكباً ، وطاب زيد نفساً ، وما ضرب إلا زيد .

والمقيد فى نحو : كان زيد قائماً هو قائماً لا كان ^(٤) :

(١) أى وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

(٢) أى مطلق أو به أو فيه أو لله أو معه . ونحوه الحال والتمييز والاستثناء .

(٣) لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد إفادة .

(٤) لأن « قائماً » هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا والكلام أما جملة اسمية وأما جملة فعلية : فالجملة الاسمية تقييد بأصل وضعها الثبوت أى حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان ، وقد تقييد الدوام بالقرينة ، ومن حيث العدول عن الفعل إليها . فالقرينة كما فى مقام المدح أو الذم أو ما أشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ، فالاسم كعالم يدل على ثبوت العلم الذى يدل عليه وليس فيه تهمز لحدوثه أصلاً سواء كان على سبيل التجدد والتقضى أو لا ، وأما الدوام فإنما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ . والجملة الفعلية تقييد الحدوث — أى حدوثه شيئاً بعد شئ على وجه الاستمرار — والتجدد — أى تجدد الحدوث وعدم الاستقرار .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرائن مثل قول المتنبي :
تدير شرق الأرض والغرب كفّه وليس لها يوماً عن المجد شاغل

وأما ترك تقييده : فلما نفع من تربية الفائدة (١) .

٢ - فان المدح قرينة دالة على ان التدبير امر مستمر متجدد أنا بعد آن والجملة هي ما تركب من مسند (محكوم به) ومسند اليه (محكوم عليه) ، أو ما كانت مستقلة بالفهم . ولها ركبان : محكوم عليه ومحكوم به ويسمى الأول مسندا اليه والثاني مسندا . فالمسند اليه هو الفاعل ونائبه والمبتدأ الذي له خبر وما أصله المبتدأ كاسم كان واخواتها ، ومواضع المسند هي الفعل التام والمبتدأ المكتفى بمرفوعه وخبر المبتدأ وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان واخواتها ، واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الأمر . وما زاد على المسند اليه والمسند فهو قسمان :

١ - قيود وهي معمولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال والتمييز والاستثناء ، وفعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الأفعال الناقصة (كان واخواتها) قيود للأخبار أو الوصف .

٢ - مخصصات وهي الاضافة والوصف والصلة الخ حيث قالوا : « وأما تخصيص المسند بالاضافة » وقالوا : « وأما تقييده بمفعول ونحوه » .

قال السعد : وهذا - أى جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المتعلقات ، والاضافة والوصف من المخصصات - مجرد اصطلاح . وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع أى العموم ، ولا شيوخ للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم - أى على الماهية والحدث ، والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد - والحال تقيده ، والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه .

فبالخلاصة أن القيود هي أدوات الشرط والنفي والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ . . هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعانى الى :
١ - جملة رئيسية وهي المستقلة التى لم تكن قيذا فى غيرها .

٢ - جملة غير رئيسية وهي ما كانت قيذا فى غيرها وليست مستقلة بنفسها .

(١) مثل خوف انتقضاء الفرصة ، أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون علم زمان الفعل أو مكانة أو مفعولة ، أو عدم العلم بالمقيدات .
أو تحه ذلك . .

٥٠ تقييد الفعل بالشرط :

وأما تقييده بالشرط^(١) : فلا اعتبارات^(٢) لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو ، ولكن لا بد من النظر ههنا في « أن » و « اذا » ، و « لو » .

(١) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل الشرط وعلى الاداة وعلى التعليق - راجع شروح التلخيص في باب الانشاء عند قوله « وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها » ، والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الواقع مستندا في جملة الجزاء .

(٢) وتلك الاعتبارات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى : في الماضي كلو ، او في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا : او مع النك في ان ، او في جميع الزمان كما في مهما ، او المكان كما في أين .

والشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقوله « ان جئتني اكرمك » بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اي ، ولا يخرج الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو انشاء - هو مجموع خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك ، وان كان انشائيا فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر - هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين - فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو موجود .

وباعتبار النقطتين بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار . . وينقد السيد هذا الرأي موقفا بين رأيي أهل العربية والمنطقيين - راجع ص ١٥٢ شرح السيد على الطول .

● ان واذا الشرطتان :

أما : ان ، واذا ، فهما للشرط في الاستقبال^(١) لكنهما يفترقان في شيء ، وهو أن الأصل في أن ألا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه^(٢) كما تقول لصاحبك « إن تكرمني أكرمك » ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه^(٣) ، كما تقول إذا زالت الشمس آتيك ، ولذلك كان الحكم النادر موقفاً لأن ، لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضي مع إذا لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ قال الله تعالى : « فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بسوء ومن معه » ، أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس^(٤) ، وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد^(٥) ، وقال : وهذا أقضى لحق

(١) أي ان فعل الشرط فيهما لا بد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ أو مضارع . ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

(٢) أي بوقوعه في الاستقبال ، وعدم القطع — أي عدم الجزم — يشمل الشك في الوقوع وتوهم الوقوع . . ولذلك لا تقع أن في كلام الله تعالى على الأصل ألا حكاية أو على ضرب من التأويل . هذا وسائر أدوات الشرط كان في حكمها المذكور . ويقول عبد القاهر « يجاء بان فيما يرجح بين أن يكون والا يكون » وبأذا فيما علم أنه كائن » (٦٤ من الدلائل) .

(٣) أي بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه . . فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو . ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به . كما يشتركان أيضاً في عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لنتكته ، فيشترط في مدخولهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط أن الراجح الوقوع موقع لاذاً والتساوي الطرفين موقع لأن ، وأما الذي رجح عدم وقوعه فليس موقعاً لشيء منهما إلا بتأويل .

(٤) أي الحقيقة في ضمن فرد غير معين فال في الحسنة للعهد الذهني .

(٥) أي أن يكون للجنس — راجع ١٠٥ من المفتاح .

البلاغة ، وفيه نظر^(١) ، وأتى فى جاذب السيئة بلفظ ان لأن السيئة قادرة بالنسبة الى الحسنه المطلقة ولذلك نكرت . ومنه قوله تعالى : « واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون » ، أتى باذا فى جانب الرحمة . . وأما تنكيرها فجعله السكاكى للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة ، وجعله التقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب . . وأما قوله تعالى « واذا مس الناس ضر » بلفظ اذا مع الضر ، فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر للأمثال مؤلأء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به . . وأما قوله تعالى : « واذا مسه الشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « واذا أنعشنا على الانسان أعرض وأى بجانبه » ، أى أعرض عن شكر الله وذبح بنفسه وتكبر وتعظم ، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضير فى مسه للعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا للتنبية على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

قال الزمخشري : وللدبيل بموقع ان واذا يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها :

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ونفس أضاق الله بالخير باعها

(١) لأنه أن أراد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنه لا تحقيقا ولا تقديرا ، وأن أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنه المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه .

إذا هي حشته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر أطاعها^(١)
فلو عكس لأصاب .

وقد تستعمل^(٢) أن في مقام القطع بوقوع الشر لشكته :
كالتجاهل لاستدعاء المقام^(٣) آياه . وكعدم جزم المخاطب^(٤)
كقولك لمن يكذبك^(٥) فيما تخبر : إن صدقت فقل لي ماذا تفعل . وكتنزيه
منزلة الجاهل^(٦) لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى
أباه : أن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام
لاشتماله على ما يقلعه^(٧) عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض
المحال لغرض ، كقوله تعالى « أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوما
مسرفين » فيمن قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب
الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء
حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض ، وكتغليب غير المنتصف
بالشرط على المنتصف^(٨) به ، ومجئ قوله تعالى « وإن كنتم في ريب

(١) في البيان ص ١١٣ ج ٣ : أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان
أبا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة
له فوعده أن يقضيها له فلم يفعل ، وأتى عمر بن عبد العزيز فكامه ففطن
حاجته فقال سعيد : « الأبيات » . فهي إذا لسعيد بن عبد الرحمن ،
لا لعبد الرحمن . وفي الأمالي الأبيات منسوبة إلى عبد الرحمن وكذلك في
العقد الفريد .

(٢) راجع ١٠٥ من المفتاح . كما أن « إذا » قد تستعمل أيضا في
مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٣) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار ، وهو يعلم أنه
فيها فيقول إن كان فيها أخبرك يتجاهل خوفا من سيده .

(٤) أي بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتناده .

(٥) أي لا يعتقد صدقك بأن شك في صدقك وتردد فيه .

(٦) أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .

(٧) الضمير للشرط . (٨) كما إذا كان القيام قطعي الحصول

لزيد غير قطعي الحصول لعمر فتقول « إن قمتما كان كذا » .

مما نزلنا على عبدنا « بأن يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا ، وكذلك قوله تعالى « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » .

والتغليب (٢) باب واسع يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى : « لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا » ، أدخل شعيب عليه السلام في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب ، اذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « ان عدنا في ملتكم » وكقوله تعالى : « وكانت من القاتنين » عدت الأثني من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى : « فسجدوا الا إبليس » عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بناء الخطاب غلب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربك بعاقل عما تعملون »

(١) وههنا بحث ، وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع ، فلا يصح استعمال أن فيه ، كما اذا كان قطعي الوقوع ، لأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون ان (أن) ههنا بمعنى اذا ، ونص المبرد والزجاج على أن لا تقلب الى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على أنضى ، فمجرد التغلب لا يصح استعمال أن ههنا ، بل لا بد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء ، فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى : « فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا » ، « قل ان كان للرحمن ولد فأنا اول العابدين » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في اطلاق لفظه عليهما ، والقييد الأخير لخراج المشاكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذي ترجع علاقته الى المجاورة ، أو من قبيل عموم المجاز ، وقال غيره أنه : « أعطاه أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة » . هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما في الدسوقي ، وأن صرح البعض بأنه من باب المجاز .

فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » غلب المخاطبون فى قوله لعلكم تتقون على الغائبين فى اللفظ ، والمعنى على ارادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب . وكقوله تعالى : « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ، فالإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، وقوله تعالى : « يذروكم فيه » أى يشكم ويكثرهم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمتبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى : « ولكم فى القصاص حياة » .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان^(١) لتعليق أمر^(٢) بغيره ، أعنى الجزاء بالشرط فى الاستقبال^(٣) ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت^(٤) وفى أفعالهما الماضى ، أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما

(١) أى « أن » و « إذا » ، وراجع فى ذلك ١٠٦ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل .

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعنى بحصول مضمون الشرط .

(٣) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال . ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، الا ترى أنك إذا قلت « ان دخلت الدار فانت حر » فقد علق فى هذه الحال قرينة على دخول الدار فى الاستقبال .

(٤) فامتنع أن تكونا اسميتين .

اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا^(١) ، ولا يخالف ذلك لفظا^(٢) —
 نحو ان أكرمتنى أكرمتك وان أكرمتنى أكرمك وان تكرمنى أكرمتك
 وان تكرمنى فأنت مكرم وان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس —
 الا لنكتة ما مثل ابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل : اما لقوة الأسباب
 المتأخذة فى وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب فى ذلك ،
 واما لأن ما هو للوقوع كالمواقع كقولك ان مت كان كذا وكذا كما سبق .
 واما للتفاوت ، واما لاطهار الرغبة فى وقوعه نحو ان ظفرت بحسن
 العاقبة فهو المرام ، فان الطالب اذا تبالغت رغبته فى حصول أمر يكسر
 تصويره اياه ، فربما يخيل اليه حاصلا وعليه قوله تعالى « ولا تكرهوا
 فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا »^(٣) . وقد يقوى هذا التخيل

(١) اما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع تبوته
 ومضيه ، واما الجزء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال
 ويمتنع تعاقب حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل .

(٢) قوله لفظا ، اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاها او احدهما
 اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى
 الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعند باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك .
 أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم
 فى ريب كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل
 والربط دون الشرط نحو « ريد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان أغطى
 جاهلا لئيم » ، وفى غير ذلك قليلا كقول المعرى :

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعيم لساكنك البال
 فقد دخلت ان على غير كان وهو ماض على وجه القلة .

(٣) حيث لم يقل ان يردن . فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن
 التحصن يتسعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق
 بالشرط ، أجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند
 انتفائه انما يقولون به اذا ام يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
 فائدته فى الآلة المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالولى
 احق بارادتها .

عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة ،
واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبى العلاء المعرى :

ما سرت الا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتآويا على أثرى^(١)

يقول : لكثرة ما ناهجت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين
يدى مغلطا للبصر بعلّة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى ، وأعدك خلفى
اذا لم يتيسر لى تغليظه حين لا يدركك بين يدى نهارا . . . واما لنحو
ذلك ، قال السكاكى : أو للتعريض : كما فى قوله تعالى : « لئن أشركت
ليحبطن عملك » وقوله تعالى « ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك
من العلم انك اذا لمن الظالمين » وقوله تعالى « فان زللتهم من بعد
ما جاءكم البينات » . ونظيره فى التعريض^(٢) قوله : « وما لى لا أعبد
الذى فطرني واليه ترجعون » ، المراد ومالككم لا تعبدون الذى فطركم ،
والمنبه عليه ترجعون ، وقوله تعالى « أأخذ من دونه آلهة ان يردن
الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون انى اذا لقي ضلال
مبين » ، اذ المراد أأخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر
لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لقي ضلال مبين ،
ولذلك قيل « آمنت بربكم » دوان برهى ، واتبعه « فاسمعون » .
ووجه حسنه^(٣) تطلب اسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق

(١) السرى : سير الليل . التاويب : سير النهار كله .

(٢) جعله فيما سبق من الالتفات وهنا جعله من التعريض . ويقول
السكاكى « ولولا التعريض لكان المناسب واليه ارجع ١٠٦ من المفتاح . .
واذا كان المل تعريفيا لم يكن التفاتا بل يكون عبر فى الأول بياء المتكلم عن
المخاطبين . والجواب ان التعريض ليس من شرطه ان يراد به غير ظاهر
اللفظ بل يراد ظاهره لا لقصده بل يكون المقصود بالكلام غيره ، والآية المراد
بها المتكلم ولكنه اذا أراد ذلك لنفسه لم يرد لهم الا ما اراده لها .
(٣) اى حسن هذا التعريض .

على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله لكونه أدخل في امحاض النصيح لهم ، حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه . ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » . وكذا ما قبله « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » . قال السكاكى رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسى المنصف ، ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط فى قوله تعالى « ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال : « الماضى وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة ، كآفه قيل : وودوا قبل شيء كفركم وارتدادكم ، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً ، من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً ، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها ، لعلهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذلوا لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه » هذا كلامه ، وهو حسن دقيق ، لكن فى جعل « وودوا لو تكفرون » عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن وادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم ، فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفاً على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون »

* * *

● لو الشرطية :

وأما لو (١) فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط (٢) فيلزم انتفاء الجزاء (٣) كانتفاء الاكرام في قولك : لو جئتنى لأكرمك ،

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره » .

ومعنى كون لو للشرط انها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا .

(٢) أى في الواقع .

(٣) أى يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط ، كما تقول « لو جئتنى أكرمك » ، معلقا الاكرام بالمجيء . مع القطع بانتفائه ، فيلزم انتفاء الاكرام . . فهي لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الاول أعنى الشرط ، يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، والعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب على انتفاء أسبابه ، فهي لامتناع الاول لامتناع الثانى ، الا ترى قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا » انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ، وأستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، أما لما ذكره ، وأما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أهم .

واقول : منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قولهم « لو لامتناع الثانى لامتناع الاول » أنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول ، فمعنى « ولو شاء لهداكم » ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، الا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو « لولا على لهلك عمر » معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا « لو جئتنى =

ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره ، ويلزم كون جملتها فعليتين وكون الفعل ماضيا ، فدخلوها على المضارع في نحو قوله تعالى « لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتكم » ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى رقتا فوقتا كما في قوله تعالى « الله يستهزئ بهم » بعد قوله « انما نحن مستهزون » وفي قوله تعالى « وويل لهم ما يكسبون » ، ودخلوها عليه^(١) في نحو قوله تعالى « ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم » وقوله تعالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » ، لتزيله منزلة الماضي لصدوره عن خلاف في اخباره كما نزل « يود » منزلة « ود » في قوله تعالى « ربما يود الذين كفروا^(٢) » ، ويجوز أن يرد الغرض

« لا كرمك لكنك لم نجى » أعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجيء ، قال الحماسي :

« ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر »
يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعرى :

« ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهم دوام »
واما المنطقيون فقد جعلوا « ان » « ولو » أداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي ؟ وقوله تعالى « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » وارد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض .

(١) أى على المضارع .

(٢) وانما كان الاصل ههنا الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضى ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم احوال القيامة «يهبتهون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ، وقيل هي مستعارة أى منقولة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم . واما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا ، فمفعول « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس
قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين
بتلك المتأولات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كما فى قوله تعالى
« والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحييناه
به الأرض بعد موتها » اذ قال فتثير سحابا استحضار لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب مسخرا بين السماء
والأرض تبدو فى الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقابلة بين
أطوار حتى يعدن ركاما ، وكقول تأبط شرا (١) *

ألا من مبلغ فتیان فهم بما لاقیت عند رحا بطان
بأنی قد لقيت الغول تهوى بسهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها : كلافا نضو أرض أخو سفر فخلی لی مکانی
فشدت شدة نحوى فأهوت لها كفى بمصقول يمانی
فأضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجيران

اذ قال : فأضربها ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب
الغول ، كأنه يبصرهم اياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراته
على كل هول وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله تعالى « ان مثل عيسى
عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن
فكان ، وكذا قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء »
فتنخطفه الطير ، أو تهوى به الريح فى مكان سحيق » *

(١) وتنسب لابی الغول الطهوى ، فهو قبيلة تأبط شرا ، رحا بطان :
موضع بالبادية . تهوى : تسرع . السهب . المستوى من الأرض فى
سهولة ، وكذلك الصحصحان . النضو : المهزول من كل شىء . الصريع
يستوى فيه المذكر والمؤنث . الجران فى الأصل : مقدم عنق البعير من
مذبحه الى منخره .

● تنكير المسند :

وأما تنكيره : فاما لارادة عدم الحصر والعهد ، كقولك : زيد كاتب وعمر شاعر ..

وأما للتنبيه على ارتفاع شأنه او انحطاطه^(١) على ما مر فى المسند اليه كقوله تعالى « هدى للمتقين » ، اى هدى لا يكتنه كنهه .

● تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالاضافة^(٢) أو الوصف^(٣) : فلتكون الفائدة أتم كما مر^(٤) :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

(١) وفى شرح السعد : او للتفخيم نحو هدى للمتقين — بناء على انه جبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب — او للتحقير نحو ما زيد شيئا ، وما هنا وما فى السعد عبارتان متقاربتان .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) أى فى باب المسند اليه من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة . وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأز التخصيص عبارة عن نقص الشيوع والعموم ولا شيوع فى الفعل لأنه انما يدل على مجرد المفهوم ، أى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد ، والحال تقيده ، والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه . واعترض على ذلك باعتراض ذكره المطول وحاصله انه ان اريد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا ، وان اراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل . واجيب باختيار الأول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو نقص العموم الشمولى بخلاف الفعل فلا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم فناسبه التقييد .

● تعريف المسند :

وأما تعريفه ^(١) : فإفادة السامع : أما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم نه كذلك ^(٢) ، وأما لازم حكم بين أمرين كذلك ^(٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف ^(٤) ويكون السامع عالما باتصافه بإحدهما دون الأخرى ^(٥) ، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد الى

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ - ١٥٣ من دلائل الاعجاز .

(٢) يعنى انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه ، اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية وقوله بأمر آخر اشارة الى انه يجب مفايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيداً ، فنحو « شعري شعري » مؤول بحذف مضاف اعتبارى في الحالين أى شعري الآن مثل شعري فيما كان أى المعروف المشهور بالبلاغة والسحر .

(٣) يعنى لازم حكم على امر معلوم بأمر آخر معلوم ، ويعنى بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كان تقول للذى مدحك بقصيدة أنشدها أبوك : أنت المادح لى بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) كونه مسمى بزيد وكونه أخا لعمرو .
(٥) أى مع كونه عالماً بكل منهما في ذاته كما هو أصل المسألة من كون السامع عالماً بكل من المسند اليه والمسند . وقوله بإحدهما دون الأخرى أى كأن عرف المخاطب هذه اللغات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له .

وظاهر لفظ متن التلخيص فى قوله « بأخر مثله » أن نحو « زيد أخوك » إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور هنا فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والأخر نكرة ، لكن كثيراً ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى المتن بالنظر الى أصل الوضع وما هنا الى خلافه .

اننا نرى الدال على الأولي ونجعله مبتدأ وتعود الى اللفظ الدال على
 الثانية ونجعله خبرا . نفيد السامع ما كان يجراه من اتصافه بالثانية .
 كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن
 لا يعرف انه اخوه ، وادرك ان تعرفه انه اخوه ، فنقول : له زيد
 أخوه ، سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف
 ان له اخا أصلا ، وإن عرف ان له اخا في نفسه وادرك ان تعينه عنده
 قلت « لا تعرفه » ، اما اذا لم يعرف ان له اخا أصلا فلا يقال ذلك
 لاستماع السامع بالذي على من لا يعرفه المضاف أصلا ، فظهر الفرق
 بين قولنا : زيد أخوك وقولنا : زيد أخوك ، وزيدا أخا تعرفه السامع
 انما كان يسمى زيدا بعينه واسمه ، وعرف انه كان من انساب انطالق
 ولم يدرك انه كان من زيد أو غيره فادرك ان يعرفه ان زيدا هو ذلك
 المنطق . ول : زيد المنطوق ، وإن ادرك ان تعرفه ان ذلك المنطوق
 هو زيد فلت المنطوق « زيد » ، وذلك اذا عرف السامع اسما يسمى
 زيدا ، وهو يعرفه معنى من المنطوق وادرك ان تعرفه ان
 زيدا هو ذلك ، به فنقول : زيد المنطوق ، وإن ادرك ان يعرفه عنده
 المنطوق قلت : المنطوق « زيد » لا يقال : زيد دال على الذات فهو متعين
 لا ابتداء تقدم او تأخر ، والمنطوق دال على امر سمي فهو متعين
 التبرية تقدم او تأخر ، « أنا » نقول : المنطوق لا يبدل مبتدأ الا بمعنى
 الشخص الذي له الانطاق وانه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا .
 وزيد لا يبدل خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى
 لا يجب ان يكون مبتدأ .

(١) والتعريف هنا للمفرد الخارجي .

(٢) والتعريف هنا للجنس أي للحقيقة . . والمقصود هنا ما فيه
 اللام . فإن دلت ال على الابتداء والخبر احتمال بل شيئا أن يكون هو
 المقصود ، ونيل المبتدأ هو المقصود ، ونيل المقصود هو الأعم مطلقا .

ثم (١) التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرفة على ما حكم عليه به ، كقول الخنساء (٢) :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت نكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره : اما تحقيقا (٣) كقولك : زيد الأمير ، اذا لم يكن أمير سواء ، واما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك « عمرو الشجاع » أى الكامل فى الشجاعة (٤) فتخرج الكلام فى صورة توهم

(١) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا واما التعريف بلام العهد فلا يفيد القصر . لأنه انما يتصور فى ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر فى بعض الأفراد ، واما المجهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا فى قصر الأفراد ، اما قصر القلب فيتأتى فى المجهود أيضا .

(٢) البيت فى الدلائل ص ١٤٠ ، والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه ، لأن البيت للرد على من يتوهم قبح البكاء على هذا المرئى كغيره وليس الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر اذ لا يلائمه الشطر الأول من البيت .

(٣) أى قصرا حقيقيا .

(٤) كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره ، وكذا اذا جعل المعرفة بلام الجنس مبتدا نحو الأمير زيد والشجاع عمرو فيفيد قصر جنس معنى المبتدا على الخبر تحقيقا او مبالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، وعدم التفاوت انما هو على مذهب السعد اما على ما ذهب اليه السيد - من أنه لا يكون محمولا وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد - فلا بد من التفاوت ، فالمقصود عليه الامارة على الأول الذات المشخصة للمعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد .

والحاصل ان المعرفة بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو تكرة ، وان جعل خبرا فهو مقصور على =

أن الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال .

ثم المقصود قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار
تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ،
كقولك « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا » ، فإن المقصود
هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى (١) :

هو الواهب المائة المصطفى ة اما مخاضا واما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الايل فى إحدى الحالتين ، لا هبتها
مطلقا . ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة : أعنى العهد ، والجنس
للقصر تحقيقا ، والجنس للقصر مبالغة ، تمنع جواز العطف بالفاء
ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ، بخلاف المنكر فلا يقال : زيد المنطلق
وعسرو ، ولا زيد الأمير وعسرو ، ولا زيد الشجاع وعسرو .

== المبتدأ ، والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال
أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك على ما ذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الأمير فى البلد وهو الواهب الف قنطار ، وجميع
ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء .

هذا ومعانى الخبر المعرف بال عند عبد القاهر : القصر مبالغة —
القصر حقيقة — الاعلام بأن هذا منه كان الشيء الذى يعلمه انه كان كزيد
هو المنطلق — اظهار كمال الامر مثل رايت بكاءك الحسن أنجميلا — اعلام
المخاطب بأن هذا الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل المجامى .

(١) راجع البيت فى الدلائل ص ١٣٩ والمخاض : الحوامل من النوق
لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشاراء كنفساء ، وهى من النوق
كالنفساء من النساء أو التى مضى على حملها عشرة أشهر .

● جملة المسند :

واما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق (١) ، واما لكونه سببا (٢) وقد تقدم بيان ذلك (٣) ... وفعليتها لافادة التجدد ، واسميتها لافادة الثبوت ، فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « واذا لقوا الذين آمنوا قالو آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم » وقوله تعالى « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثانى سلام عليكم ، كأن ابراهيم

(١) نحو زيد فام . وقوله للتقوى أى بنفس التركيب .

(٢) نحو زيد أبوه قائم .

(٣) حيث ذكر ان أفراد المسند يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوى . . وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب الفناح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينقصد بينهما حكم ، ثم اذا كان متضمنا لضميره الملتصق به بأن لا يكون مشابهها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب ان يجعل سببيا . واما على ما ذكره الشيخ فى « دلائل الامعجاز » وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه ، فاذا قلت « زيد » فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فاذا قلت « قائم » دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجمله ليس الاعلام بالشئ بفتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام فى النقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به . ومما يكون المسند فيه جملة لا السببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق . واما صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على ما مر .

عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » • وقد ذكر له وجد آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الإنسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدرج فناسب أن يحيى بما يدل على التجدد دون الثبوت • وفيه نظر • وقوله تعالى « سواء عليكم ادعوتموهم أم أتتم صامتون » ، أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم • ففيه لم يفترق الحال بين أحدثكم دعاءهم وما أتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم • وقوله تعالى « قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعين » أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسعه منك أم اللعب ، أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك ، وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ، فى جواب « آمنا بالله وباليوم الآخر » فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكد نفيه بالباء ، ونصروه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » •

وشرطيتها : لما مر (١) ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، اذ هى مقدره بالفعل على الأصح (٢) •

(١) يعنى للاعتبارات المختلفة المحاصلة من أدوات الشرط •

(٢) لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو « الذى فى الدار أخوك » واجيب بأن الصلة من مضاف الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « اذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح » لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدره باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساد •

● تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلأن ذكر المسند اليه أهم كما سبق •

● تقديم المسند :

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند اليه ^(١) ، كقوله تعالى : « لكم دينكم ولي دين » ، وقولك « قائم هو » لمن يقول (زيد اما قائم أو قاعد) فيرده بين القيام والعود من غير أن يخصه بأحدهما ، ومنه قولهم « نيسى أنا » . وعليه قوله تعالى « لا فيها غول ولا هم عنها يزفون » أى بخلاف خسر الدنيا فانها تغتال العقول ^(٢) ، ولهذا لم يقدم الظرف فى قوله تعالى « لا ريب فيه » لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى ^(٣) .

(١) أى فصر المسند إليه المؤجر على المسند فمعنى « تميمى أنا » هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية .

(٢) فان قلت : المسند هو الظرف أعنى « فيها » ، والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اننى الضمير المجزور الراجع الى خمور الجنة ، قلت : المقصود أن عدم الخوا مقصور على الانساف بنى خمور الجنة (قصر مودع على صفة) لا يتجاوزها الى الانساف ببنى خمور الدنيا ، فتكون القيسية معدولة الموضوع ، وان اعتبرت انفى فى جانب المسند تكون معدولة المحمول ، فاما انى أن الغول مقصور على عدم الحصول بنى خمور الجنة لا يتجاوزها الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصره غير حقة . وكذلك القياس « فى لكم دينكم » أى ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزها الى الاتصاف بكونه لى ، ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى « ان حسابهم الا على ربى » من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزها الى الاتصاف بعلى ، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهمه الخاخالى .

(٣) فانه لو قدم لأفاد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وانما قال سائر كتب الله لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها .

واما للتنبيه من أول الأمر على أنه ^(١) خبر لا نعت ^(٢) كقوله ^(٣) :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى « ولکم فی الأرض مستقر ومتاع الى حين » •

واما للتفاؤل ^(٤) •

واما للتشويق الى ذكر المسند ^(٥) اليه كقوله ^(٦) :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتهما شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وقوله :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

قال السكاكي رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في
المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن •

(١) أى المسند •

(٢) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الأمر لانه
ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى أنه لم يرد للكلام
خبر للمبتدا •

(٣) ينسب لحسان في مدح الرسول • والصحيح أنه ليس له بل هو
البكر بن النطاح في أبى دلف وهو في الدلائل ص ١١٧ • والشاهد فيه
تقديم المسند في قوله « له همم » •

(٤) مثل : سعدت بفرحة وجهك الأيام •

(٥) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند
اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب
أعز من المنساق بلا تعب كما يقولون •

(٦) هو لمحمد بن وهيب في المعتصم الخليفة والشاهد في البيت تقديم
« ثلاثة » وهو المسند ، والمسند اليه المتأخر هو « شمس الضحى الفخ » •
وسياتى البيت في الايضاح أيضا في الجامع وفي « الجمع » في فن البديع •

● تنبيه :

كثير مما في الباب (١) والذي قبله (٢) غير مختص بالمسند اليه
والمسند ، كالذاكر والحذف وغيرهما (٣) مما تقدمت أمثلته ، والفطن
إذا أئقن اعتبار ذلك فيهما (٤) لا يخفى عليه اعتبارهما في غيرهما (٥) .

* * *

(١) يعنى باب المسند .

(٢) يعنى باب المسند اليه .

(٣) من التعريف والتذكير والتقديم والناحية والاطلاق والتقييد
وغير ذلك .

(٤) أى في البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه ، وإنما قال « كثير
مما في هذا الباب الخ » ولم يقل « كل ما في هذا الباب » . لأن بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المسند مفردا فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما . وقيل هر
اشارة الى ان جميعها لا يجرى في غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى في
الحال والتمييز كالتقديم فانه لا يجرى في المضاف اليه . وفيه نظر .
لأن قولنا « جميع ما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما » لا يقضى
ان يجرى شئ من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه
والمسند فضلا عن ان يجرى كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في شئ مما يغيرهما .

القول في متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعول ^(١) كحاله مع الفاعل ، فكما أفك اذا أسندت الفعل الى الفاعل كإن غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك اذا عديته الى المفعول كإن غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما انما كان ليعلم التباسه بهما ^(٢) :

(١) قد أشير في التنبيه الذي ذكره الخطيب قبل هذا الباب الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة تجرى في متعلقات الفعل لكن ذكر في الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد من البحث . هذا وراجع المفتاح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها في هذه البحوث .
والمراد بالمفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وقوله « نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم » . . وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وكثرة حذفه كثرة شائعة ، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة .
والمراد كما قال الشرييني أن الفعل بالنظر للمفعول كالفعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود في التهديد بيان حال الفعل بالنظر لهما كانا متبوعين له ولما كان قيدين له لبيان حاله قال السعد « من ذكره معه » أى ذكر كل الخ .

(٢) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » أى بالمفعول والفاعل . والمراد افادة التلبس نفيا أو اثباتا فدخل ما ضرب زيد وما ضرب زيدا . وفي العبارة مسامحة إذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول : أى تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : أى تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل أى واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد أى واحد كان ، لأن الضمير المفرد اذا كان راجعا الى التعدد باعتبار كل واحد يكون المراد أى واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وأن خفي على بعض الأذكىاء وقالوا انها تفيد أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وهذا لا يصح .

فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الاخبار بوقوعه في نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع في نفسه أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد (١) . . . وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى إذا أسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على

ضريين :

الأول أن يكون الغرض اثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الإطلاق » أى من غير اعتبار عمومته

(١) ويقول عبد القاهر في الدلائل ص ١١٨ : « واذا قد بدانا في الحذف بذكر المبتدأ فاني اتبع ذلك ذكر المفعول به اذا حذف خصوصا ، فان الحاجة اليه أمس ، وهو بما نصن به أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن أعجب وأظهر . وههنا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى اليه حاله مع الفاعل ، وكما أنك اذا قلت ضرب زيد فأسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك اذا عدت الفعل الى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، لم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل اذا أريد الاخبار بوقوع الضرب ووجهه في الجملة من غير أن ينسب الى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب وما شاكل ذلك من الفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء » اهـ عبد القاهر . وقد نقل المخطيب في الايضاح كلام الدلائل بالنص .

وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ^(١) ، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأنه المقدر في حكم المذكور ^(٢) .

(١) زاد « على الإطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي المتعلق ولو كان التنزيل انما يترتب على ارادة مجرد نبوته للفاعل ليلائم قوله بعد « ثم ان كان المقام خطابيا لا استداليا الخ » لأن تفصيله الى افاده العموم أو الخصوص انما يتأتى في الفعل المطلق عن التفيد بكل منهما . كذا قيل . وألحق ان اسقاط لفظ الإطلاق لا ينافي التفصيل بل هو انسب على ما باتى تحفيقه اهـ ابن يعقوب . . هذا والعموم في الفعل بان يراد جميع أفرادها والخصوص فيه بان يراد بعضها . وقوله : ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه أى فضلا عن عمومها وخصوصه .

(٢) وسيأتى ذكر الضرب الثاني بعد قوله « والضرب الثاني ان يكون الغرض افادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ اما للبيان بعد الإيهام الخ » .

وقال العصام والمراد بالإطلاق ان لا يتقيد بالمفعول به . لكن فسرهُ المصنف في الايضاح بالإطلاق عن المفعول عاما كان أو خاصا والإطلاق عن عموم نفس الفعل - بارادة جميع أفرادها - وعن خصوصه - بارادة بعض أفرادها - وفيه ان التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الإطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول : فلان يعطى كل اعطاء أو اعطاء كذا . . ثم قال العصام : « نزل الفعل منزلة اللازم » . لم يقل جعل لازما لأنه في معنى المتعدي الآن « يعطى » بمعنى يفعل الاعطاء الا أنه لما كان المفعول داخلًا في معناه لم يختج الى ذكر مفعول فصار كاللازم في أنه يطلب منصوبا .

هذا واعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لازم للعموم أو الخصوص في المفعول ، فالمدار اذا على العموم أو الخصوص في المفعول اذ عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ليس شأن بأمر تنزيل المتعدي منزلة اللازم ، يدل على ذلك كلام عبد القاهر ونصه : اعلم ان أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم بذكرونها تارة ومرادهم ان يقصروا على اثبات المعانى التى اشتقت منها الفاعلين من غير ان يتعرضوا الذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك كان الفصل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك =

== لا ترى له مفعولا لا لفظيا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع وكقولهم هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف، المعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع . وعلى ذلك قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، المعنى هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا ، وقوله : وأنه هو أغنى وأقنى - أى أعطى ما يقضى - المعنى هو الذى منه الاحياء والامانة والاغناء والاقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وان يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون الا منه (أى على افادة التقوي أو التخصيص) أو لا يكون منه فان الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . الا ترى أنك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على أنك قصدت ان تعلم السامع ان الدنانير تدخل في عطائه أو انه يعطيها خصوصا دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجود بل مع من أثبت له اعطاء الا انه لم يثبت اعطاء الدنانير فاعرف ذلك فانه أصل كبير عظيم النفع . فذا قسم من خلق الفاعل عن المفعول وهو الا يكون له مفعول يمكن النص عليه (١١٨ و ١١٩ دلائل) .

وكلام السكاكي أيضا في هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل من أسباب ترك ذكر المفعول : القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستفراق وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » المعنى وأنتم من أهل العلم والمعرفة .

وقد فسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بشتين : عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ، وعدم اعتبار التعليق بالمفعول . . واعترض على الخطيب بأن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لا دخل له في تنزيله

• • • • •

==
منزلة اللازم لأن مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بمفعول فضلا عن أن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ينافي إفادته التعميم كما سيأتي عن السكاكي والاعتراض الأول للعصام والثاني للسعد ، وقد أجاب السعد ، عن الثاني بجواب عده السيد ضعيفا . . خلاصة الاعتراض الثاني هو أن التعميم في أفراد الفعل ينافي كون الغرض من الفعل إثباته أو نفيه مطلقا . وقد رد هذا الاعتراض السعد بأن المفاد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعد من الخصوصيات ، ورد العصام على السيد بأن الذي لا يكون من الخصوصيات هو الذي لا يتعلق به الغرض أصلا لا ما كان غرضا من حاق الكلام ، وكذلك رد عبد الحكيم على السيد بأن التعميم من مستتبعات التركيب .

أما السيد فرد بأنه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفد من الفعل وحده بل منه بمعونة المقام فيكون عند السيد - كما فهم العصام والبناني وابن يعقوب - كناية ، أي أن الفعل المطلق عن العموم كتابته عنه عاما بواسطة المقام . والانبأى لا يراه كناية لعدم لزوم هنا بين المعنى الحقيقي والكنايى ولأنه لا داعى لاعتبار الكناية . والعصام يقول هذا ينافي أصل الموضوع وهو أن الفعل لم يجعل كناية . والبناني يرد عليه بأن الكناية هنا في نفس الفعل وأصل الموضوع المنفى هنا هو الكناية في المفعول وأما البناني وابن يعقوب فيقولان يمكن حمل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم . . . أما عبد الحكيم فيرد رأى السيد بأنه يلزم على ما ذكره السيد أن يكون منشأ القصد لمجرد الإثبات والنفي مغايرا المنشأ القصد للعموم ، والاختلاف باعتبار المنشأ لا يدفع التنافي بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما لا في منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن المتنافيين اللذين لا يدفع اجتماعهما باختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عدمه ، لا قصده وعدم قصده كما هو فرض مسألتنا ، فالدافع للتنافي هنا هو الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما (لا في منشأهما كما فهم عبد الحكيم) لأن المثبت كونه مقصودا من الكلام والمنفى كونه داخلا في الغرض .

ورد الانبأى على المنافة بجواب السعد ، وبجواب آخر ، خلاصته ==

أن التعميم هنا مستفاد من ذات الفعل اجمالا وعدم اعتبار العموم والخصوص
هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعول في تنزيل التعدى منزلة اللازم الا على
عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال في « هو يعطى ويمنع » : المعنى في ذلك
على اثبات المعنى في نفسه على الاطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض
لحديث المفعول .

أما السكاكي فلم يذكر قيد الاطلاق في كلامه « أو للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل التعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم
الاطلاق الأول .

وقال السعد في شرح قول الخطيب في متن التلخيص « نزل الفعل
'تعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور' ما نصه :
كالمذكور أي في أن السامع يفهم منهما أن الفرض الاخبار بوقوع الفعل من
الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فان قولنا « فلان يعطى الدنانير »
يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما
مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع نفى أن يوجد منه اعطاء . .
وفي هذا خطأ في العبارة مثل الخطأ السابق في تفسير الاطلاق بالعموم
في أفراد الفعل أو الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطى الدنانير » :

١ - فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر اعطاء الدنانير على
« محمد » مثلا المقدم ، وهو اما :

(أ) قصر قلب أي لا غيره .

(ب) أو قصر أفراد أي وحده .

(ج) أو قصر تعيين لنفى تردد المخاطب في أنه هو هل الذي يعطيها

أو غيره . ويصبح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به اما :

(أ) من ينكر نبوت الفعل (اعطاء الدنانير) له .

(ب) أو من يتردد في نبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر في المثال : المعنى على أنك قصدت اعلام السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو انه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضك بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى ان يكون كان منه اعطاء بوجه من الوجوه بل من اثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت له اعطاء الدنانير أى بان اثبت له اعطاء غير الدنانير أو اثبت له الدنانير مع غيرها . . فهو يرى انه للاعلام بان الدنانير تدخل في عطائه . أو لتخصيصها دون غيرها بالاعطاء بطريق فحوى الكلام وسيافه لا من طريق القصر ، وانها تلقى لمخاطب لا يثبت له اعطاء الدنانير . وهى عنده لقصر القلب أو للانكار ، ولنا ان نقول أن عبارة عبد القاهر فيها تسامح وليست نصاً قاطعاً في افادة القصر .

ويرى السيد أن المثال يلقي لمخاطب يثبت له اعطاء ولا يدري ما المعطى فهى عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد أن المثال هو كلام مع من يثبت له اعطاء غير الدنانير ؟ مع من نفى أن يوجد منه اعطاء .

وكلام السعد (كعبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ، وتكون لقصر القلب عنده (أى فقط كما هى كذلك عند عبد القاهر) ، وذلك فهم البنائي ، ويخالف السعد عبد القاهر في أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة ، أى شيء واحد هو أن يكون مثبتاً للمقدم اعطاء غير الدنانير .

وعبد الحكيم والشرييني قد صرحا بأن العبارة للتقوى لدفع الانكار أو التردد أو لتخصيص المسند اليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب أو افراد أو تعيين ، وهذا تكلف منهما في حملهما كلام السعد على غير ظاهره ، ومخالف للمعروف في القصر فلا بد أن يكون المخاطب مثبتاً للفعل المتعلق بغير ذلك القيد المسند اليه المقدم . . فعلى رأيهما نستنتج أن « هو يعطى الدنانير » أما :

• وهذا الضرب قسمان :

١ - لأنه اما أن يجعل الفعل مطلقا (١) كناية (٢) عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة (٣) .

== (أ) لقصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير وأن غيره يعطى الدنانير .

(ب) لقصر الافراد فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) .

(ج) لقصر التعيين فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير (أى أو غيرها) أو أن غيره يعطى الدنانير (أى غيرها) .

(د) لدفع الإنكار فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطى غير الدنانير .
(هـ) لدفع التردد فالمخاطب بها من يتردد في أنه يعطى الدنانير أو غيرها .

١ - أى من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول .

(٢) وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق ، بناء « على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه « كناية عنه » أى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريقة الكناية .

(٣) قال العصام : « ولابد للمعنى أيضا من قرينة » ، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل لأنه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وإن كانت القرينة وهى مقام المدح فى مثال المصنف غير مانعة ، فالكناية ليس معها قرينة تمنع ارادة المعنى الحقيقى وحينئذ لا يجوز ارادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد مخرج للمجاز اذ لا تجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف . . ولا دلائل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فتقول « فلان يعطى » أى كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا . وقوله « والله يدعو الى =

٢ - أولاً (١) .

== دار السلام == يحتمله . . والحق أن العموم مستفاد من القرائن . وقال الأنباى : قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل فى كلام المصنف لانه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص أى معين .

(١) أى أو لا يجعل ذلك .

وبلاحظ أن عبد القاهر لم يقسم هذا الضرب الى قسمين بل الذى جرى عليه أن هذا الضرب هو القسم الثانى فقط وهو ألا يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أما القسم الآخر وهو أن يجعل كناية فقد جعله من الضرب الثانى لآتى لان له عنده مفعولا مقصودا محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه . . ويقول عبد القاهر : أعلم أن أغراض الناس تختلف فى ذكر الافعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصر على اثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى فى أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . وعلى ذلك قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم الا انه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم الى : جلى لا صنعة فيه مثل اصفت اليه أى اذن ، وحتى تدخله الصنعة فيتنوع :

أ - فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال الا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل الا لان ثبتت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء أو تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب - ونوع آخر وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام الا أنك تطرحه وتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذى مضى وذلك الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هى اليه ومثاله قول عمرو بن معد يكرب : « فلو أن قومي انطقتنى رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

أمنيت المنى وخليت حتى تركت ضمير قلبى مستهما =

الثاني كقول تعالى « قل هل يسئو الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

= وقول طفيل : جرى الله عنا جعفرا . الايات : وقوله تعالى « وما ورد ماء مدين » الآية ، وقول البحتري :

إذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجرتها يبل ولقيانها يشفى

ج - الاضمار على شريطة التفسير أو البيان بعد الإبهام كما يقول الأيضاح ، مثل « ولو شاء لهداكم أجمعين » . . وجعل من هذا الضرب ما حذف لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا

د - ويحذف المفعول لدفع إبهام غير المراد مثل :

وكم ذدت عنى من تحامل حادث وسورة أيام حزن الى العظم

فهذا صنيع عبد القاهر ، اما السكاكى فقد سبق أنه جعل أسباب الحذف فى المفعول عدة أمور منها :

١ - القصد الى التعميم مع الاختصار - والله يدعو الى دار السلام .

٢ - القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم - فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون .

٣ - القصد الى مجرد الاختصار - وهذا الذى بعث الله رسولا - أرنى أنظر اليك - وما ورد ماء مدين الآية - ولو شاء لهداكم أجمعين . ثم قال : ولك أن تنظم « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » فى هذا السلك . ومنه « لو شئت عدت بلاد نجد عودة » البيت .

٤ - الرعاية على الفاصلة مثل : ما ودعك ربك وما قلى .

٥ - استهجان ذكره مثل ما رأيت منه ولا رأى منى الخ .

قال السكاكي (١) : ثم إذا كان المقام خطايا (٢) لا استدلاليا ،
أفاد (٣) العسوم في أفراد الفعل ، بعله ايهام أن القصد الى فرد دون
فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم ، ثم جعل قولهم في المبالغة

(١) ذكر السكاكي في بحث إفادة اللام للاستغراق أنه إذا كان المقام
خطايا لا استدلاليا كقوله ﷺ « المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم »
يحمل المعزب باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعله ايهام أن القصد
الى فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر .
ثم ذكر في بحث حذف المفعول - ص ٩٩ من المفتاح - أنه قد يكون « للقصد
الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى
معنى الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للمبالغة بالطريق المذكور في افادة
اللام للاستغراق » فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » اشارة الى
قوله « ثم إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على
الاستغراق » . . وقول السكاكي « ثم » أى بعد كون الفرض ثبوت اصل
الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) أى يكتفى فيه بمجرد الظن - والاستدلالى ما يطلب فيه اليقين .
(٣) أى المقام أو الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ يفعل الاعطاء
المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطاى على استغراق الاعطاءات
وشمولها بمبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر . لا يقال :
إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الفرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا
أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لانا نقول : لا نسلم ذلك (أى التنافي)
فان عدم كون الشيء معتبرا لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم
مفاد غير مقصود .

قال السيد أاعتذار المذكور ركيك جدا فان المعتبر عند البلاغيين هو
المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصودا لا يعتد
به ولا يعد من خواص التركيب .

ثم قال السيد فالتعميم في أفراد الفعل إذا لم يكن معتبرا مقصودا في
الفرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والاظهر في الاعتذار أن يقال : ان الفيد
العموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطاى وذلك لا ينافي كون
الفرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غاية ما في الباب
أن لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

« فلان يعطى ويمنع ويوصل ويقطع » محتملا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتى ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

والأول (١) كقول البحتري يمدح المعتز بالله ويعرض بالمستعين بالله :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعى (٢)

(١) راجع ١٢٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة في ديوان البحتري ، والمعتز والمستعين من خلفاء بنى العباس . تولى المستعين عرش الخلافة سن ٢٤٨ الى ٢٥٢ هـ ، وتولى المعتز العرش بعده من ٢٥٢ الى ٢٥٥ هـ .

(٢) الشجو : الحزن . العدى : جمع عدو . وقوله أن يرى مبصر من اقامة السبب مقام المسبب لأن الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفى الشجو ونفس الغيظ بل سببهما وعطف « وغيظ » على « شجو » عطف مرادف : و « أن يرى » خير عن شجو حساده . وقد جعل عبد القاهر هذا القسم مقابلا للقسم الذى جعل فيه المتعدى كغير المتعدى ، قال ما نصه : وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ألا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم الى جلى لا صنعة فيه مثل اصفيت اليه اى اذننى ، وخفى تدخله الصنعة وهو يتنوع : فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه اما لجرى ذكر أو دليل حال ، الا انك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم انك لم تذكر ذلك الفعل الا لان تثبت نفس معناه من غير أن تعديه الى شيء أو تعرض فيه بالمفعول ومثاله قول البحتري :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

المعنى - لا محالة - أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع اخباره واوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك انه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ليحصل على معنى شريف وغرض خاص . وقال : أنه يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فاراد أن يقول ، ان محاسن المعتز وفوائده المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصر =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع • يقول : محاسن المدوح وآثاره
لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنها
سبب استحقاقه الامامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور
دلائلها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون فى
الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للامامة
فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها • فجعل كما ترى مطلق الرؤية

= ويعيها سمع حتى يعلم انه المستحق للخلافة • والفرد الوحيد الذى ليس
لأحد أن ينازعه مرتبتها • فأنت ترى حساده وليس شئ اشجى لهم وأغيظ
من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعى ، حتى ليشتمون أن لا يكون فى
الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعى معها كى يخفى استحقاقه لشرف
الامامة فيجدوا بذلك سبيلا الى منازعته اياها - ١٢٠ دلائل - فالخطيب
يخالف عبد القاهر هنا فى أمرين :

١ - أنه يرى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم وعبد القاهر يراه
مما له مفعول مقصود محذوف .

٢ - أنه يجعل الفعل مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بمفعول مخصوص
وعبد القاهر لا يراه كناية • والحق رأى عبد القاهر • والدليل على هذه
الكناية جعلهما خبراً عن الشجى والفيظ • قال الدسوقي وقوله « للدلالة »
علة لجعلهما كنايتين ، أى جعلهما كنايتين ، ولم يصرح بالمفعول المخصوص
من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ ، وهذا جواب عما يقال لا حاجة
الى اعتبار الاطلاق أولاً ثم جعله كناية عن نفسه مقيداً بمفعول مخصوص ،
وهل هذا الاطلاع ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقاً بمفعول مخصوص ،
وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة فى المدح لأنها لا تحصل
الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص
اذا المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤية أو السماع حصلت رؤية
محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حالة هي امتناع الخفاء .

هذا وعبد القاهر لا يجعل فى الفعل فى مثل « يرى مبصر » كناية لأن
الشاعر على رايه يكون قصده من أول الأمر : أن يرى مبصر محاسنه
ولكنه يحذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لا تقع الا عليها .

كناية عن رؤية مجاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره ،
وكقول عمرو بن معد يكرب (١) :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقن ولكن الرماح أجرت (٢)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح اجرار وجبس للألسن.
عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه
وهو أنها أجرتة • وكقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

(١) شاعر مخضرم فارس اليمن قدم على النبي سنة ٩ هـ فأسلم
وشهد القادسية في عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من أبيات في الدلائل ص ١٢٢ :

ولما رايت الخيل زورا كأنها جداول زرع ارسلت فاسبطرت
فجاشت الى النفس أول مرة فردت على مكروها فاستقرت
ظلت كاني للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت
فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقن ولكن الرماح أجرت

قال التبريزي : الاجرار هو شق لسان الفصيل لئلا يرضع أمه ويجعل
فيه عويد . يقول : لو أنهم ابلوا في الحرب بلاء حسنا لمدحتهم وذكرت بلاءهم :
ولكن قصرنا فأجرنا لسانى فما انطلق بمدحهم . وقال الجاحظ (٢/١٥٤)
البيان (:) الجرار عود يعرض في فم الفصيل أو يشق به لسانه لئلا يرضع
أمه فيقول : قومي لم يطعنوا بالرماح فأثنى عليهم ولكنهم فروا فأمسكت
كالفصيل الذى في فمه جرار .

وقد جعل عبد القاهر البيت مثالا لنوع من أنواع حذف مفعول الفعل
(الذى له مفعول مقصود قصده معلوم الا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال
عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر في هذا البيت في أمرين :
١ - أنه ذهب الى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم . ويراى عبد القاهر
منعديا الا أن مفعول محذوف .

٢ - أنه يرى الفعل مطلقا كناية اصطلاحية عن نفسه متعلقا بمفعول
مخصوص بخلاف عبد القاهر .

جزى لله عنا جعفرنا حين أزلت بنا نعلنا فى الواطئين فزلت
أبو أن يسلونا ولو أن أمنا تلاقى الذى لاقوه منا مللت
هم خلطونا بالنفوس وألجأوا الى حجرات أدفات وأظلت

فان الأصل للنتنا وأدفتنا وأظلتنا الا أنه حذف المفعول من هذه
المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية (١) ، فان قلت لا شك أن قوله
« ألجأوا » أصله « ألجأونا » فلاى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت

(١) قال عبد القاهر : ومن بارع ذلك - أى حذف المفعول لتوفر
العناية على اثبات الفعل للفاعل - ونادره ما تجده فى هذه الأبيات ، ثم قال :
ففيها حذف مفعول مقصود قصده فى أربعة مواضع ، قوله : مللت وألجأوا
وأدفات وأظلت ، لأن الأصل : « للنتنا وألجأونا الى حجرات أدفاتنا
وأظلتنا » الا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه فى حد المنتهى ، حتى كان
لا قصد الى مفعول ، وكان الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شىء يقع
عليه ، كما يكون اذا قلت « قد مل فلان » تريد دخله الملل من غير أن
تخص شيئاً ، بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفته ، وتما تقول : هذا
بيت يدفى ويظل ، تريده أنه بهذه الصفة . . . واعلم ان ذلك فى قوله « أجرت »
و « ملت » فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على اثبات
الفعل ، وهى ان تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال
ما يجبر مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم الا خرس شاعرهم فلم
يستطع نطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك اذا قلت « أجرتنى »
لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله ان يجز قضية مستمرة
فى كل شاعر قوم ، بل يجوز أن يوجد مثله فى قوم آخرين فلا يجز شاعرهم ،
وهكذا قوله « ملت » ، يتضمن أن من حكم مثله فى كل أم - العموم
فى الفاعل وهو ضمير الأم ليس مقصوداً إنما هو من مستتبعات التراكيب وقد
ذكره عبد القاهر هنا عرضاً لما فيه من مبالغة وسحر - أن تمل وتسأم
وان المشقة فى ذلك الى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتبهرم به مع ما فى طباع
الامهات من الصبر على المكارة فى مصالح الأولاد ، وذلك أنه وان قال
« امنا » فان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ، ولو قلت « للنتنا »
لم يحتمل لأنه يجرى مجرى أن تقول : لدخلها ما يملها منا ، واذا قلت
« ما يملها » فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم
من كل ابن . وكذلك شأن « حجرات أدفات وأظلت » ، والمعنى : من شأن =

الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا (١) .

الضرب الثاني : أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول (٢) فيجب

= مثلها أن تدفء وتظل ولا يجيء هذا المعنى مع اظهار المفعول ، إذ لا تقول سحرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا ، هذا لغو من الكلام ، فهذه النكتة تجدها مضمومة الى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعول (١٢٢ - ١٢٤ دلائل) . ومن توفير العناية على إثبات الفعل عند عبد القاهر : لما ورد ماء مدين الآية (١٢٤ دلائل) . ومنه أيضا قول البحتري :

إذا بعدت أبلت وان قربت شفت فهجرائها يبلى ولقيائها يشفى

المراد « أبلتنى » و « شفتنى » الا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب اطراحه ، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعاده أن يوجهه ويجلبه وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك حال الشفاء مع القرب (١٢٥ دلائل) .

والظاهر أن هذه المثل كلها عند السكاكى من حذف المفعول لقصد مجرد الاختصار وقد صرح بأن الآية « ولما ورد ماء مدين » من هذا النوع (٩٩ مفتاح) .

(١) وان كان عبد القاهر يجعله متل ما عطف عليه في « توفير العناية على إثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل للضرب الأول السابق وهو ما كان « الغرض فيه إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك » . . وفي مختصر المطول : « ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن . . وفي اندسوقي أن الإطلاق هنا في عبارة المختصر المراد به من غير قصد الى تعلقه بمفعول . وليس المراد به (أى بالإطلاق هنا) هو المراد بالإطلاق السابق . . وهذه ملاحظة لها أهميتها .

تقديره بحسب القرائن (١) .

● حذف المفعول :

ثم حذفه من اللفظ :

١ - اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة (٢) اذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة . كقولك : لو شئت جئت أو لم أجيء ، أى لو شئت المجيء أو عدم المجيء ، فانك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقك المشيئة بشيء ، فيقع في نفسه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فاذا قلت « جئت أو لم أجيء » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله تعالى « فلو شاء لهداكم أجمعين » وقوله تعالى « فإن يشأ الله يختم على قلبك » وقوله تعالى « من يشأ الله يضلله » وقول طرفة :

فإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملوى من القد محصد (٣)

(١) أى الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وإن خاصا فخاص : ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض .

(٢) أى والإرادة ونحوها . اذا وقع شرطا فان الجواب يدل على ذلك المفعول وببينه . وأكثر ما يقع ذلك بعد لو لان مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرها من ادوات الشرط ، وقد يكون مع غيرها استدلالا بشير الجواب .

(٣) أى لو شاء الله تعالى هدايتكم لهداكم اجمعين .

(٤) الارقال : الاسراع . ملوى : مفتول ، وكذلك محصد أى سوط مفتول . القد : الجلد المشقوق ، والبيت في الدلائل ص ١٢٧ وفي المفتاح ص ١٠٠ .

وقال البحتري :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده (١)

وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم مآثر خالد (٢)

فان كان في تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره في نفس السامع وتؤنس به ، يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على الأمير رددت وان شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته ، وعليه قول الشاعر (٣) :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيت عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء
الصاحب ابن عباد :

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا (٤)
فليس منه (٥) ، لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا

(١) العقيق والزود من نجد : موضعان بها . والبيت في ص ١١٠
مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .
(٢) هو للبحتري أيضا . حاتم المراد به حاتم الطائي . خالد هو
خالد بن أصبع التبهاني الذي نزل عليه امرؤ القيس . والبيت في ١٢٦
من الدلائل .

(٣) هو الخزيمى يرثى ابنه ونسبه الدسوقي لأبي لهندم الخزيمى
يرثى ابنه الهندام ، والبيت في ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد في بيت الأيضاح ذكر المفعول « ان أبكى دما » فان تعلق
فعل المشيئة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويانس به .

(٤) البيت في الدلائل ص ١٢٨ .

(٥) هذا رد على المطرزي صاحب ضرام السقط ، وقوله فليس منه
أى ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على
ما ذهب اليه المطرزي من ان المراد لو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا لأن
تعلق المشيئة بكاء التفكير غريب كتعلقها بكاء الدم .

بكيت تفكرا ، ولكنه أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق منى وفى غير
خواطر تجول ، وحتى لو شئت البكاء فسرير جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالمراد
بالبكاء فى الأول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى (١) ، فالثانى لا يصلح
لأن يكون تفسيراً للأول .

٢ - وأما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر ارادة شىء غير
المراد كقول البحتري :

وكم ذدت^(٢) عنى من تحامل حادث وسورة أيام حزن الى العظم
اذ لو قال حزن اللحم لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده
أن الحزن كان فى بعض اللحم ولم ينته الى العظم ، فترك ذكر اللحم

(١) فالمذكور فى جواب لو خلاف الشرط فالبكاء الاول حقيقى والثانى
مجازى فالبكاء الذى اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكير البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكير فلا يصلح ان يكون
تفسيرا للأول وبياناً له كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما أعطيت
درهمين ، كذا فى دلائل الإعجاز . ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم
وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل
ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ، بل انما حذف لغرض آخر
كالاختصار وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا
أى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فيخون من قبيل
ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته . وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على
قوله لم يبق منى السؤوق غير تفكرى يابى هذا المعنى عند التأمل الصادق
لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكير .

(٢) زاد : دفع . سورة الأيام : شدتها وصولتها . كم خبرية مفعول
« ذدت » . ومميزها قوله « من تحامل » . وتحامل فلان على فلان
اذا لم يعدل . حزن : قطع . والشاهد قوله « حزن الى التعظم »
أى حزن اللحم الى العظم فحذف المفعول وهو اللحم لدفع السامع فى أول
الأمر لارادة شىء غير المراد .

ليبرىء السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن
العز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم .

٣ - واما الآية أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل (١)
على صريح لفظه (٢) ، اظهارا لكمال العناية بوقوعه (٣) عليه كقول
البخترى أيضا فى مدح المعتز بالله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا (٤)

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل
اذ كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا
المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعرى لئىما أن يكون أصاب مالا (٥)

فانه أعمل الفعل الأول الذى هو أمد فى صريح لفظ « اللئيم » ،
والثانى الذى هو أرضى فى ضميره ، اذا كان غرضه ايقاع نفي المدح
على اللئيم صريحا دون الارضاء ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت
البخترى قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح ، بترك مواجهته بالتصريح

(١) أى يتضمن اعمال فعل آخر فى صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أى لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أى بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت فى الدلائل ص ١٢٩ . أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف
« مثلا » اذ لو ذكره لكان المناسب « فلم نجد » نظرا الى الكثير وهو
عدم الاظهار فى موضع الاضمار - فيفوت الفرض اعنى ايقاع عدم الوجدان
على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت فى الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من فصيحة طويلة لذى الرمة .
والشاهد فيه اعمال الفعل الاول فى صريح لفظ المفعول واعمال الثانى
فى ضميره الذى هو كناية عنه .

بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فان العقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده .

٤ - واما للقصد الى التعميم فى المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار . كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشربط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل انسان (١) . وعليه قوله تعالى « والله يدعو الى دار السلام » أى يدعو كل أحد .

٥ - واما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل اذا سجدى ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك .

٦ - واما لاستهجان ذكره كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « ما رأيت منه ولا رأى منى » تعنى العورة .

٧ - واما لمجرد الاختصار (٢) ، كقواك « أصغيت اليه » أى

(١) وقرينة العموم فى المفعول المحذوف هى ان المقام مقام المبالغة . وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم فى هذا المثال مبالغة أما العموم فى الآية « والله يدعو الى دار السلام » حقيقة .

(٢) أى من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم يزيد « عند قيام قرينة » وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه « وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن ان حذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم . ومع هذا جار فى سائر الأقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار .

وفى قول المصنف واما للتسميم مع الاختصار بحث ، وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفى رأى ان الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس البلاغة الا من طرف ضئيل .

أدنى ، « وأغضيت عليه » أى بصرى ، ومنه قوله تعالى « أرنى أنظر اليك » أى ذاتك ، وقوله تعالى « أهذا الذى بعث الله رسولا » ، أى بعثه الله ، وقوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » أى أنه لا يماثل ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله . كقوله تعالى « قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شئ » ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ثم ما أتت عليه فى أمر دياتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل . ومما عد السكاكى الحذف فيه لمجرد الاختصار . قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال : ما خطبكما قالتا : لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما (١) » ، والأولى أن يجعل

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيها للنوفر على إثبات الفعل للفاعل أو كما قال السعد : للقصد الى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللزوم ، أو كما قال الخطيب : لاثبات المعنى فى نفسه للشئ على الإطلاق . . قال الخطيب * وهو ظاهر كلام الزمخشرى (فانه قال « ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى انه رحمهما لأنهما كانتا على الديار وهم على السقى ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلا » ، وكذا قولهما « لا نسقى » المقصود منه السقى لا المسقى ، وكلام الزمخشرى على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول فى أربعة مواضع فى الآية ، اذ المعنى يسقون اغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما ، ولا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، ثم انه لا يخفى على ذى بصر انه ليس فى ذلك كله الا أن بترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك الا أن الغرض فى ان يعلم انه كان من الناس فى تلك الحال سقى ومن المرأتين ذود ، وانهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وإنه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى ؟ اغنما أو ابلا أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك انه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر الذود ، ففى حذف المفعول وترك ذكره فائدة جلية ، والغرض لا يصلح الا على =

لأثبت المعنى فى نفسه للشئ على الإطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشري ، فانه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كاتتا على الزياد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم ابل مثلاً ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقى لا المسقى (١) .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل كما فى قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، فانه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر فى الكلام محذوف ، وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم اما الاشارة أو عطف الشئ على نفسه ، لأنه ان كان مسمى أحدهما

= تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكى الحذف فى الآية للاختصار لانصبا الكلام الى أن المراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما . ولا نسقى غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم .

ويتلاقى رأى الخطيب مع رأى الشيخين عبد القاهر والزمخشري ، وأن خالف رأى السكاكى . ولكن السعد قال فى مطلوه : ورأى السكاكى أقرب الى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها السكاكى بعد التأمل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما .

قال السيد : تحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل أو الغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف الى أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول لأن تقديره يؤدى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما - فرضا - لكان الترحم باقيا على حاله . فصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضاف اليهما وألواشى المضاف اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظراً وأوضح معنى .

(١) يرجع السعد فى المطول رأى السكاكى على رأى الزمخشري .

غير مسمى الآخر لزوم الأول ، وإن كان مسماهما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيا ما تسمونه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أى يسمى الأمير . وكما فى قراءة من قرأ وقالت اليهود عزيز ابن الله « الله » بغير تنوين ، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علسين ، كما فى قولنا « زيد بن عمرو قائم » ، فانه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله ، فقليل الكلام « عزيز ابن الله معبودنا » ، وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب انما ينصرفان الى الاسناد لا الى وصف ما يقع فى الكلام موصوفا بصفة كما اذا حكيت عن انسان أنه قال « زيد بن عمرو سيد » ثم كذبه فيه ، لم يكن تكذيبك أن يكون زيد بن عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيدا ، فلو كان التقدير^(١) ما ذكر لكان الانكار راجعا الى أنه معبودهم ، وفيه تفرير أن عزيزا ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . فالقول فى الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل والشرك الى أنهم كانوا يذكرون عزيزا هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه ، انى أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما فهم يقولون أبدا زيد الأمير ، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له اذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزيز فى الآية وجهين : أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجسته وتعريفه كعازر ، والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين^(٢) ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحد ، وكما حكى عن عسارة بن عقيل أنه قرأ « ولا الليل سابق النهار »

(١) أى فى الآية الكريمة « وقالت اليهود » .

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكنين فى الكامل للمبرد ص ١٢٠

ج ١ وص ٢٨٧ من الدلائل .

بحذف التنوين من سابق ونصب النهار ، فقبل له وما تريد ؟ فقال سابق
النهار ، فالمعنى على هذين الوجهين^(١) كالمعنى على اثبات التنوين ، فعزير
مبتدأ وابن الله خبر ، وقال على أصله والله أعلم •

● تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه^(٢) عليه :

فلرد الخطأ فى التعيين^(٣) ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقد أنك
عرفت انسانا وأنه غير زيد وأصاب فى الأول دون الثانى ، وتقول
لتأكيد^(٤) وتقريره زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك^(٥) لا يصح أن يقال :

(١) أى المذكورين أنفا فى حذف التنوين من عزير .

(٢) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والعتال وما أشبه
ذلك .

(٣) أى يكون القصر قصر تعيين أو قلب ، وكذلك يأتى اقصر الأفراد ،
والأولى أن يقال لافادة الاختصاص قلبا كان أو أفرادا أو تعيينا .

(٤) أى لتأكيد هذا الرد . وفى قصر الأفراد نقول « زيد عرفت »
لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيد زيدا عرفت وحده . ورد
الخطأ فى قصرى القلب والأفراد كما يكون فى الخبر يكون فى الانشاء باعتبار
ما تضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا نقول . زيدا أكرم ، وعمرا
لا تكرم ، أمرا ونهيا . هذا وكل خبر يتضمن انشاء فقولك « أكرم زيدا »
يتضمن خبرا هو « زيد مأمور باكرامه » ، والقصر كما يكون فى الخبر يكون
فى الانشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ما تضمنه من الخبر . والحق أن
التخصيص النسبة الى شئ دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع
به التخصيص انشاء وأن كانت خبرية فما وقع به خبر .

(٥) أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد
وقوع الفعل على مفعول ما .

ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، لتناقض دلالتى الأول ^(١) والثانى ، ولا أن تعقب الفعل المنهى باثبات ضده كقولك « ما زيدا ضربت ولكن أكرمته » لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فترده الى الصواب فى الإكرام ، وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده الى الصواب أن تقول ولكن عمرا ، وأما نحو قولك زيدا عرفته : فان قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته فهو من باب التوكيد أعنى تكرير اللفظ ^(٢) وان قدر بعده أى زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص ^(٣) . وأما ^(٤) نحو قوله تعالى « وأما ثمود فهديناهم » فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لامتناع تقدير أما فهدينا ثمود ^(٥) وكذلك اذا قلت بزید مررت أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزید دون غيره ^(٦) .

(١) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك « ولا احدا من الناس » ينفي ذلك ، فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق « ولا احدا » ، نعم لو كان التقديم لفرض آخر غير الاختصاص جاز « ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس » .

(٢) أى اذا قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب أى عرفت زيدا عرفته .

(٣) لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين : التأكيد والتخصيص فالرجوع فى التعيين الى القرائن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا « زيدا عرفت » لما فيه من تكرار الاسناد المفيد لتأكيد الجملة .

(٤) هذا نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ٩٧ .

(٥) أى لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو : أما فهدينا ثمود ، لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا هديناهم بتقديم المفعول . وفى كون هذا التقديم الحاصل مع اما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول : أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته .

(٦) فالمثال هو مثل « زيدا عرفت » فى إفادة الاختصاص .

والتخصيص^(١) فى غالب الأمر لازم للتقديم^(٢) ولذلك يقال فى قوله تعالى « اياك نعبد واياك نستعين » معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفى قوله تعالى « ان كنتم اياه تعبدون » معناه ان كنتم تخصصونه بالعبادة وفى قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » ، آخرت صلبة الشهادة^(٣) فى الأول وقدمت فى الثانى^(٤) ، لأن الغرض فى الأول اثبات شهادتهم على الأمم وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفى قوله تعالى « لالى الله تحشرون » معناه اليه لا الى غيره ، وفى قوله تعالى « وأرسلناك للناس رسولا » معناه لجميع الناس من العرب والعجم على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم البعض على أنه^(٥) للعهد أى للعرب ، لا لمسمى الناس على أنه للبعض . ثلثا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى اختصاصه بالانس دون الجن لانحصار من يتصور الارسال اليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شئ من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمتقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم « للناس » على « رسولا » مفيدا لنفى

(١) هو نص كلام السكاكى ص ١٠١ المفتاح .

(٢) أى تقديم ما حقه التأخير أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الدوق : وإنما قال « غالبا » لأن اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام وللتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام .

(٣) وهى « على الناس » .

(٤) حيث قال تعالى « عليكم شهيدا » .

(٥) أى التعريف .

كونه رسولا لبعضهم^(١) خاصة لأنه هو المقابل لجميع الناس ،
لا لبعضهم^(٢) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

وكذلك يذهب^(٣) فى معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوقنون »
الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب - فيما يقولون من
« أنه لا يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى وأنه لا تسهم النار
فيها الا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة
الا بالنسيم والأرواح العبقة والسماع اللذيذ » - ليست بالآخرة ،
وإيقانهم بشئها ليس من الايقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شئ ،
أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

وفى تقديم فى جميع ذلك^(٤) وراء التخصيص^(٥) اهتماما
بشأن المقدم^(٦) ، ولهذا قدر المحذوف فى قوله « باسم الله »
مؤخرا^(٧) وأورد قوله تعالى « اقرأ باسم ربك » ، فإن الفعل فيه
مقدم^(٨) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها اول سورة

(١) أى وهم قومه .

(٢) لأنه لا يتصور ارساله لبعض منهم حتى ينفى عنهم .

(٣) وهو نص كلام السكاكى فى المفتاح ص ١٠١ - وكل هذا وكثير
غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب انه منقول عن السكاكى .

(٤) أى فى جميع صور التخصيص .

(٥) أى بعده .

(٦) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى .

(٧) بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص بالاهتمام ، لأن المشركين
تأنوا يبدءون بأسماء العزى ، فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء
بالاهتمام والرد عليهم .

(٨) يعنى لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر
الفعل ويقدم « باسم ربك » لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته .

نزلت (١) ، وأجاب السكاكي بأنه باسم ربك متعلق باقراً الثاني (٢) ومعنى الأول (٣) أفعال القراءة وأوجدتها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع يعنى إذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

● تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (٤) :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض : فهو اما لأن أصله (٥) ، التقديم (١) ولا مقتضى للمعول عنه (٦) كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو أعطيت زيدا درهما (٨) واما لأن ذكره أهم والعناية به أتم (٩) ، فيقدم المفعول

-
- (١) وهذا جواب الزسختري . فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه .
(٢) أى هو مفعول اقرا الذى بعده .
(٣) أى لفظ آقرا الأول .

(٤) المراد بالمعول ما يرتبط بالفعل في الجملة الشامل للمسند اليه ولو كان الباب للمعولات التى هى غير المسند اليه . وراجع هذا البحث في المفتاح ص ١٠٢ .

- (٥) أى أصل ذلك البعض المقدم .
(٦) أى على البعض الآخر المؤخر .
(٧) أى عن الأصل .

(٨) فتقديم الفاعل على المفعول لأنه عمدة في الكلام وحقه ان يلى الفعل : وتقديم المفعول الأول على الثاني في نحو اعطيت ريذا درهما لأن المفعول الأول فيه أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاطـى أى آخذ للعطاء .

(٩) جعل الأهمية ههنا قسيمه لكون الأصل التقديم ، وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره .

وذكر عبد القاهر أنه ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كانت أهم « ، فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة لاعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض .

على الفاعل اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجى فلان » ، اذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وانما الذى يريدون تعلمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويفهم الفاعل على المفعول اذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ولا وقوعه على من وقع عليه كما اذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول « قتل فلان رجلا » بتقديم القاتل . لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل نذوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه . وعليه قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياهم ﴾ ، قدم المخاطبين فى الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب فى الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى من املاق فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم . فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل قوله خشية املاق فإن الخشية انما تكون ما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

واما لأن فى التأخير اخلافا :

بيان المعنى كقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ابمانه » ، فانه لو أخر « من آل فرعون » عن ((يكتم ابمانه)) لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون (١) .

(١) الحاصل انه ذكر للرجل ثلاثة اوصاف ، وقدم الأول منها اعنى « مؤمن » لكونه أشرف ، ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المقصود .

أو بالتناسب كراية الفاصلة نحو « فأوجس في نفسه خيفة موسى » (١) .

وأما لأعتبار آخر مناسب (٢) .

وقسم السكاكى التقديم للعناية مطلقا (٣) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المعروف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف ، وكذا الحال المعروف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فإن أصله التقديم على معيوله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وإن زيدا عارف ، وكالفاعل فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له مستلئا من الغضب ، وامتلأ الاناء ماء ، وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو فى حكم الفاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة ، وكالمفعول المتعدى اليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدى اليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديسه والاعتناء بشأفه :

١ - لكونه فى نفسه نصب عينك ، والتفات خاطر كاليه فى التزايد

(١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان نواصل الآى على الألف .

(٢) ومن ذلك افادة الاختصاص كما ذهب اليه ابن الاثير فى نحو جاء راكبا وخالفه فيه الجمهور .

(٣) أى سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تتمنى ؟ نقول « وجهه الحبيب (١) أتمنى » • وعليه قوله (٢) تعالى « وجعلوا لله شركاء » أى على القول بأن لله شركاء مفعولا جعلوا •

٢ - أو لعارض يورثه ذلك (٣) كما إذا قوهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر اليه (٤) ينتظر أن تذكره ، فيبرز فى معرض أمر ينجدد فى شأنه ، القاضى ساعة فساعة ، فستى تجد له مجالا للذكر صاحا أو ردتة ، نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، قدم فيه المجرور (٥) لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل • من اصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا فى فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها فطر داب أم قاص منبت خير . منتظرا للمام الحديث (٦) به بخلاف ، ما فى سورة القصص أو كما اذا وعدت ما تبعد (٧) وقوعه من جهتين ، احدهما أدخل فى تبعيده من الأخرى فانك حال التفات خاطرك الى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتا فى انكارك اياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع انكاره بدون القصد اليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد اليه والاعتناء بذكره . فالبلاغة توجب أنك اذا أنكرت تقول فى الأول « شيء » حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنى يكون ؟ لقد وعدت هذا

(١) بتقديم المفعول على الفعل .

(٢) والشاهد تقديم اسم الجلالة هنا وتقديم وجه الحبيب فى المثال السابق لأن ذكرهما أهم لكونهما فى نفسها نصب عينك - راجع ٢٢١ الدلائل : ١٠٣ المفتاح .

(٣) اسم الإشارة يرجع الى كونه نصب عينك .

(٤) أى الى المفعول الذى يجب تقديمه .

(٥) أى على الفاعل وهو « رجل » .

(٦) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما فى سورة القصص « وجاء رجل من أقصى المدينة » فانه ليس فيه ذلك العارض .
(٧) فى المفتاح « تستبعد » .

أنا وأبى وجدى فتقدم المنكر^(١) على المرفوع ، وفى الثانى « لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتؤخر : وعليه قوله تعالى فى سورة النمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى فى سورة المؤمنین « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فان ما قبل الأولى « اذا كنا ترابا وآباؤنا أننا لمخرجون » ، وما قبل الثانية « ا اذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث *

٣ - أو كما اذا عرفت فى التأخير مانعا^(٢) كما فى قوله تعالى فى سورة المؤمنین « وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المجرور^(٣) على الوصف^(٤) ، لأنه لو آخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف بنسب ما يدخل فى صلة الموصول وتتامه « وأترفناهم فى الحياة الدنيا » لاحتصل أن يكون^(٥) من صلة الدنيا «^(٦) واشتبه الأمر فى القائلين أنهم من قومه أم لا بخلاف قوله تعالى فى موضع آخر منها : فقال الملأ الذين كفروا من قومه * فانه جاء على الأصل لعدم المانع * وكما فى قوله تعالى فى سورة طه آمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى فى سورة الشعراء : رب موسى وهرون * (انتهى كلام السكاكى) * . وفيما ذكره نظر من وجوه *

-
- (١) وهو « هذا » لأنه راجع الى منكر وهو شيء . وربما كانت « المنكر » من الإنكار .
 (٢) أى مثل الإخلال بالمقصود .
 (٣) وهو « من قومه » .
 (٤) وهو « الذين » .
 (٥) أى « من قومه » .
 (٦) لأنها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما ، والدنو يتعدى بمن .

أحدهما : أنه جعل تقديم لله على شركاء العناية والاهتمام وليس كذلك ، فإن الآية مسوقة للانكار التويخي ، فيستنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله منكراً من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فروق بين التلاوة وعكسها (١) . وقد علم بهذا أن كل فعل متعدد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر ، إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه (٢) بالعناية .

وثانيهما : أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني ، وليساً منه (٣) .

وثالثهما : أن تعلق من قومه بـ « الدنيا » على تقدير تأخره غير معقولا إلا على وجه بعيد (٤) .



(١) أي لا فرق بين تقديم « لله » وتأخيره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله أهم وإيراده في الذكر أهم لكونه في نفسه نصب بين المؤمن - ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره .

(٣) أجيب عن هذا الاعتراض بالمنع فإن الاحتراز المذكور امر عارض أوجب - لما تقدم - أن يكون نصب العين .

(٤) أي أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وأن كان صحيحاً من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من حياة قوم نوح أي كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل (١)

١ - الفعل المتعدي علامته في عرف النحويين صحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسع بحذف الجار أو صحة ان يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (أي مستغن عن حرف الجر) باطراد (لاخراج تسريون الديار اذ يصح صوغ اسم مفعول منها فيقال : الديار مسرورة لكن لا باطراد) .. وما سوى المتعدي فلازم . أو نقول المتعدي ما يصل الى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصرا . والأصل سبق الفاعل في المعنى ويلزم الأسفل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثاني محصورا كما أعطيت الا زيدا أو ظاهرا والأول ضمير متصل مثل « انا اعطيناك الكوثر » .. وقد يجب تقديم المفعول في ذلك اذا كان الفاعل في المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدراهم الا زيدا أو ظاهرا والثاني ضمير متصلا مثل الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثاني مثل أسكنت ابدار بانيتها . وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصارا أو اقتصارا - لا يقال : حذفه للاقتصار لا يأتي في المفعول به لأن الفعل المتعدي يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل ، لأننا نقول المراد دليل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا .. ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانين ووافقهم المعنى على أنه لا مفعول له أصلا وعبرة المعنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بسجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا اليه فعل كوين عام فيقال : حصل حريق ، وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه « ربى

(١) هذه البحوث بقلم محمد خفاجى .

الذى يحيى ويميت » ، وتارة يقصد اسناد الفعل الى داعله وتعليقه
بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذى لم يذكر مفعوله قيل له محذوف
نحو « ما ودعك ربك وما قلى » - وحذف المفعول لغرض لفظي
كتناسب الفواصل مثل ما ودعك ربك وما قلى وكالايجاز مثل فان
لم تفعلوا وان تفعلوا ، أو لغرض معنوي كاحتقاره مثل كتب الله
لأغلبين أى الكافرين أو استهجان التصريح به مثل قول عائشة :
ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه
أو الخوف منه .

ويقول السكاكي : « واعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات
مجموعها راجع الى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم
والتأخير ، فلا بد من التكلم هناك وعلى الخصوص فى تقييده - أعنى
الفعل - بالقيود الشرطية ، فتقول : أما الترك فلا يتوجه الى فاعله
كما عرف فى علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل أو الى غير الفاعل ،
لكنه لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فى المفعول به كما ستقف عليه (١) .
ثم تكلم السكاكى على الحالة المقتضية لترك الفعل (٢) ، وعلى الحالة
المقتضية لاثباته (٣) - ثم تكلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله (٤) -
ثم تكلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

١ - فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل :
هو عرف .

وثانيها أن يقيم بينه وبين غير ذلك مثل : زيدا عرفت .

وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كنحو : عرف زيد عمرا وعرف
عمرا زيدا .

(٢) ٩٧ - ٩٩ المرجع .
(٤) ٩٩ - ١٠٠ المرجع .

(١) ٩٧ المفتاح .
(٣) ٩٩ المرجع .

وذكر السكاكي الأحوال التي تقتضى كل واحد (١) منها ، كما تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهرا (٢) ، وبسط الكلام على الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط (٣) :

١ - المذكور فى باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هى :

(أ) نكات حذف المفعول به •

(ب) نكات تقديمه على الفعل - لافادة الاختصاص قلبا كان أو افرادا أو تعيينا ، ويفيد التقديم وراء التخصيص انما ما بشأن المقدم •

(ج) نكات تقديم بعض معمولاته على بعض •

هذه هى عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » . فقوله « أحوال متعلقات الفعل » أى بعض هذه الأحوال الخاصة بمتعلقات الفعل وهى الثلاثة الأحوال التى أشرنا إليها ، هكذا قال السعد ولكن العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض استغناء عن ذكر الباقي بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريان الباقي فيها (أى فى المتعلقات) كما نبه الخطيب عليه فى التنبيه السابق ، وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حبث لم يذكر الا البعض كما ذهب اليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكون وهما أو كيف لا يكون كما ذكرنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن (فن المعانى) فى الأبواب الثمانية •

وقال السبكي : هذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول • وذكر الفاعل فيه نظر :

(١) ١٠٠ - ١٠٤ المرجع •

(٢) ١٠٠ المرجع •

(٣) ١٠٤ المفتاح •

(أ) لأنه مسند إليه فذكره في باب المسند إليه أليق .

(ب) ثم الأحوال التي يريد بها هنا الذكر والترك والتقديم والتأخير ، والترك لا يأتي في الفاعل لأنه لا يحذف . ولكن قال العصام : إن المتعلق في عرف العربية كأنه مختص بسا سوي الفاعل ، ولهذا قال نلبسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق .

وقال أيضا : ينبغي أن يقول : أحوال متعلقات الفعل وما في معناه مما يعمل عمله . . وقال أيضا : المتكلم : تارة يريد الإخبار عن الفعل أى الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس في هذا التركيب شيء من متعلقات الضرب — وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الإخبار به فيذكر فاعله أبدا عند البصريين إلا في مواضع مستثناة ، ويجوز الحذف عند الكسائي . . . ثم إن كان متعديا : فتارة يقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الإخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله فهو على ضربين :

(أ) أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق . الخ ، فالمتعدى حينئذ كاللازم فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار بتعلقه بالمفعول ولا يقدر لأن المقدر كالمذكور . . وهذا القسم لا يتأتى في الفاعل بل متى ذكر الفعل الصناعي وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه . . ثم قال السبكي : وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة . . ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعل إطلاق الفعل كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة ، أو لا يجعل كذلك .

(ب) أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر بحسب القرائن .

٣ — وفي لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أى أحوال

الأمر المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق والمفعول مثلا متعلق أى متشبه وهذا هو الأحسن ووجه أوليته أن المنداعيل وما الحى به معموله والفعل عاهل فيها وتكون المفعول لضعفه متعلقا انسب لأن المتعلق هو المتشبه وهو أضعف من التشبه به فالتعلق هو التشبه والتشبه بالكسر هو المفعول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي فهذا لما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا •

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العصام ، لوجهين . فالوجه الأول ذكره عبد الحكيم • وهو ابن الفتح نظرا إلى أن الحدث الذى يدس عليه الفعل يتعلق بها كما فى الكافية : المتعدى ما يتوقف فيه على متعلق ، ولذلك قال العصام : « انه اسم مفعول على ما فى الرضى » - والوجه الثانى أن الفتح جائز بالكسر لأن كلا من أنفعل والمفعول متعلق بالآخر وهذا الوجه ذكره الدسوقي •• هذا ويقول عبد القاهر . « وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو نرفا أو مفعولا معه أو له أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المنعوت وذلك فى خبر كان وأخواتها والحال والتيسير ومنه الاسم المتشبه على الاستثناء » ، وهذا يرجح كسر اللام ••• ويقول السكاكى : اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضا يرجح الكسر •

٤ - ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تهيد للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقي يرى أن المصنف قد ذكر مقدمة للمطلب الأول (الذى هو نكات حذف المفعول به) بقوله : « الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف اما للبيان الخ » ، فقوله : ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة ، الا أن الدسوقي عاد فذكر - فى تعليقه على قول السعد : « ومهد لذلك مقدمة » - أن قوله « الفعل مع المفعول » الى قوله « لا افادة وقوعه مطلقا » توطئه لبحث حذف المفعول به •

البلاغة والتجديد

١ - البلاغة العربية مدينة في نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ولمثابرة الرواة والنقاد والباحثين في أصول البيان العربي ، مع الأثر القذ الذي أحدثه الكتاب والشعراء والأدباء في القرن الثاني والثالث الهجري . . . ولقد تلاحقت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبدلت الأفكار ، في عواصم العلم والثقافة في العالم الاسلامي القديم ، على أيدي العرب الذين نبغوا في اللغات الأجنبية ، والموالي الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والمترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الاسلامية الأصيلة . . . كان خلف لا يشق له غبار في صناعة النقد « لنفاذه فيها وحذقه بها واجادته لها » (١) . وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجوده قريحته وصحة نقده للشعر (٢) ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاهبه (٣) . وكان الجاحظ (٤) يرى أن بشارا زعيم المولدين . ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن المديبر وابن المعتز ، فكان لجهودهم أثر كبير في نشأة البلاغة وفمو البحث في أصول البيان .

ولا ننسى جهود طائفة أخرى من العلماء في إثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هي جماعة العلماء الذين شغلوا بالبحث في اعجاز القرآن الكريم وتفهم أسرار هذا الاعجاز والتأليف فيه ، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسواهما من أئمة المعتزلة وفحولهم . . . وعلى أيدي قدماء وأبى هلال والآمدي والقاضي الجرجاني وغيرهم من أفذاذ النقاد في القرن الرابع الهجري ، نرى البحث البلاغي ينمو ويقوى ويزدهر . . . ثم تلاهم الباقلاني وابن سنان وابن رشيق من علماء النقد والبيان .

(٢) ٢٠٧ طبقات ابن سلام .
(٤) ١/٩١ العمدة .

(١) ١/١٩٧ العمدة .
(٣) ٣/٢٣ الاغانى .

ولقد لمعت عبقرية عبد القاهر الجرجاني - المتوفى عام ٤٧١ هـ - في هذا العهد ، وكان مظهر هذه العبقرية للساحة كتابان جليلان ألفهما قبل وفاته بقليل هما « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » اللذان يعدان حتى اليوم أصلاً ضخماً من أصول البيان وبحوث البلاغة والنقد والموازنة . . . وبعد عبد القاهر انطفأ السراج ، وذبل العمود ، وأصبحت الأذواق بالعي والعجز كما أصيبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال . . . وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة السكاكي بعقليته المنطقية وذوقه الأعجمي ، فأحال البلاغة الى جلد عقيم في الألفاظ والأساليب ، وإلى قواعد جافة بلا صلة لها بالذوق ولا بالحياة ، وكثر تلاميذ السكاكي . وانتشر مذهبه في البلاغة الذي يمثل القسم الثالث من كتابه « المفتاح » ، والذي عنى فيه بالقشور لا باللباب وبالتوافه لا بالحقائق ، ولا تزال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمة على أصول مذهب السكاكي وتلاميذه وحده دون سواه .

٢ - ولقد نهض جماعة من أدبائنا يدعون الى التجديد في البلاغة ، فمن قائل : ابن الكتب القديمة يجب أن تحل محلها كتب أخرى مؤلفة على النهج الحديث ، ومن دعا الى تلقيح البلاغة العربية بأصول الدراسات البلاغية في شتى اللغات الحديثة الأوروبية ، ومن فاهجين مناهج العرب في بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين الى مذاهب البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة وأبي هلال . . . وهكذا تعددت الآراء وتخاصمت الأفكار ، في التجديد في البلاغة ، وبيان كيف يكون هذا التجديد ، على أن أذواق علمائنا المعاصرين وأدبائنا المشهورين لا تكاد تساعد على الوصول الى هدف أو غاية ينشدها المشفقون على البلاغة العربية اليوم . . . والذين يحاولون التجديد فيها يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقظة فكرية أو المام ما بتراثنا القديم الخالد في البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغي والنقد البياني ما قرأناه في مجلة

الأزهر - عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ - بعنوان «علوم البلاغة في الميزان» للأستاذ المرحوم محمد عرفة ، وقد اتجه الكاتب الى اثاره الملكات ، وتنشيط الأفكار ، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد والاستنتاج والكشف ، وحفز الهمم للبحث والابتكار . . . وهي محاولة تجديدية قوية في سبيل التجديد البلاغي المنشود . . . وأول فقرة في هذا البحث هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ، فلقد عرض عبد القاهر الجرجاني للحذف ومكانه من البلاغة دون أن يبين سبب هذا الحسن والأحسان وسر هذا الجمال البياني الأخاذ . . . وجاء السكاكي والخطيب وتلاميذهم فجعلوا الحذف في موضعه كالذكر في موضعه ، لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ، وآبوا أن يكون الحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة ويوجدانها ، ثم ظلوا الحذف يعلل متكلفه لا صلة بينها وبين أحكام الذوق الأدبي السليم . . . ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف وبلاغته بأسباب نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب دفعة ، والجدة التي تراها في أسلوب الحذف . . . ومنها أن المحذوف تدل عليه القرائن فاذا ذكر كان ثقيلًا في موضعه لأنه تعريف لما عرف وبيان لما بين ، فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات النفس الانسانية . .

ومن البحوث التي أثارها الأستاذ : أسلوب التجريد وتحليل ألوان جماله وسر هذا الجمال ، بعيدا عن تكلف القدماء البغيض وتأويلهم المصنوع . . . وكذلك عرض لأسلوب . . . رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادرا ، وسمعت سحبان ، وما أشبه ذلك مما أوله البلاغيون فجعلوا حاتما هنا كأنه موضوع للجواد ، فأتزعوه من معناه وهو العلمية على الرجل المعروف من طيء ، وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله في غير المتعارف استعمالا في غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة . . . وهو يبحث ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصول الى التصواب

في أمره ، حيث يرى أن المراد هنا تشبيه هذا الكريم بحاتم في جوده ،
فحاتم باق على معناه دون تغيير أو تبديل ♦

ابن القيم ليس كله صواباً ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ،
وفيه الخطأ ، وفيه سوى ذلك ألوان من القصور العلمي الذي يجب
ملافاً ، فما أجدنا في الأزهر بتجديد البحث والدراسة في أصول
بلاغتنا ، وفي مذاهب البيان وأسراره ♦

* * *

المبرد وأثره في البيان العربي

١ - المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش في القرن الثالث (٢١٠ - ٢٨٥ هـ) يخدم اللغة والثقافة ، ويدرس مذهبه في النحو وآراءه فيه لتلاميذه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ، حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحاة وإمام العربية وقطبها .. وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الكامل ، الذي يعد من أهم مصادر الأدب العربي وضمنه آراءه في الأدب والنقد والبيان ، وأشار فيه إلى بعض آرائه في النحو العربي ودراسته .. وكتاب الكامل مجموعة كبيرة من الأدب العربي ، شعره ونثره ، في العصر الجاهلي والإسلامي والأموي وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب ، وأضاف إليها شروحا وتعليقات وتفسيرات وتوجيهات قيمة في دراسة الأدب العربي ونحن لا يعنيها هنا إلا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان في كتاب « الكامل للمبرد » لنبين أثره في هذا الميدان .

٢ - والبيان العربي أوقل البلاغة العربية دراسة لأصول التعبير والأداء والذوق الأدبي في اللغة العربية .

وقد ساعد على انضاج هذه الدراسات مجهود العلماء المتواصل إلى آخر القرن الثالث الهجري ، في كشف أسرار البلاغة العربية ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن مجهود هؤلاء كان مفردا موزعا على المناسبات ، يأتي عرضا حين تحليل بيت أو ذكر قصيدة ، وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم في بدء نواة هذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والتبيين .. ثم جاء المبرد ، وألف كتابه « الكامل » ، فجاء فيه عرض لكثير من الآراء في البيان والبلاغة ، بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضها الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالجاحظ وابن قتيبة وسواهما . هذا فضلا عن أنه ألف كتاب « قواعد الشعر »

وكتاب « البلاغة ^(١) » مما لا شك في تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة في مرحلة نشأتها الأولى .

٣ - ونحن نشير هنا الى أهم هذه الآراء التي وردت في « الكامل » :

(أ) أشار المبرد الى أسلوب القلب ^(٢) في كامله ، وذهب الى جوازه في الكلام للاختصار اذا لم يدخله نبس ^(٣) ، وعلى نهج المبرد في ذلك سار ابن فارس في الصاحبي ^(٤) ، ويسمى قدامة هذا الأسلوب « المقلوب » ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا ^(٥) . وأشار المبرد في « الكامل » الى أسلوب « الالتفات ^(٦) » . قال : « والعرب تترك مخاطبة الغائب الى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب » ^(٦) . وقد سبق أبو زيد في « جوهرة أشعار العرب » المبرد الى ذكر هذا الأسلوب ^(٧) وسار على نهجه ابن فارس ^(٨) .

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تألف القوافي ^(٩) . وهو روح كلام الجاحظ الذي عرف السجع بأنه الكلام المزدوج على غير وزن ^(١٠) . والسجع يذكره أرسطو في خطبته ويوجب أن « يكون كل واحد من المصارع مسوقا الى المصراع الذي

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم .

(٢) ١/٢١٧ الكامل للمبرد ، وص ٣٨ من كتاب ما اتفق لفظه واختلف

معناه من القرآن الكريم للمبرد .

(٣) ص ١٧٣ / الصاحبي في فقه اللغة العربية .

(٤) ١٣٠ نقد الشعر .

(٥) ١/٢٧١ و ٢/٣٠ الكامل للمبرد .

(٦) ٢/٣٠ الكامل .

(٧) ص ٣ الجوهرة ط ١٩٢٦ .

(٨) ١٧٢ الصاحبي .

(٩) ١/٣٨٢ الكامل .

(١٠) ١/١٣٣ البيان والتبيين ط ١٩٢٧

يليه والذي انما يتم به المعنى «^(١) ويذكر الجاحظ آراء رجال البيان في السجع وأثر المطبوع منه «^(٢) ، كما أشار الجاحظ الى الازدواج «^(٣) . ويذكر مؤلف نقد النثر أن « من أوصاف البلاغة السجع في موضعه وعند سباح القريحة به وإن يكمن في بعض الكلام لا في جميعه » «^(٤) .

(ب) وقسم المبرد في « كامله » الكلام الى الاختصار المفهم والالطاف المفنم ، وقال : « وقد يقع الالساء الى الشيء فيغنى عند ذوى الألباب وإن قيل بل الكلام القبيح في الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يفتخر السوء للحسن والبعيد للقريب «^(٥) .

(ج) ويشير المبرد الى التقيد اللفظي في بيت الفرزدق :

وما مثله في الناس الا مسلكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

ويشرح البيت وينقده «^(٦) .

(و) ويشير الى أسلوب الاستعارة التمثيلية في قولك « فلان عليه دين أو ركبته دين » تريد ان الدين علاه وقهره «^(٧) ، ويذكر مثالا للتمثيل نقوله تعالى « والسموات مطويات بيمينه » وسواه «^(٨) . ويشير الى مثل للاستعارة ويحللها «^(٩) ، ويشير أيضا الى الاستعارة «^(١٠) ويقول : « والعرب تستعير من بعض لبعض » «^(١١) . وقد سبقه

(١) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا .

(٢) ١/١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين .

(٣) ٢/٩٦ و ٣/١٦ البيان .

(٤) ١٠٧ نقد النثر .

(٥) ١/١٧ الكامل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ .

(٦) ص ١٨ / ١ الكامل .

(٧) ١/٢٤ المرجع .

(٨) ١/٧٦ المرجع .

(٩) ١/٣٧ الكامل .

(١٠) ١/٥٧ المرجع .

(١١) ١٦٧ ج ١ المرجع .

الجاحظ بتعريف الاستعارة^(١) الذى هو روح تعريف المبرد .. ويحلل المبرد فى الكامل مثلاً من امثلة التجريد^(٢) .. ويشير الى اسلوب اللف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين ثم نرمى بتفسيرهما جملة ، ثقة بأن السامع يرد الى كل خبره الخ »^(٣) ، وسار على نهجه الصاحبى^(٤) . وقدامة يسمى ذلك صحة التفسير^(٥) .. ويشير المبرد الى مثل للكناية الاصطلاحية^(٦) ، ويسمىها ابن فارس فى الصاحبى الايساء^(٧) . ويقسم الكلام الى مصرع وما يكنى عنه بغيره وما يقع مثلاً فيكون ابلغ فى الوصف ، ويذكر أقسام الكناية^(٨) ، وإن كان المبرد يقصد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية وكذلك فعل ابن فارس فى الصاحبى^(٩) .. ويشير المبرد الى أسلوب التغليب : كالتقيرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى بكر وعمر^(١٠) .

(هـ) ويذكر أيضاً بيتين للقتال الكلابى ويقول : ابيت الثانى توكيد للأول^(١١) . وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحد أشار الى سبب من أسبابه قبل المبرد ، وإن كان الجاحظ قد أشار الى الفصل والوصل ومكاتهما فى البلاغة^(١٢) .. ويشير المبرد الى ورود همزة الاستفهام^(١٣) للتقرير ويذكر افراط الشعراء فى مثل من الشعر^(١٤) . وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ الى الإشارة الى مثل الافراط من شعر الشعراء وذلك فى كتابه « الشعر والشعراء » .

- (١) ١١٤ ج ١ البيان والنبين .
- (٢) ٣٥ و ١/٢٦ الكامل . (٣) ١/٧٥ المرجع .
- (٤) ٢٠٦ الصاحبى . (٥) ٨١ نقد الشعر .
- (٦) ٧٧ و ١/١١٦ ، ٩٢ و ٢/٢٨١ الكامل للمبرد :
- (٧) ٢١٠ الصاحبى . (٨) ٥ و ٦ ج ٢ الكامل .
- (٩) ٢١٨ و ٢١٩ الصاحبى (١٠) ١/٨٤ الكامل .
- (١١) ١/١٢٥ الكامل ، و ٢٣ وما بعدها من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ .
- (١٢) ١/٧٦ البيان والتبيين .
- (١٣) ١/٣٥ الكامل .
- (١٤) ١/١٧٣ و ٢/٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٢/٨٧ الكامل .

(و) ويشير المبرد الى مثل للسجاز المرسل ^(١) . وفى ادب الكاتب لابن فتيحة باب سماء « باب تويل كلام من كلام الناس مسجع » ^(٢) ذكر فيه مثلاً كثيرة للسجاز المرسل . ويشير المبرد الى مثل من أمثلة المجاز العقلي ^(٣) . ويحلل قول الشاعر « متقلدا سيفاً ورمحاً » ومثلاً أخرى تشبّهه ^(٤) . وهذه المثل يجوز ان تكون من أسلوب المشاكلة الذى سبق المبرد الى تقريره . ويشير الى التشبيه ^(٥) ، ويعقد له باباً يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم » ^(٦) . وقد أفاض المبرد فى استطراد فى ذكر ما يستجد من التشبيه فى شعر القدماء والمحدثين وحل ما أتى به ذاكراً كثيراً من أصول التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه انما ينظر الى التشبيه من حيث وقع ^(٧) . ويذكر كثرة التشبيه فى الكلام ^(٨) . ويشرح التشبيه فى الآية الكريمة « طلعا كأنه رؤوس الشياطين » شرحاً وافياً ^(٩) . ويذكر أقسام التشبيه : المفرط والمصيب والمقارب والبعيد ^(١٠) ، وأن منه تشبيه شئ فى حالته بشيئين مختلفين ^(١١) كقول امرئ القيس :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها الضاب والحشف البالى

الى ما سوى ذلك من بحوثه فى باب التشبيه الذى شرح فيه أسراراً وبين ألوانه وفصل القول فى كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبى وهو أصل عظيم لدراسة التشبيه عند البيهقيين - ويذكر المطابقة ^(١٢) . وبعض عيوب البيان كاللحن وفساد

(١) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٢/٦٨ الكامل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد .

(٢) ٢٦ - ٣٤ أدب الكاتب .

(٣) ٧٩ و ١٢٨ و ١/١٦٨ ، و ٢٢٨ و ٢/٢٤٩ الكامل .

(٤) ١/٢١٨ الكامل . (٥) ١/٢٤٦ الكامل .

(٦) ٣٥ - ٢/١٠١ الكامل . (٧) ٢/٤٧ الكامل .

(٨) ٦٩ و ٢/٩٠ المرجع . (٩) ٦٩ و ٧٠ ج ٢ الكامل .

(١٠) ٢/٨٧ الكامل . (١١) ٢/٣٥ الكامل .

(١٢) ١/٢٤١ الكامل .

الملكات (١) واللكنة (٢) وكالاتعانة ويعرفها بأنها أن يدخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع اليه ليصحح وزنا ان كان في شعر وليتذكر ما بعده ان كان في ثر (٣) . وفي خطابة أرسطو « ومن الأشياء المفسدة لرواق النظم ادخال كلام في كلام وهو الاعتراض الطويل بين الكلام المتصل بعضه ببعض (٤) ، ويشير العتابي الشاعر الى الاستعانة ويشرحها (٥) بسا لا يخرج عن كلام المبرد ، ويذكر قدامة أن من نعوت الكلام ألا يكون الوزن قد اضطر الى ادخال معنى ليس الغرض في الشعر محتاجا اليه حتى اذا حذف لم تنقص الدلالة لحذفه (٦) ويذكر المعازلة وأن ثعلبا عرفها بأنها مداخلة الشيء في الشيء (٧) ، ويذكر الحشو ويجعله من عيوب الكلام ويعرفه بأنه أن يجيء البيت بلفظ لا يحتاج اليه لاقامة الوزن (٨) . . الى غير ذلك مما ذكره المبرد وما عرض له من آراء في البيان .

وبعد فلا شك أن هذه الآراء كلها وردت مبثوثة مرفقة في الكامل وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينما يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحلله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قد وضعوا له اسما وانما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق . . وبحسبي هذا اليوم ففيه كفاية ، وهو يرشد الى أثر الكامل في هذه الدراسات ، وان كان أثرا محدودا ، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكشفون أسرار البيان العربي .

(١) ١/٢٩٧ المرجع . (٢) ١/٣٦٩ (٣) ١/١٩ الكامل .

(٤) الفن الرابع من المقالة النامنة من السفاء لابن سينا .

(٥) ١/٩٠ البيان والتبيين . ١/١٩٠ العمدة لابن رشيقي .

(٦) ٩٩ نقد الشعر .

(٧) ١٠٤ نقد الشعر .

(٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره في البيان

ثعلب هو امام الكوفيين في النحو واللغة وعلوم العربية ، عاش في الفترة التي بين عامي ٢٠٠ و ٢٩١ ، وهي عام مولده وعام وفاته . . وله كثير من المؤلفات ، منها كتاب « الفصيح » .

ولثعلب كتاب « قواعد الشعر » ، وقد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحا وتعليقات عليه ومقدمة له . . وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيانية ، حيث عرض فيه بعض ألوان البيان والبديع : شواهدا ، ومنها : التشبيه والمبالغة - والافراط في المعنى - ولطافة المعنى - والتعريض والكناية - والاستعارة وحسن الخروج أو التخلص - ومجاورة الاضداد أو الطباق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجناس . . ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه قبل أن يؤلف ابن المعتز كتابه البديع . وبذلك يكون ممهدا لجهود ابن المعتز الذي خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة في كتابه البديع . . ولى بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب في دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع اليه من يشاء (١) .



(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجي - طبعة مصطفى الحلبي عام ١٩٤٨ - ص ٦ - ٢٤ .

ابن المعتز وأثره في البيان

ولابن المعتز منزلة كبيرة في البيان العربي ، بكتابه القيم « البديع » ،
الذي توليت شرحه وشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعة مصطفى الحلبي - .
والكتاب أول مؤلف في علم البديع ، وصنعة الشعر وألوان البيان ،
وقد عرض ابن المعتز فيه للاستعارة والتجنيس والمطابقة ورد العجز
على الصلح والمذهب الكلامي والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن
الخروج وتأكيذ المدح بما يشبه الذم وتجاهل العارف والهزل الذي
يراد به الجذ وحسن التضمين والتعريض والكناية والافراط في الصفة
وحسن التشبيه ولزوم ما لا يلزم وحسن الابتداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه في البيان والبديع ،
وهو منشور في كتابي « ابن المعتز وأثره في الأدب والنقد والبيان »
فليرجع إليه من أراد (١) . . وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان
وببحوث الشعر ، من حيث كان كتاب ابن المعتز وقما على دراسات
البيان والبديع .



(١) راجع ص ٣٧٠ - ٣٨٣ من كتابي : « ابن المعتز وأثره في الأدب
والنقد والبيان » طبع مكتبة محمود توفيق عام ١٩٤٩ . ومقدمة كتاب
« البديع - شرح محمد خفاجي » - طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقات بلاغية

- ١ -

ما سر التعبير باسم الموصول فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ - ابن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوهم

فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين .

٢ - ان التى زعمت فؤادك ملها

خلقت هواك كما خلقت هوى لها

٣ - ان الألى حانت بفلج دماؤهم

هم القوم كل القوم يا أم خالد

- ٢ -

ما سر التعبير باسم الإشارة فى الأمثلة الآتية ؟ :

١ - هذا هو الرجل ٢ - على ذلكم هو القائد ٣ ما أتقنه

ذلك الانسان ٤ - أهذا الذى يذكر آلهتكم ٥ - ما هذا بشرا

ان هذا الا ملك كريم ٦ - انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ،

ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله .. أولئك هم الصادقون .

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

- ٣ -

بين سر التعريف بالموصولية واسم الإشارة في الأمثلة الآتية :

- ١ - أنت الخصب وهذه مصر فتدققا فكلكما بحر
- ٢ - ان الذين نعت لي بفراقهم قد أسهدوا ليلي التمام فأوجعوا
- ٣ - أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون .
- ٤ - الذى نال الجائزة شاعر مطبوع .
- ٥ - أهذا الذى يذكر آلهتكم .
- ٦ - فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر . فلما أفلت قال : يا قوم انى برىء مما تشركون .
- ٧ - ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده .
- ٨ - أولئك الذين هداهم الله ، فبهداهم اقتده .

- ٤ -

بين دواعى تكثير المسند اليه في الأمثلة الآتية :

- ١ - قال يا قوم : ليس بى ضلالة ، ولكنى رسول من رب العالمين .
- ٢ - فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله .
- ٣ - وحيد من الخلان فى كل بلدة اذا عظم المطلوب قل المساعد
- ٤ - الأمر أعدته الخلافة للعدا وسمته دون العالم الصارم العضبا
- ٥ - سورة أنزلناها وفرضناها ، وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون .

- ٥ -

بين دواعي التقديم في الأمثلة الآتية :

١ - أغير الله أبغى ربا ، وهو رب كل شيء •

٢ - نفس عصام سودت عصاما

وعلمته الكر والاقداما

٣ - ومن عجب الأيام بغى معاشر غضاب على سبقي اذا أنا جاريت

٤ - لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

٥ - سواى بتحنان الأغاريد يطرب وغيرى بالذات يلهو ويلعب

٦ - ثلاثية ليس لها اياب الوقت والجمال والشباب

٧ - بكف أبى العباس يستنزل الغنى وتستنزل النعمى ويستترعف النصل

ويستعطف الأمر الأبقى بحزمه اذا الأمر لم يعطفه نقص ولا قتل

٨ - وقال بعض الشعراء مادحا :

له همم لا تنتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أفدى من البحر

٩ - الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه

وفضلا ، والله واسع عليم

١٠ - « شر الناس من اتقاه الناس لشره » •

١١ - « المرء كثير باخوانه - اليد العليا خير من اليد السفلى - إن الدنيا

حلوة خضرة ، وإن الله مستعملكم فيها فناظر كيف تعملون » •

١٢ - « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والنصر من السماء » •

١ - « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة لجاهل لعدم جريمه على موجب علمه » - اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » . وقوله تعالى : « وما رميت اذ رميت » - وجه ما تقول ، وبين لم كان قول بشار : « ان ذاك اللجاج في التكبير » أدخل في الفصاحة من قوله : « بكرا فالنجاح في التكبير » .

٢ - لم سمي المجاز في الاسناد مجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل اسناد مجازي فاعل اذا أسند اليه كان الاسناد حقيقة ؟ وهل من السهل ادراك هذا الفاعل الحقيقي في كل مجاز عقلي ؟ ووضح ما تقول بالتمثيل .

١٣ - متى يؤكد الخصر المستفاد من تقديم المسند اليه بكلمة « وحدي » ، ومتى يؤكد بكلمة « لا غيري » واذا كان معنى « وحدي » في قوة معنى « لا غيري » فلم اختصت كل منهما بوجه من التأكيد ؟ وما الذي يدل عليه تقديم المسند اليه عند عبد القاهر اذا بنى الفعل على منكر ، وما فائدة التقديم في قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » .

٤ - يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجس به يافساء النبي من يأت منكرا ، فباحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين - يا ابراهيم أعرض عن هذا أنه قد جاء أمر ربك - يا أيها الناس أقمم الفقراء الى الله - لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ، بين في هذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلافه .

٥ - له شافع في القلب من كل زلة
ان الذي قسم البلاد حباكم
فليس بمحتاج الذنوب الى العذر
بلدا كأوطان النجوم مجيدا
العلم يجمع في جنس وفي وطن
شتى القبائل أجناسا وأوطانا
بنى عمنا عودوا تعد لمودة
فانا الى الحسنى سراع التلطف

بين سر تقديم المسند وتنكير المسند اليه في البيت الأول ، وتعريف
المسند اليه بالموصولية في الثاني ، ومجىء المسند جملة في الثالث ،
وتأكيد الاسناد في الأخير .

- ٧ -

- ١ - يتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب فما هذه الأنواع .
متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحال - اشرح
ذلك مع التمثيل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى .
- ٢ - يعرف المسند اليه بالموصولية لدواع : اذكر خمسة منها
مع التمثيل .

بين رأى السكاكى فيما اقتضى ايراد المسند اليه موصولا في قول
الشاعر :

ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

وردد الخطيب عليه .

- ٣ - اذكر باختصار مذهب الشيخ عبد القاهر في تقديم المسند اليه
وثلاثة دواع لتقديم المسند مع التمثيل .

٤ - (أ) قال الله تعالى : وجعلنا الأهوار تجري من تحتهم .

وقال الشاعر :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقال الشاعر :

أعير إن أباك غير رأسه مر الليالي واختلاف الأعصر

فى الآية والأبيات المتقدمة مجاز عقلى : بين موضعه وعلاقته
وقرئته *

(ب) قال الله تعالى : قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم
خاشعون *

قال الله تعالى : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك *

قال الله تعالى : إذا زلزلت الأرض زلزالها *

قال الله تعالى : وإن جنحوا للسلم فاجنح لها *

قال الله تعالى : وأنه هو أغنى وأقنى *

قال الله تعالى : فأزلهما الشيطان عنها *

بين سر الاتيان بالمسند فعلا واسما • وتقديم المفعول فى الآية
الأولى • والاتيان بالمسند جملة فى الثانية • وبأذا فى الثالثة • وبأن
فى الرابعة • وحذف المفعول فى الخامسة • وتقديم المفعول على الفاعل
فى السادسة *

حل هذا التطبيق بإيجاز شديد

ج ١ - أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتدائي ،
طلبى ، انكارى . . . الخ *

ويكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر . فى هذه
الصور الثلاث :

١ - تنزيل غير السائل منزلة السائل اذا قدم اليه ما يلوح له
بحكم الخبر الخ .

٢ - تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ .

٢ - تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ .

ج ٢ - من الدواعى لتعريف المسند اليه بالموصوليه ما يلي :

١ - عدم المخاطب بالأحوال المختصة بالمسند اليه سوى
الصلة ... الخ .

٢ - استهجان التصريح بالاسم . مثل : الذى ينصل بالأعداء
خائن لوطنه ، الذى يخرج من الانسان ناقض للوضوء .

٣ - زيادة التقرير ، مثل وراودته التى هو فى بيتها نفسه .

٤ - التنخيم مثل ففشها ما غشى .

٥ - تنبيه المخاطب على خطأ مثل :

ان الذين ترونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تبصرعوا

ورأى السكاكى فى البيت « ان الذى ضربت الخ » هو أن ذكر
الموصول هنا يفيد الايماء الى وجه بناء الخبر ، وهذا الايماء ليس
بمقصود لذاته بل جعل ذريعة الى تحقيق الخبر . . . ورد الخطيب عليه
بانه لا يظهر فرق بين الايحاء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر ،
فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثانى ؟ *

ج ٣ - مذهب عبد القاهر فى تقديم المسند اليه ، يفيد تقديم المسند اليه التخصيص بشروط هى :

١ - أن يكون المسند خبرا فعليا *

٢ - أن يتقدم على المسند اليه حرف النفى *

٣ - ألا يفصل بين المسند اليه وحرف النفى بفواصل سواء فى ذلك ما اذا كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميرا ، مثل :
ما. محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هذا *

فإن لم يل المسند اليه حرف النفى فإن كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم الى قسمين *

١ - ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه مثل أنا كتبت فى حاجتك ، فاذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول أنا كتبت فى حاجتك لا غيرى ونحوه ، وفى الوجه الثانى أنا كتبت فى حاجتك وحدى *

٢ - ما لا يفيد الا تقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع وتمكنه مثل هو يعطى الجزيل ... وكذلك اذا كان الفعل منفيًا مثل أنت لا تكذب فانه أشد لنفى الكذب من قولك لا تكذب أو لا تكذب أنت *

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف ، فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل مثل رجل جاءنى أو لا رجلان أو لا امرأة ...

أما تقديم المسند فيكون لدواع منها :

١ - التشويق الى ذكر المسند اليه مثل :

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبواسحاق والقمر

٢ - التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل .
له همم لا تنتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

٣ - التفاؤل مثل : سعدت بغرة وجهك الأيام •

٤ - (أ) تجرى من تحتهم : فى اسناد تجرى الى ضسير الأنهار
مجاز عقلى والأصل يجرى الماء فى النهر - وعلاقته المكانية وقرينته
معنوية •

جد جده : فى الاسناد مجاز عقلى علاقته المصدرية والقرينة
معنوية •

غير رأسه مر الليالى واختلاف الأعصر : فى الاسناد مجاز عقلى
علاقته الزمانية والقرينة معنوية •

(ب) الاتيان بالمسند فعلا فى « أفلح » للتقيد بالزمن الماضى
على أخصر ما يمكن مع افادة التجدد •

والايتان بالمسند اسما فى « خاشعون » لافادة عدم التقيد
والتجدد •

وتقديم المفعول « فى صلاتهم » لافادة التخصيص أو للاهتمام
بكون ذلك مساق الكلام •

الاتيان بالمسند جملة فى « ان الله لا يغفر الخ » لارادة تقوى
الحكم بنفس التركيب •

الاتيان باذا فى الآية لافادة الشرط فى الاستقبال مع افادة أن
الشرط مقطوع بوقوعه - والاتيان بان فى الآية لافادة الشرط فى
الاستقبال أيضا مع افادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه •

حذف المفعول فى الآية لتنزيل الفعل منزلة اللازم بذكر الفعل

ولا ينوي له في النفس مفعول أصلا ، لأن الغرض اثبات الفعل
في نفسه •

تقديم المفعول على الفاعل في الآية الأخيرة الآن الكلام مسوق
للحديث عنهما (آدم وحواء) أولا فقدم ذكرهما على ذكر الفاعل •

انتهى الجزء الثاني من شرح الايضاح

ويليه ان شاء الله الجزء الثالث

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٣/٣٦٤٥

دار التوفيق النموذجية

للطباعة والجمع الآلي
الأنشطة: ٣٣ صيغتان الموصولة
بجودة عالية

فهرست الجزء الثانى

من كتاب

الايشاح فى علوم البلاغة للخطيب الفزرى

الصفحة	الصفحة
٨٥	المقدمة
٩٤	القول فى احوال المسند اليه
٩٦	حذف المسند اليه
٩٧	ذكر المسند اليه
١٠٣	تعريف المسند اليه
١٠٣	تعريفه بالاضماء
١١٠	تعريفه العلمية
١١١	تعريفه بالموصلية
١١٣	تعريفه بالاشارة
١١٤	تعريفه باللام
١١٦	تعريفه بالاضافة
١١٦	تنكير المسند اليه
١٢٥	وصف المسند اليه
١٢٧	توكيد المسند اليه
١٢٧	بيان المسند اليه
١٢٩	الابدال من المسند اليه
١٣٣	العطف على المسند اليه
١٣٥	تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
١٣٥	تقديم المسند اليه
١٣٨	مذهب عبد القاهر فى افادة التقديم
١٥٤	للتخصيص
١٦٢	مذهب السكاكى فى افادة التقديم
١٦٦	للتخصيص
١٧٣	موضع آخر من مواضع تقديم المسند اليه
١٧٨	تأخير المسند اليه
١٨٢	خروج المسند اليه على خلاف الظاهر
١٨٨	وضع المضمر موضع المظهر
١٨٩	وضع المظهر موضع المضمر
١٩٠	

